المحور الثالث

في قياس الزَّمن وحسبانه

ملاحظات أوّلية حول قياس «الزَّمن السّجني»

قراءة في كتابات مُعتقَلين سياسيّين تونسيّين

هيفاء زنكنة

تكشف مذكّرات سجناء سياسيّين سابقين، ينتمون إلى أحزاب وحركات سياسية مختلفة، في البلاد العربية، عن التغيّر التدريجي بإحساسهم بالزَّمن، وخصوصاً عند تعرّضهم لتجربة السجن الانفرادي، أو الإهانة والتعذيب الجسدي والنَّفسي، أو كِلَيْهِما معاً. وهي ممارسات ما زالت مستمرّة، خلافاً للتوقّعات والآمال، في حِقَبِ ما بعد الاستقلال والتحرّر من الاستعمار الأجنبي، ليزيد من وجعها وعمق تأثيرها الإحساس بالإحباط وظُلم «الأهل». وإذا كانت أعداد المُعتقَلين، سياسيّاً، والمتزايدة بحسب الحِقَبِ الزَّمنية وصعود نظام استبداديٍّ على أنقاض نظام آخر، تُجبِر إدارة السّجون على حشر المُعتقَلين معاً، إلّا أنّ تجربة السجن، غالباً ما تبقى «فرديّة لا تُكتَب بنون الجماعة» لأنّها «تؤسِّس لفردانية الإنسان» وحَفرِه في داخل نفسه المحكومة بمتلازمة الزمان والمكان، وإحساسه بمتغيِّرٍ زمنيّ فريد من نوعه هو الزَّمن السجنيّ، على جموده، إزاء ثبات المكان/ الفضاء المُغلَق.

تُثير قراءة مذكّرات أربعة سجناء سياسيّين سابقين، من ذوي الانتماءات السياسية المُختلفة، المنشورة في مرحلة ما بعد الثورة التونسية في 14 كانون الأوّل(ديسمبر) 2011، وهي مذكّرات لا

تختلف كثيراً في تفاصيل أحداثها، غير الإنسانية، عن مذكّرات المُعتقَلين في بلدان عربية أخرى، فضلاً عن أسرى الاحتلال الإسرائيلي، من منظور ماهيّة الزَّمن والإحساس به، تُثير هذه القراءة العديد من الأسئلة. فما الذي يعنيه الزَّمن للمُعتقَل وهو ما زال في فترة الاستجواب، أو بعد إصدار الحُكم عليه؟ وكيف يتعامل مع الوقت، سواء أكان في« قبر تحت الأرض»، وفي حائط الزنزانة المثبّتة بسلاسل حديد يُربَطُ بها السجناء المحكومون أو المعاقَبون، وحيث لا يمكنهم استعمال دَورة المياه فيتبوّلون في مكانهم، أو مع مجموعة من المُعتقَلين قد يلهي وجودهم إلّا أنّه لا يُعوَّض بشيء؟

سأتناول في هذه المقالة كيفيّة تعامل كاتِبي المذكّرات – الروايات، من المُعتقَلين السابقين، مع الزَّمن وتعدُّد مستوياته، وانعكاس ذلك على يوميّات بقائهم في السجن، وقدرتهم على الصمود النفسي والجسدي، والقدرة على التذكّر، ومحاولة التمييز بين الحاضر والماضي، ومحاولات استعادة الذّات الإنسانية وأحلامها، بعد إطلاق السراح، من خلال الكتابة وتوثيق شهادات الذين تُحاوِل الأنظمة المُستبدَّة تغييبهم من الذاكرة الجماعية.

الخلفيّة السياسيّة

بعد نضالٍ مرير، تمّ إعلان استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي في 20 آذار(مارس) 1956. تلاه بعد عام، انتخاب الحبيب بورقيبة، أمين عامّ الحزب الدستوري الحرّ، رئيساً للجمهورية، وهو الرجل الذي سيؤثِّر، سياسةً ومنصباً، على حياة الشعب التونسي لعقود مُقبِلة، وخصوصاً بعد أن تمّ تغيير الدستور عام 1975 لتمكينه من الرئاسة مدى الحياة.

تميّز بناء دولة الاستقلال التونسيّة بالهَيمنة الحزبيّة الضيّقة، ونجاحاتٍ محسوبة في مجالات التعليم والصحّة، وإصدار مجلّة الأحوال الشخصية التي منعت تعدّد الزوجات، وإلغاء نظام التعليم الزيتوني الدّيني. سياسياً، تميّزت الفترة بالنّزاع مع شخصيَّتَيْن لم يَكُن الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة على وفاق معهما، وانعكست الخلافات على حجم القمع السياسي العامّ، وهما: الشيخ عبد العزيز الثعالبي، المناضل الذي جمع بين الدّين والسياسة. وصالح بن يوسف، الزعيم السياسي الذي تعرَّض لمظالِم تاريخية، وتقول بعض المصادر الراجحة إنّه تمّ اغتياله، عام 1961، في ألمانيا من طرف مبعوثٍ خاصّ من بورقيبة. وفي كانون الأوّل(ديسمبر) 1962، أدّى الكشف عن محاولة انقلابية إلى

حظر الحزب الشيوعي التونسي. فاستقبلت المعتقلات، حتى الثمانينيّات، فضلاً عن اليوسفيّين، اليساريّين والشيوعيّين، على اختلاف تنظيماتهم.

طغى على فترة الثمانينيّات، وحتّى انبثاق الثورة ضدّ نظام زين العابدين بن علي، وعلى الرّغم من رفع الحظر عن الحزب الشيوعي عام 1983، طغى القمع السياسي الموجَّه ضدّ كلّ نَفَسٍ معارض، وإن نال الإسلاميون، أعضاء حركة الاتّجاه الإسلامي أوّلاً، ثمّ النهضة لاحقاً[1]، النصيب الأكبر من القمع بمختلف أشكاله، وخصوصاً بعد ثورة الخبز، وبسط زين العابدين بن علي، وزير الداخلية، نفوذه على الأجهزة الأمنية منذ عام 1986. وفي تشرين الثاني(نوفمبر) 1987، أَبعَدَ بن علي الرئيس بورقيبة، معلِناً تولّيهُ الرئاسة، وبقاءه رئيساً حتّى ثورة 14 يناير(كانون الثاني)2011 الشعبيّة، المُطالِبة بالحرّية والكرامة، بعد أن أصبح التضييق السياسي والقمع الفكري مُلازمَيْن للتدهور الاقتصادي ووحشية الفقر المدقع، سواء في العهد الـ«بورقيبي» أم الـ«بنعليلي»[2]. وقد أدَّت ثورة 14 يناير إلى إنهاء قمع النّظام الفكري، وإلى فتْح الأبواب أمام حرّية النشر والطباعة بلا رقيب. فشهدت الأوساط الثقافية التونسية، في فترة الانفتاح السياسي التي أعقبت ثورة 14 يناير 2011، ومع إطلاق سراح المُعتقَلين السياسيّين، نشْر مجموعة من الكُتب لمؤلّفين إمّا عاشوا تجربة الاعتقال بأنفسهم، أو اختاروا الكتابة عن مِحنة الاعتقال السياسي والقمع الفكري كموضوع، في مرحلة ما بعد الاستقلال. ما سأركِّز عليه في هذه الورقة هو أربعة كُتب لمؤلّفين مرّوا بتجربة الاعتقال واختاروها موضوعاً لكُتبهم، وقد نُشِرَت بعد الثورة، باستثناء كِتاب فتحي بن الحاج يحيى الذي تمّ نشره،لأوّل مرّة، أثناء حُكم بن علي. الكُتب الأربعة هي:

1 –«**الحبس كذاب .. والحي يروح**» – **ورقات من دفاتر اليسار في الزَّمن البورقيبي**– لـ فتحي بن الحاج يحيى[3].

(1) أُعلِن عن الحركة رسمياً في 6 يونيو/ (حزيران) 1981 وتغير اسمها لاحقاً ليصبح (حركة الاتّجاه الإسلامي)، وفي فبراير/ (شباط) 1989 أصبحت «حركة النهضة».

(2) قام الأستاذ البشير الجويني، الباحث التونسي في العلاقات الدولية، مشكوراً بتلخيص أهمّ مميّزات مرحلة ما بعد الاستقلال في بريد إلكتروني استلمته بتاريخ 22/ 4/ 2016.

(3) فتحي بن الحاج يحيى، **الحبس كذّاب.. والحيّ يروح – ورقات من دفاتر اليسار في الزَّمن البورقيبي** –، الطبعة الثالثة، (تونس: كلمات عابرة، 2011).

2 –و«**سنوات الجمر**» – **شهادات حيّة عن الاضطّهاد الفكري واستهداف الإسلام في تونس**– مذكّرات عالِم جامعي وسجين سياسي – لـ المنصف بن سالِم[4].

3 –و«**برج الرومي أبواب الموت**» – **أوّل رواية عن تعذيب المساجين الإسلاميّين في السجون التونسيّة**– لـ سمير ساسي[5].

4 –و«**أحباب الله**» – **رواية عن فساد نظامَيْ بورقيبة وبن علي كما عاشه سجين سياسي بين سجنَيْ الكاف والقصرَين**– لـ كمال الشارني[6].

وكان بودّي أن أُضَمِّنَ هذه القراءة كتاباً لإحدى النساء المُعتقَلات، إلّا أنّني لم أتمكَّن من العثور على أيّ كتاب، على الرّغم من وجود مئات النساء المُعتقلات، لأسبابٍ سياسية، في حقبتَيْ حُكم بورقيبة وبن علي، لكنّ ما نُشِر عن تجربتهنّ وبأقلامهنّ كان نادراً جدّاً.

اختار المؤلّفون تصنيف كتبهم، كأجناس أدبية مختلفة. يصف فتحي بن الحاج يحيى كتابه بأنّه «ورقات من دفاتر اليسار»، مشيراً إلى أنّ صلته الأولى بالكتابة نشأت في السجن. وصنَّف الأستاذ الجامعي الراحل المنصف بن سالم كتابه بأنّه «شهادات حيّة»، بينما اختار الصحافي كمال الشارني والصحافي والشاعر سمير الساسي جنس الرواية. تمكَّنَ فتحي والمنصف، باختيارهما العنوانَين المستندَين إلى الذاكرة، وكونهما الراوي والشخصيّة الرئيسة في آنٍ، وما يقدّمانه هو شهادة ذاتيّة من منطلق سياسي محدَّد، يساري في حالة الحاج بن الحاج يحيى، وإسلامي في حالة المنصف بن سالم، تمكّنا من التمتّع بحرّية التنقّل بين ما هو شخصي وعامّ، وما بين المذكّرات وشذرات اليوميات، تاريخاً ورؤية، من دون الخضوع لتحديدات الأجناس الأدبية، المتعارف عليها، بمواصفاتها الأساسية على الأقل، والتي لم يتمكّن الشارني والساسي من تجاوزها حين اختارا

(4) المنصف بن سالم، **سنوات الجمر – شهادات حيّة عن الاضطّهاد الفكري واستهداف الإسلام في تونس**–، (طباعة خاصّة، 2013).

(5) سمير ساسي، **برج الرومي أبواب الموت –أوّل رواية عن تعذيب المساجين الإسلاميّين في السجون التونسية** –، الطبعة الرابعة، (تونس: منشورات كارم الشريف، 2012).

(6) كمال الشارني، **أحباب الله – رواية عن فساد نظامي بورقيبة وبن علي كما عاشه سجين سياسي بين سجنَيْ الكاف والقصرَين**–، (تونس: منشورات كارم الشريف، 2012).

تصنيف كتابَيهما كرواية. ويبقى المُشترَك في هذه النصوص هو ما يُطلِق عليه محمّد الزموري اسم «محكيّات الحياة»، حيث يمثّل مركز المادّة المَحكيَّة فضاء السجن، المعزول، جغرافياً، عن العمار الآهل، ويُصبح موضوع الاعتقال مادّة سرديّة تخيُّلية بواسطة مخزون الذاكرة المُستعاد، وهي عودة للتاريخ من أجل محاورته ومساءلته[7].

أسباب الاعتقال

المُلاحَظ أنّ بالإمكان تتبّع الانتماء السياسي للمؤلّفين، بحسب الحقبة الزَّمنيّة التي تمّ فيها اعتقالهم. فقد اعتُقل بن الحاج يحيى عام 1975 لانتمائه الى منظّمة العامل التونسي[8]، وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات ونصف العام. ويؤرِّخ كتابه لتجربة اعتقاله ورفاقه السابقين من قبله في الستينيّات والسبعينيّات، وهي الحقبة اليسارية التونسية، حين «كان العالَم بأسره يعيش على وقع أسطورة غيفارا، وملحمة فيتنام، وصعود الثورة الفلسطينية إلى مصاف الحدث العالَمي والإقليمي، وجاذبيّة الثورة الصينية في وقوفها إلى جانب مسحوقي العالَم»[9].

أمّا بقيّة الكُتب، والتي تُشكِّل معظم المنشور، حالياً، فتوثِّق تجربة اعتقال الإسلاميّين بدءاً من الثمانينيّات، الفترة المتميّزة بتصاعد نشاط الحركة الإسلامية (حركة النهضة في ما بعد)، وحظرها من قِبل نظامَيْ بورقيبة وبن علي من بعده.

فقد اعتُقِلَ الطالِب كمال الشارني في يناير(كانون الثاني) 1986، أثناء إضرابات المعاهد الثانوية المُطالِبة بإسقاط الحكومة، وتضامناً مع أساتذة الثانوي الذين أُرسِلَت إليهم قوّات الشرطة وميليشيات اليقظة التابعة للحزب الاشتراكي الدستوري، ونال حُكماً بالسجن مدّة خمسة أعوام ونصف العام من أجل ذلك، قضى منها ثلاثة أعوام ونصف العام بين سجنَيْ الكاف والقصرَين.

(7) سؤال الكينونة في المتخيّل السجني، محمّد الزموري،
http://www.aljabriabed.net/n78_06azammouri.(1).htm

(8) منظّمة العامل التونسي: حركة يسارية تونسية كانت ناشطة بين أوائل السبعينيّات ومنتصف الثمانينيّات، وخصوصاً في صفوف الطَّلَبة. تعرَّض أعضاؤها للاعتقال والمُحاكمات منذ عام 1973، ثمّ عامَيْ 1974 و1975. أُفرِج عن آخر معتقلي الحركة عام 1980.

(9) بن الحاج يحيى، المرجع السابق، ص 91.

وسُجِن الصّحافي سمير ساسي لمدّة عشر سنوات بتهمة الانتماء إلى جمعية غير مرخّصٍ لها. بينما تمّ اعتقال العالِم والأكاديمي الراحل المُنصف بن سالم (1953–2015) في نوفمبر(تشرين الثاني) 1987، بتهمة انتمائه لحركة النهضة، وحُكِم عليه بعشرين سنة، منها عشر سنوات حُكم خلالها بالأشغال الشاقّة وعشر سنوات بالمُراقَبة الإدارية.

لماذا الكتابة؟

يتّفق المؤلّفون، جميعاً، على أهمّية توثيق التجربة، حيث يجثم الخوف من النسيان، نسيان التجربة المريرة، وأسبابها وآثارها، ومحاولة استخلاص الدروس لتفاديها مستقبلاً، وإن كان ذلك ثقيلاً على صدور المؤلّفين، حتّى ولو اختلفت كيفيّة التعبير عن الأمر.

يكمن خوف بن الحاج يحيى من النسيان، في طَي الزَّمن لصفحات من تاريخ ووجوه رفاقه المناضلين مع رحيلهم: «ومع كلّ وفاة تنفتح هوّة في العاطفة وثغرة في الذاكرة»[10]؛ ما حثّه، تدريجيّاً، على الكتابة وتجميع ما كتبه، بعد مرور عقدَين من الزَّمن، تقريباً، على اعتقاله: «لم أفكِّر يوماً في شيء اسمه مذكّرات أو ذكريات (وحتّى وإن فكَّرت فقد بقي الأمر حلماً كأحلامي الأخرى في كتابة روايات وأحاديث عن التيه والعبث ورحلة البحث عن المعنى المنفلت دوماً) ، وإنّما هي غيوم تجمَّعت كان لا بدّ أن تنهمر»[11].

تأخذ شهادة بن سالم طابعاً شخصياً أكثر من البقيّة في سرده: «كتبتُ هذه الخواطر في ظلّ قهرٍ وظُلم لم يسبق لهما مثيل في بلدي العزيز لأسجِّل للتاريخ أنّني لا أهاب بطش الجبّارين»[12]. وقد كَتَبَ في التوطئة: «هذا الكتاب عبارة عن مذكّرات شخصيّة ولكنّها تمتاز بفترة زمنيّة مهمة في تاريخ تونس الحديث، لذلك يمكن اعتباره وثيقة تاريخية وشهادات حيّة لأحداث هامّة قد يكون لها الأثر الكبير على مستقبل البلاد والعباد».

يقول الشارني إنّه كَتَب للحؤول دون النسيان، أي «لكتابة شيء يشبه المذكّرات عمَّ يحدث لي ولجيلي من شباب وأطفال الوطن، وخصوصاً حين تحوَّلت غرفة المساجين

(10) فتحي بن الحاج يحيى، مرجع سابق، ص 20
(11) فتحي بن الحاج يحيى، مرجع سابق، ص 21
(12) المنصف بن سالم، مرجع سابق، ص 96

الصغار الموقوفين بسجن الكاف في مارس 1986 إلى جحيم أرضي، ينغلق يوميّاً على 77 سجيناً، منهم 52 تلميذاً... بدأتُ أكتب تفاصيل أيّامنا الّتي لا تُحتَمَل في الغرفة، وحكايات التلاميذ القادمين الجُدد عن وحشيّة الشرطة في قمع المظاهرات وعن تعذيب التلاميذ الذي أصبح سلوكاً عاديّاً في مراكز الأمن... بدأتُ أكتب شهادة عمَّ يحدث لنا... كتبتُ، أساساً، كي لا ننسى، شهادة كي تجد الأجيال القادِمة ما يعينها على فهم الظروف التي جعلت، كلّ مَن في الدَّولة، يغولون علينا نحن أطفال الشعب»[13].

وبلسان فخر الدين، بطل رواية «برج الرومي» ، الذي تعرَّض للملاحقة والمراقبة الإدارية بعد الإفراج عنه، يخبرنا سمير ساسي: «الأجواء داخل السجن كانت تفرض عليّ أن أضع تفاصيلها، ليقف القارئ على حجم المعاناة وحتّى تظلّ هذه التجربة المريرة راسخة في الذاكرة وترتقي إلى مصافّ التجارب الإنسانية».[14]

السجون

قضى المؤلفون الأربعة فترات زمنية تتفاوت في مدتها، في أماكن احتجاز وسجون نظامَي بورقيبة وبن علي المختلفة، حيث تعرّضوا جميعاً، بلا استثناء، للتعذيب الوحشي بأنواعه، على اختلاف أعمارهم وانتماءاتهم السياسية. الملاحظ في سردية تعذيبهم، في الكتب الأربعة، أنهم مرّوا بذات الأماكن وبتسلسل متشابه تقريباً حيث وضعوا في فترة التحقيق الأولى في مقرات وزارة الداخلية، تلاها وضعهم في العزل الانفرادي في أحد السجون سيئة الصيت، أو ما يسمى السجن داخل السجن، ثم وضعهم مع مجموعة من السجناء قبل انتهاء محكوميتهم وإطلاق سراحهم، ومن ثم إخضاعهم للمراقبة الأمنية والإدارية بعد إطلاق السراح، كما تشهد حالة بن سالم. من بين السجون، سيئة الصيت، التي تنقّل بينها المؤلفون، في أرجاء تونس: 9 أبريل في تونس العاصمة، والقصرين، والكاف في شمال غربي تونس، وبرج الرومي.

(13) كمال الشارني، المرجع السابق، ص 20

(14) «برج الرومي.. ذاكرة سجين إسلامي»، **الجزيرة نت**، 30/ 9/ 2011، مُتاح على :
http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2011/9/30

الزَّمن السجنيّ

ما الذي يعنيه الزَّمن للمُعتقَل وهو ما زال في فترة الاستجواب، أو بعد إصدار الحُكم عليه؟ وكيف يتعامل مع فائض الوقت، سواء أكان معزولاً وحده في«قبر تحت الأرض» أو قابعاً في زنزانة ذات سلاسل حديد يُربَطُ بها السجناء المحكومون أو المعاقَبون مع مجموعة من المُعتقلين من رفاقه، أو من سجناء الحقّ العامّ؟

تُبَيِّنُ استعادة الأحداث المُستخلَصة من الذاكرة، بلا تسلسل أو ترتيب، في الكُتب الأربعة، طغيان زمن الاعتقال وآنيّته (الحاضر السّجني) على ماضي المُعتقل ومستقبله، متمثّلاً بسرديّة تفاصيل التعذيب وما يثيره من أحاسيس وعواطف. «فالسجن سوس الذاكرة» كما يقول الساسي، ويعتذر الشارني من القرّاء لعدم خضوع النصّ لأيّ ترتيب زمني: لقد بدأتُه من أكثر اللّحظات تأثيراً في ذاكرتي، مروراً بالبدايات، مع العودة إلى التفاصيل والاستطرادات»[15].

ويرتبط المفهوم المُختلف للزَّمن السجنيّ، بحالة المُعتقَل النفسيّة، ودرجة تعذيبه، وفترة عزلته في الزنزانة الانفراديّة. وهي الفترة الأشدّ قسوة، لأنّها مرحلة التحقيق الأوّلي التي يحاول فيها الجلّاد فرض إرادته الكلّية على المُعتقَل، عبر تعريته من إرادته وسلخه إنسانيّته وهو في أكثر لحظاته هشاشةً واغتراباً. يتلاحم انقطاع الزَّمن هنا بوحشية ووحشة المكان، المكان الذي يصفه بن سالم «وضعوني في زنزانة في السجن الانفرادي (في السجن المدني 9 إبريل)، وهي عبارة عن قبر تحت الأرض. الفراش خرقة وسخة لا يتجاوز سمكها بوصتَيْن (5 سم)، أفترِشُها على قاعة إسمنتيّة شديدة البرودة والرطوبة. في حائط الغرفة مُثبَتة سلاسل حديد يُربط بها السجناء المحكوم عليهم بالإعدام أو المعاقبون، ولا يمكنهم استعمال دورة المياه الموجودة داخل الزنزانة فيتبوّلون في مكانهم، رائحة بولهم تبقى دوماً سائدة في الغرفة يستنشقها كلّ زائر للزنزانة».[16]

عن المكان ذاته يكتب بن الحاج يحيى: «المرحلة الأولى من إيقافي دامت بين 21 مارس وبداية أكتوبر 1975، عرفتُ فيها علاوة على التعذيب الجسدي، قساوة السجن

(15) كمال الشارني، مرجع سابق، ص 12

(16) المنصف بن سالم، مرجع سابق، ص 49.

الانفرادي بين زنزانات محلّات أمن الدولة في مبنى وزارة الداخلية والزنزانة الانفرادية في سجن 9 أفريل». مُستطرداً عن كيفيّة تعاقُب الزَّمن:« مضى شهران تقريباً على مكوثي قابعاً مُقيّداً إلى فراشٍ بحجرة لا تتّسع لأكثر من واحد... كان ليلنا في الحجرة ونهارنا في غرفة التعذيب لاقتلاع ما تيسّر من الاعترافات والمجابهات مع رفاق آخرين... كنتُ أعشق اللّيل وحجرتي الصغيرة التي يحملونني إليها في شبه غيبوبة. وأخاف الصباح كلّما دبَّت الحركة في الدهليز، وأسمعهم قادمين لاقتيادي إلى غرفة العمليّات. وكان كلّ صباح أتعس من سابقه، لأنّ وقع الضرب على جراح ودمل اليوم السابق أوجع بكثير من وقع اليوم الأوّل»[17].

وعاش بطل رواية سمير ساسي محنةَ النَّقل من مكان إلى آخر، ضمن السجن نفسه، ليزداد إحساسه بالوحشة والتغريب عن بقيّة المُعتقلين.«فإذا بي في قعر مُظلمة أحاطها العسس من كلّ مكان، كأنّ الطير تخطفت منها الرجال فلا ترى فيها إلّا ناظر غرفة ينقل فعلك وقولك إلى كبير العسس، فإنْ رابه شيء قذف بكَ إلى قنّ الدجاج عارياً كيوم ولدتكَ أمّك تُشَدُّ فيه إلى سلسلة أُلصِقَت إلى حائط القنّ، فتبقى ما شاء لك العسس أن تبقى منبطحاً على ظهرك تتبوّل وتتغوّط في مكانك»[18].

أمّا الشارني الذي اعتُقِلَ مع أربعين تلميذاً، فقد أَعَدَّهُ التعذيبَ في الجحيم السفلي، للتوقيع على أيّ اعتراف يُراد منه: «يملك أعوان الشرطة في تاجروين[19] مقرّاً للتعذيب والإيقاف تحت الأرض، حيث بدا لنا عندما هبّت رياح هذه المحنة أنّ رحمة الله لا تعرف طريقها إلى ذلك الجحيم السفلي. أصبحت جاهزاً عند اليوم الثالث للتعذيب، منذ تاريخ الإيقاف للتوقيع على أي اعتراف يقدّمونه لي، ولو كان فيه أنّني أنا الذي اغتال الزعيم النقابي الكبير فرحات حشاد الذي اغتالته (اليد الحمراء) الفرنسية على ما تذكر كُتب التاريخ»[20].

يعيش المُعتقَل، في مرحلة التحقيق الأوّلي، حالة اضطّراب نفسيّ وخوفاً من الآتي

(17) فتحي بن الحاج يحيى، مرجع سابق، ص 115.
(18) سمير ساسي، مرجع سابق، ص 39.
(19) مدينة من مدن ولاية الكاف تقع في الشمال الغربي التونسي على مقربة من الحدود الجزائرية.
(20) كمال الشارني، مرجع سابق، ص 43.

يجعله مُتأرجِحاً ما بين التّيه الزَّمني المتخيَّل والواقع المحسوب بالدقائق، في عزلةٍ نفسيّة، قد تختلف من شخصٍ إلى آخر ومن مكانٍ إلى آخر، إلّا أنّها قاسية إلى حدّ الجنون.

وفي فيض الزَّمن المتوفّر، وفي المكان المُغلَق، والمُراقَب، والمعرَّض للانتهاك في أيّ لحظة، يستنبط المعتقَلُ أساليبَ مختلفةً للتكيّف العقلي والنفسي يعتمد فيها على خزينِهِ الدّاخلي من الذكريات (الماضي) وآماله (المستقبل)، محاولاً حماية ذاته من الانهيار تحت وطأة ذلّ المعاناة (الحاضر)، وليُشعِر نفسه بأنّه ليس وحيداً وأنّ العالَم ما زال موجوداً خارج ذهنه[21].

يقول الشارني: «أُواجِه عزلتي وحيداً إلّا من ذكرياتي وأحلام اليقظة حتّى بعد أن ألبسوني ملابس غرف العزل الزرقاء القذرة والتي لا تُغني من العري ولا البرد وحتّى عزلة الروح. بدأتُ أقاوم العزلة بالغناء. غنّيتُ كلّ الأغاني التي أعرفها ثمّ ألّفتُ التي لا أعرفها. غنّيتُ للحب وخيانات الفتيات، للحرّية والأمومة التي نكتشف في السجن أنّها آخر حصوننا الصادقة ضدّ الأقدار السيئة... غنّيتُ في عزلتي أيضاً، لذكرى رائحة سمك «الباربو» النهري، مشويّاً على ضفّة وادي ملاق، وادي طفولتي.... غنّيت وكم غنّيت للفراغ والعزلة في تلك الغرفة، وللخوف من المجهول... رويت لنفسي كلّ النكات والقصص القبيحة بيد أنّ ذلك لم يكن يجدي في مواجهة العزلة والخوف، هل تعرف العزلة، سيّدي؟»[22].

ويحدِّث بن الحاج يحيى نفسه ليخفّف من ثقل الصمت:«كان الصمت المحيط بي يقتلني بوحشته، فأتلهّى عنه بالحديث مع نفسي بصوتٍ عالٍ، وباستنباط حِيَل وألعاب وَهْميّة لقتل الوقت». «لم يكن عندي كِتاب واحد أو جريدة، ولا اتّصال لي بأيٍّ كان. أربعة جدران تُحيط بي وفراش في الرّكن، وأربع وعشرون ساعة في اليوم يستوجب قتلها بكلّ التكاليف»[23].

يتذكّر بن الحاج يحيى، كيف كان يتذرَّع « بأبسط الأعذار لمناداة الحارِس طمعاً في

(21) فتحي بن الحاج يحيى، مرجع سابق، ص 84.
(22) كمال الشارني، مرجع سابق، ص 46.
(23) فتحي بن الحاج يحيى، م. س.، ص85.

اقتناص لحظة حديث مع الآخر، وسماع صوت آدمي يذكّرك بأنّ العالَم ما زال موجوداً خارج ذهنك»[24].

مؤكِّداً، مرّة ثانية، قسوة توقّف الزَّمن وفراغه حتّى أثناء وجوده مع رفاقه: «كان الوقت يقتلنا بِطولِه وتَمَطُّطِه، فنقتله بابتداع حكايات، وأوهام، وخصومات، وسهرات، ونقاشات تعطي معنى لوجودنا كبشر قبل وجودنا كمناضلين وسجناء رأي وسياسة»[25].

«كانت الحيطان الأربعة تحمل بصمات وحكايات نزلائها مكتوبةً نقشاً بأظافرهم أو بدمائهم، كنت أُلهي نفسي بقراءة ما كتب رغم ضعف النور، وأتسلّى ببعض القصائد الرائعة والحِكَم التي تدل على نوعية النزلاء من قبلي»، يكتب بن سالم عن المحنة ذاتها، مكتشفاً، كما بن يحيى الحاج، بأن الحديث ، ولو مع الحارس، قد يبعد عنه شبح الانهيار النفسي: «خروجي من الزنزانة إلى الفسحة لا يتجاوز ربع ساعة في اليوم، خلالها وفي بعض الأحيان يصاحبني حارس يتحدّث معي، قال لي ذات مرة إنه يرأف لحالي ويريد أن يحدثني لأنني أبقى يوماً كاملاً من دون حديث وهذا شيء يدمر صحتي ونفسيتي. بقيت على تلك الحالة أكثر من شهر، نقلت بعدها الى غرفة عادية في السجن مع مجموعة من إخواني، وكان يوماً كيوم العيد من شدة فرحتي وفرحة إخواني بلقائي. استقبلوني بالتكبير وبصوتٍ عالٍ جداً هزّ أركان السجن»[26].

قياس الزَّمن

كيف يقيس المُعتقَل الزَّمن؟ بالسنوات والأيّام والساعات؟ بالدقائق؟ أو بحسب توقيت السجّان لوجبات الطعام والسماح بالذهاب إلى المرحاض أو الاغتسال، فضلاً عن منعه أو السماح له بزيارة الأهل، ودرجة التّواصل مع العالَم الخارجي بواسطة الرسائل أو قراءة الصُّحف والكُتب؟

في ظلمة السجن ينتفي معنى الزَّمن «الزَّمن عندنا سواء، نحتاج أحياناً إلى استعمال أصابعنا، نحسب الفاصل بين يومَيْن يشتركان في الاسم وينفصلان في الزَّمن... اليوم

(24) مرجع سابق، ص 84.
(25) مرجع سابق، ص61.
(26) فتحي بن سالم، مرجع سابق، ص 49.

وغداً وبعد غد وأمس، الكلّ سواسية في غرفة الحبس»[27]، يقول الساسي، ليستطرد بن الحاج يحيى موضحاً: «كنت أعيد رسم خارطة العاصمة في ذهني وأرى الناس يتجوّلون في الفضاء الواسع. بدا لي أوسع بكثير ممّا كنتُ أعرفه. نوع من البرمجة تتمّ في دماغ السجين في إعادة صياغة مقاسات المسافة والزَّمن داخل بضعة الأمتار المربّعة التي يعيش فيها، بفعل تعاقب اللّيل والنهار في حلقة دائريّة مفرغة، تقطعها بين الفينة والأخرى أخبارٌ تَرِد علينا من الخارج مثل أحداث المواجَهة بين النّظام والاتّحاد العامّ التونسي للشغل ... فندرك معها أنّ الزَّمن يسير بخطاه الطبيعية خارج أسوارنا. والأمر ذاته نقف عليه كلّما زارنا أخ أو أخت تركناهم صغاراً ونراهم يكبرون مع مرّ السنين ونحن نشعر بأنفسنا وكأنّنا لم نتغيّر»[28].

وفي لحظات الوقوف خارج الزَّمن وعلى حافة القطيعة مع كلّ ما هو إنساني، يعمل المُعتقَل، بشكلٍ واعٍ أو لا واعٍ، على تحويل مفهوم الزَّمن المجرّد إلى عُملة صعبة للتفاوض «على الدقائق المعدودات»، على تمديد الزَّمن المُحدَّد بصرامة وقسوة من قبل السجّان، حتّى بأصغر وحداته (الثانية- الدقيقة). في تفكيك صورة العلاقة الثلاثيّة المعقّدة بين المُعتقَل والسجّان والزَّمن، يفرض السجّان وجوده عبر نفيه للزَّمن، بينما يضطرّ المُعتقَل إلى تسخير وجوده ليمسك عقارب ساعة لا مرئيّة تمنحه بضع دقائق يسدّ فيها حاجات جسده الأساسية المُذهلة في بساطتها وغريزيّتها، كالذهاب إلى المرحاض أو الاستحمام لدقائق أو تناول بعض الطعام. يقول كمال الشارني:

«رافقتُه عارياً إلى مرحاض لا يبعد سوى خطوات عن الغرفة ناسياً حالة العري التي أنا عليها. سألتُه عن الساعة فقال برقّة مُفاجِئة:

- من الأفضل ألا تحتاج إلى معرفة الوقت. تفتح غرف العزل كلّ يوم في الساعة الواحدة بعد الزوال. يجب أن تُعَوِّدَ نفسكَ على موعد الواحدة نهاراً كلّ يوم لأنّني لا أعرف متى ستنتهي عقوبتكَ. أنصحكَ بتقسيم الأكل على مراحل، لأنّك سوف تجوع في الليل، كما أنصحك أن تتعوّد على التبوّل والتبرّز في الوقت المناسب»[29].

(27) سمير الساسي، مرجع سابق، ص 98.
(28) فتحي بن الحاج يحيى، مرجع سابق، ص 75.
(29) كمال الشارني، مرجع سابق، ص42.

- «عندما يُخيِّم اللّيل وتنغلق علينا أبواب الجناح لتُضاف إلى أبواب الزنازين المغلقة بطبعها كامل اليوم، عدا نصف الساعة التي نفاوضها بالدقيقة مع الحرّاس لفسحة فردية في الـ «آريا»، وقضاء حاجة في المرحاض الجماعي خشية أن يفيض السطل داخل الزنزانة في ما تبقى من اليوم، عندها تبدأ حياة أخرى، نتدارس فيها أوضاعنا ونتناقش في ما بيننا»[30].
- «حصّة الدوش أسبوعية. نتأهَّب لها منذ اليوم السابق. الأدواش معلَّقة في السقف فينهمر الماء بقسطاس لبضع دقائق. دفعة أولى ريثما نرغي الصابون على أجسادنا ثمّ دفعة ثانية للـ«تشليل» النهائي. وكنّا دائماً نُفاوض على الدقائق المعدودات. ومع الزَّمن بدأت الدقائق تطول»[31].
- «فأن ترى يومك واقفاً أو جالساً، تُعاشِر مئة أو يزيد، وجوهاً لا تتغيّر سنين عديدة، همّك كيف تقضي حاجة بشرية في كنيف تنبعث روائحه في أرجاء الغرفة حتّى تكاد لا تجد فيها متنفّساً نقيّاً، أو الحصول على رغيف يعطيكه الجلاد كأنّما يرمي به إلى كلاب... أو يتعالى صياحكم فذلكم الدُشّ أو الاستعداد له حيث علينا أن نتسابق كخيول رهان»[32].

ويتعامل بن سالم مع جسده باعتباره «آخر» ما يتوجَّب عليه تقنين احتياجاته لئلّا يُصاب هو بكارثة صحّية تُضعفه أمام السجّانين: «كنتُ في زنزانة 16 بالدور الرابع (في وزارة الداخلية)، لم يكن فيها دورة مياه ولا يحقّ لي الذهاب إلى المرحاض إلّا مرّة في اليوم ولمدّة لا تزيد على دقيقة واحدة ممّا حدا بي إلى الإحجام عن الأكل حتّى لا أُصاب بكارثة صحيّة»[33].

خلاصة

لم يتطرَّق مؤلّفو الكُتب الأربعة بشكلٍ مُباشر إلى مفهوم الزَّمن والإحساس به في

(30) فتحي بن الحاج يحيى، مرجع سابق، ص 46.
(31) المرجع السابق، ص 148.
(32) كريم الساسي، مرجع سابق، ص 72.
(33) المنصف بن سالم، مرجع سابق، ص47.

فترات اعتقالهم وسجنهم. كما لم أجد فيها، أيضاً، حواراً يدور بين المُعتقلين، أنفسهم، عن أهمّية الزَّمن أو توقّفه أو سيرورته بشكلٍ مُباشر، لذلك يتطلَّب إدراج أو مقارنة تجاربهم مع ما هو متوفِّر من كتابات نظرية أو فلسفية جُهداً إضافياً يُمعِن في استقراء النّصوص، ويتجاوز الجهد الأوّلي لهذه المقالة؛ إذ لا شكّ في حضور الزَّمن عبر إشارات وكلمات ذات دلالات حتّى في أحلك ساعات التعذيب أو العزلة أو/ في دقائق انتظار مقابلات الأهل. وينطبق هذا على مفاهيم تتعلّق بالحضور والغياب، واللّعب في / أو مع الزَّمن، وتجميد أو تسريع الزَّمن، ووطأة الحاضر مقابل ثقل الماضي، واختلاط الماضي بالحاضر بالمستقبل، أو علاقة الزمان بالمكان.

ولعلّ أهمّ أسباب الصعوبة في التحليل والمُقارَنة هو أنّ مؤلّفي هذه الكُتُب من المُعتقَلين سابقاً، باستثناء فتحي بن الحاج، إنّما يلجأون إلى الكتابة للمرّة الأولى في حياتهم، والهدف الأساسي للكتابة هو توثيق ما مرّوا به باعتبارهم سجناء رأي وقضايا كبيرة. فالجانب الشخصي، بالنسبة إليهم، أمرٌ ثانوي، وإذا ما كتبوا عنه فإنّما يكون ذلك لتبيان قسوة الجلّاد والنّظام وشراستهما، ليبقى الجانب الاجتماعي، أو بالأحرى الجمعي – الحركي – التاريخي – الفكري الذي يمثّلونه هو الأساس. ينعكس هذا الخيار على الإحساس بالزَّمن الذي يضعه المُعتقَل في حيّز المشاعر الشخصيّة، ولا علاقة مباشرة له بالفِكر في ما عدا إبقاء الذهن مركّزاً على القضايا الكبرى.

إنّ الزَّمن الذي يعيشه المُعتقَل هو زمنٌ سجنيّ يتميّز بقيمته المختلفة عن الزَّمن المُتعارَف عليه خارج السجن، في الفضاء المفتوح، والمُستنِد إلى الوحدات الزَّمنية. فالسجين لا يستطيع التحكُّم بالزَّمن السجني، وهو مفروض عليه من قبل المُحقِّق أو الجلّاد أو السجّان، بحسب متغيّرات تختلف إذا كان المُعتقَل السياسي في مرحلة التحقيق الأوّلي أو منعزلاً في الزنزانة، حيث يتمطَّط الزَّمن فيبدو لا نهائياً، أو عند السماح بزيارة الأهل حيث يتسارع الزَّمن متحوّلاً إلى دقائق، أو انتقاله إلى قاعة تضمّ سجناء آخرين، أو عند إطلاق سراحه، وإدراكه عندئذ، ومع أولى خطواته خارج السجن، حجم قطيعته الزَّمنية مع العالَم الخارجي ومدى هذه القطيعة.

التسلسل الزَّمني في المُعتقَل مختلٌّ في سيرورته، حيث تُهيمِن جزئيّات التعذيب على المسار الطبيعي للزَّمن، لينعكس ذلك على نسق النصوص ككلّ، وعلى انتقائيّة

سرد الأحداث المُستخلَصة من الذاكرة. وهي انتقائيّة يجمعها همّ البحث عن معنىً لما تعرَّض له المُعتقَل، وهمّ غربلة الحقيقة، وتوثيق التجربة المريرة التي أرادتها السلطات القمعية عقاباً لكلّ مَن يعارضها، على مدى عقودٍ طويلة.

المصادر والمراجع

- بن الحاج يحيى. فتحي، **الحبس كذاب.. والحي يروح – ورقات من دفاتر اليسار في الزَّمن البورقيبي**، الطبعة الثالثة، تونس: كلمات عابرة، 2011.
- بن سالم. المنصف، **سنوات الجمر – شهادات حيّة عن الاضطهاد الفكري واستهداف الإسلام في تونس**، طباعة خاصّة، 2013.
- الجويني. البشير، **أهم مميّزات مرحلة ما بعد الاستقلال**، مقابلة شخصية بتاريخ 22/ 4/ 2016.
- الزموري. محمد، **سؤال الكينونة في المتخيل السجني**، متاح على الرابط: http: / /www.aljabriabed.net /n78_06azammouri.(1).htm
- ساسي. سمير، **برج الرومي أبواب الموت –أوّل رواية عن تعذيب المساجين الإسلاميّين في السجون التونسية**، الطبعة الرابعة، تونس: منشورات كارم الشريف، 2012.
- الشارني. كمال ، **أحباب الله – رواية عن فساد نظامي بورقيبة وبن علي كما عاشه سجين سياسي بين سجني الكاف والقصرين**، تونس: منشورات كارم الشريف، 2012.

الزَّمن وتقاطعاته من خلال عالَم العمل

رفيف رضا صيداوي

مقدّمة

مقابل المفهوم المطلق للزَّمن، أي الزَّمن بوصفه حقيقة متعالية، كان إميل دوركهايم (Emile Durkheim) من بين أبرز واضعي أُسس سوسيولوجيا الزَّمن. ففي مقابل الزَّمن الفلسفي القائم داخل الذّات الإنسانية، والذي اعتَبر الفيلسوف إيمانويل كانت (Kant Immanuel) مثلاً، أنّه – أي هذا الزَّمن – قائمٌ مع المكان داخل الذّات الإنسانية، وأنّهما صورتان قبليّتان ويشكّلان مضمون خبرة الإنسان بالعالَم الخارجي، أي بوصفهما شرطَيْن للمعرفة، جَعَل دوركهايم الزَّمن نتاج الفكر الجمعي. ففي كتابه «**الأشكال الأوّلية للحياة الدينيّة**» الصادر في العام 1912، وضع دوركهايم أوّل مُسَلَّمات هذه السوسيولوجيا بالقول إنّ فكرة أو مقولة الزَّمن «**لا تتمثّل فقط في إحياء ذكرى، جزئيّة أو كاملة، عن حياتنا التي مضت، بل إنّها إطار مجرّد وغير شخصي يلفّ أو يشمل، ليس وجودنا الفردي فحسب، بل الوجود البشريّ بأسره. وهذا ما يشبه لوحة غير محدودة تنتشر فيها المدّة (durée) تحت أنظار الروح، وتنوجد فيها كلّ الأحداث المحتمَلَة أو تتموقع وفقاً لمعالِم ثابتة ومحدَّدة. وبالتالي، لا يكون زمني الخاصّ هو المنظَّم على**

هذه الشاكلة، بل الزَّمن بحسب ما تمّ التفكّر به بموضوعيّة من قَبِل كلّ الناس المنتمين إلى حضارة واحدة. وهذا وحده يكفي لفهم أنّ تنظيماً كهذا لا بَدّ أن يكون جمعيّاً. وفي الواقع، تقود الملاحظة إلى أنّ المعالِم هذه، التي تُنظَّم وِفقَها الأشياء كلّها زمنيّاً، هي مُستعارة من الحياة المجتمعية. التقسيمات إلى أيام وأسابيع وأشهر وسنين.. إلخ، تُطابق دوريّة الطقوس والأعياد والاحتفالات العامّة. التقويم الزَّمني يعبّر عن إيقاع النشاط الجمعي، وذلك في الوقت الذي تتحدّد فيه وظيفته – أي وظيفة هذا التقويم – في تأمين انتظام النشاط الجمعي هذا»[1].

الانتقال بتأمّل الزَّمن من إطاره الفلسفي المثالي إلى إطاره الوضعي التجريبي جاء إذاً نتيجة التفكّر الاجتماعي به. حيث التمثّلات الاجتماعية كافّة، وحتّى الدينيّة منها، هي نتاج تعاون بين البشر، يمتدّ ليس في المكان فقط بل في الزمان أيضاً[2]. فالزمان والمكان يتحدّدان في ضوء الثقافة. كما إنّنا نجد في المقابل« **أنّ المجتمعات كافة تبذل قصارى الجهد لمواجهة مشكلات الحفاظ على النظام الاجتماعي، وإعادة إنتاجه في مواجهة عملية مرور الزَّمن**»[3]. فالغاية المعرفيّة التي تتوخّاها علوم المجتمع بعامة، لا تتّجه « **نحو الخصائص اللازمنيّة، بل نحو ما يُسجَّل في الزَّمن، أي التغيير والتحوّل**»[4].

وعليه، فإنّ دراستنا تتناول مسألة الزَّمن من منظور اجتماعي، ولا سيّما أنّ مشكلاته هي في الواقع مشكلاتنا نحن التي يرهص بها زمننا الحديث الكوسموبوليتيّ المرتبط بالتاريخ الأوروبي، والذي يشمل ثلاث مراحل تبدأ من عصر النهضة الأوروبيّة (من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر)، ثمّ العصر الكلاسيكي (من أواسط القرن السابع عشر حتّى مطلع القرن التاسع عشر)، فالعصر الحديث (من مطلع

(1) Émile Durkheim , *Les Formes élémentaires de la vie religieuse*, (bibliothèque numérique fondée et dirigée par Jean-Marie Tremblay), http://classiques.uqac.ca,p.21.

(2) Ibid.,p.26.

(3) شارلوت سميث، **موسوعة علم الإنسان**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)، ص316.

(4) Bertrand Montulet, *Les enjeux spatio - temporels du social* (Paris- Canada: éd L'harmattan,1998),P.38.

القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين). إذ ترتبط مشكلاتنا مع الزَّمن، وفيه، ومن خلاله، بالتغيّر الاجتماعي، وبما يستتبعه من ظواهر أو مشكلات متجدّدة أو جديدة على المستويات كافّة، وخصوصاً مع الطبيعة المتحرّكة والديناميّة للمجتمعات. حيث يمثّل «التقدّم» بمعنى «**انفتاح أفق التوقّع**» -بحسب بول ريكور (Paul Ricaeur)- الشرط الأوّل لمفهوم الأزمنة الحديثة بوصفها أزمنة جديدة (...).[حيث] يمكننا في هذا الصدد، الكلام على تزمين (Temporalisation) تجربة التاريخ كعمليّة تحسين ثابتة ومتزايدة»[5].

مدخل منهجي

لئن كانت الحداثة نفسها ظاهرة تاريخيّة شاملة، فإنّها تحمل هذه الصفات «**بمقدار ما تقبض على الأزمنة الحديثة بوصفها أزمنة جديدة. غير أنّ فعل القبض على الأزمنة الحديثة هذا لا يمكن التبصّر فيه إلّا بكونه عبارة عن ابتعادٍ متزايدٍ للتوقّعات عن كلّ التجارب القائمة لغاية الآن**»[6]. في حين يغدو التسارع، بحسب ريكور أيضاً، «**المؤشّر الأكيد على أنّ هذا التباعد لا يبقى على حاله إلّا بالتعديلات التي تطرأ عليه بصورة مستمرّة. فالتسارع هو تصنيف جديد** (*Métacatégorie*) **للإيقاعات الزَّمنيّة، يربط التحسين بتقصير الفواصل أو المسافات بين هذه الإيقاعات**»[7].

انطلاقاً من هذا البُعد الحداثي للزَّمن إذاً، تحاول دراستنا هذه، مُقارَبة موضوع الزَّمن في علاقته بمجتمعنا من منظور اجتماعي. وقد اخترنا لذلك ميدان العمل إطاراً ميكروياً لمقاربة التشابكات القائمة بين الزَّمن الراهن والأفراد. حيث يشهد العالَم اليوم تغيّرات طاولت النظريّات والمفاهيم الفلسفية والاجتماعية والثقافية وغيرها، في مقاربة الوجود والعالَم. فنحنُ في زمنٍ يصفه البعض بزمن «ما بعد الحداثة»، أو بزمن «بعد ما بعد الحداثة»، أو زمن «العَولمة»، أو «زمن الرأسماليّة المتوحّشة»... إلخ. غير أنّ الجذر المُشترَك والأكيد، على اختلاف التسميات، أنّه زمن يتكرّس فيه، شيئاً فشيئاً، الانزياح

(5) Paul Ricaeur, *La mémoire*, *l'histoire*, *l'oubli*(Paris : éd du Seuil, 2000),p.390.

(6) Ibid, p.390.

(7) Ibid, p.390.

عن الأُسس المعرفيّة والميتافيزيقيّة التي قامت عليها الحداثة، مثل المعرفة الموضوعية، والمعرفة الشاملة المبنيّة على العقل أساساً، والتصوّرات الشمولية للمجتمع والثقافة والتاريخ والكون... إلخ، وذلك في مختلف الفروع المعرفية، في الاقتصاد والسياسة، كما في الفلسفة وعِلم الاجتماع والأنتروبولوجيا.. إلخ، أو في الأدب والنقد والفنون وغيرها. في حين تزامنت هذه التغيّرات كلّها مع تضاؤل دَور الدّولة – الأمّة، وتدفُّق المعلومات والمال والبضائع وأشكال الممارسات الثقافيّة والدينيّة والسياسيّة وانتشارها من حول العالَم. إنّه زمنٌ «ما بعد حداثي» جامعٌ، التجاورُ فيه، و« **تزامنُ الأنماط والقيَم والأمزجة والأشكال والمباني والمساحات والحضارات يولِّد، أو يؤول إلى القرية العالميّة**[8]».

في هذا السياق شغل «عالَم العمل» أو «العمل» نفسه حيّزاً مهمّاً في مختلف المعارف العلميّة، وخضع، كغيره من الموضوعات، إلى مقاربات متجدّدة ناتجة عن التطوّرات التي شهدتها هذه المعارف كلّها من جهة، وعن التحوّلات التي شهدها العمل نفسه خلال العقود الأخيرة من جهة ثانية، في ظلّ سرعة التغيّر الاجتماعي، ولا سيّما في الوجه الاقتصادي منه. فمع سيادة الإنتاج الجماهيري (Production de masse)، الذي تواصَل على امتداد القرن الفائت، أُثيرت التساؤلات حول هذا النَّوع من الإنتاج، وما رافقه من عمل بالتّجزئة أو بالتفتيت، أي العمل وفق النظرية التايلورية، وذلك تعبيراً عن القلق حيال هذا النمط من الإنتاج الرأسمالي الهادف إلى زيادة الإنتاجية في أسرع وقت وأقلّ تكلفة مُمكِنة. وهو الأمر الذي حدا بـ ماركس (Marx) للكلام على الاغتراب، وبالفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر (Jean–Paul Sartre) لاعتبار تقسيم العمل هذا استلاباً للإنسان، بعدما كان فريديريك نيتشه (Friedrich Nietzsche) قد سبقه إلى اعتبار العمل بهدف الربح، حرماناً للإنسان من الراحة والتأمّل والحرّية وإهداراً لكرامته. في حين طرح عالِم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي جورج فريدمان (Georges Friedman) سؤاله المهمّ :«**إلى أين يتّجه العمل الإنساني؟**» (Où va le travail humain?)، والذي شكّل عنواناً لأحد أبرز مؤلّفاته الصادرة في العام 1953. حتّى إنّ شعار « **لم نعد نريد هدر**

(8) عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 226.

حياتنا في البحث عن لقمة العيش»، جاء كصدًى لشعار«**الحياة الحقيقية هي في مكان آخر غير العمل»**، بحسب الباحثة الفرنسية فرنسواز بيوتيه (Françoise Piotet). والحديث ههنا كثير[9].

أمّا في عصرنا الحالي، أي العصر المعرفي، أو المعلوماتي، الذي يتميّز بزيادة مطّردة عالمياً في الارتباط القائِم بين العمليّات الاقتصاديّة، وهَيمنة الشركات العالميّة على الأنشطة الاقتصادية المولّدة للقيمة، وحيث « **مفتاح النجاح في الأعمال أصبح يكمن في تحديد خصوصية كلّ مستهلك، وهذا ما يسمّى** «Masse customisation»**، والذي يبحث عن إنتاج أشياء جيّدة وخدمات مصمَّمة خصّيصاً لاحتياجات ورغبات خاصّة لدى المستهلكين**»[10]، في عصرنا هذا، عصر الحداثة المتأخّر(الراهن)، والذي يشهد عَولمة التبادلات إذاً، والسيطرة المتزايدة للرأسمال المالي العالَمي، تماثلت بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية مع تلك الخاصّة بالبلدان المتقدّمة، وتحديداً في ما يخصّ العمل وأنماطه. ففي إطار العمل تحديداً، وعلى الرّغم من اختلاف البنى الاقتصاديّة – الاجتماعيّة بين مجتمعاتنا والمجتمعات الغربيّة، ثمّة ظواهر تشمل المجتمعات كافّة، من ذلك مثلاً، البطالة الناتجة عن سرعة التحوّل الاقتصادي الاجتماعي، وسرعة الأتمتة، والفروق الكبيرة في الأجور على مستوى المِهن، إذ ترتفع في القطاعات التجارية والمالية أجور العمّال المَهرة وكِبار الموظفين عمَّ هي عليه لدى العمّال غير المَهرة وصِغار الموظّفين، فضلاً عن ظاهرة التشغيل الجزئي، والتشغيل بعقود موقّتة، أو العمل من دون الاعتماد على مكان محدّد للعمل، والاستعاضة عنه بالإنترنت والبريد الإلكتروني ... وغيرها من أنماط العمل التي تختلف عن نمط العمل السائد في الوظيفة الكلاسيكية. حتّى إنّ المِهن بدأت – بحسب الفيلسوف وعالِم الاجتماع الألماني هارتموت روزا (Hartmut Rosa) – تفقد شيئاً فشيئاً من ديمومتها الزَّمنية أو من استقرارها، وذلك بخلاف مرحلة الحداثة، حيث كانت المِهن تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وحيث كانت

(9) Voir, Françoise Piotet ,«Présentation générale», *L'Année sociologique, (Paris: PUF* ,2/2003) ,Vol. 53 , p. 2 .

(10) مجموعة باحثين، **المتغيّرات الدوليّة وتأثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربيّة**، دورة تدريبيّة خاصّة بـ«تطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية» (اليمن: منظّمة العمل العربيّة، 27– 29/ 11/ 2006)، ص11 – 12.

الأنشطة المهنيّة تَحفَظ بعض الاستقرار داخل الجيل الواحد. بمعنى أنّ التغيير المتواتِر أو المتعدّد للمهنة أو للوظيفة خلال حياة معيّنة، والذي كان استثناءً في الماضي، صار يبدو، وفي سياق تحوّلاته الملحوظة، وكأنّه القاعدة. فتطول فترات البطالة التي قد يقضيها الفرد قبَيل انتقاله إلى وظيفة جديدة، أو قبَيل تغيير مهنته[11].

هذا الحراك السريع، بات ملحوظاً حتّى داخل المؤسّسة الواحدة نفسها. الأمر الذي يؤكّد، وبحسب هارتموت روزا (Hartmut Rosa) أيضاً، فرضيّة أنّ بُنى العمل تشهد تحوّلاتها، وأنّ هذه التحوّلات التي كانت تَحدث في المجتمع من جيلٍ إلى جيل، باتت ذات إيقاعٍ سريع يجعلها تتمّ بشكل مستمرّ من ضمن الجيل نفسه، ويرافقها عدم استقرار مهني وعائلي، ناهيك بتغيّر لا يقتصر على شروط العمل فحسب، بل يُطاوِل أشكال العمل نفسه (موقّت، جزئي..)، ونَوع المِهن أو الفروع المهنيّة التي أدخلتها تكنولوجيا المعلومات[12].

في موازاة هذا الحراك السريع الذي تناوله روزا، ثمّة علاقة أخرى بالزَّمن، وبزمن العمل تحديداً، تتمثّل في كثافته. إذ ما زال مبدأ استثمار الموارِد في أقصر وقت مُمكن بأقلّ تكلفة مُمكنة، هو القانون المحرّك للبنية الاقتصادية الرأسمالية، أيّاً كانت المهنة، وأيّاً كانت مدّة العمل (35 أو 40 أو 45 ساعة... في الأسبوع)، أو شكله (بدوام كامل أم جزئي أم غيره). ما يعني أنّ تقليص ساعات العمل أو كمّيته مع تقليل عدد ساعاته، لم يَعُد يعني بالضرورة أنّ حجمه بات أقلّ من السابق، بحيث يُصار إلى تكثيف العمل ليس انطلاقاً من عدد الساعات، بل من خلال تكثيف الأنشطة أو المهامات خلال ساعات محدّدة من العمل، وذلك بغية تحقيق فائض القيمة المطلق. ما يعني أنّ العمل عن بعد وغيره من الأعمال المشابهة مثلاً – والتي يصعب معها تطبيق نُظم التأمينات الاجتماعيّة، وصَوْن الاستقرار الوظيفي – لا يفترض حكماً أنّ القائم به يعمل لعددٍ محدودٍ من الساعات، حتّى وإن كان لا يخضَع لقانونٍ يَحكم عدد ساعات عمله وظروف هذا العمل.

يُذكر في هذا السياق أنّ عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) كان من

(11) Voir: Hartmut Rosa, *Accélération .Une critique sociale du temps*,Traduit de l'Allemand par Didier Renault(Paris: éd. La Découverte, 2013), p.142.

(12) Ibid,p.143.

بين أوائل الذين رصدوا العلاقة بين تقصير ساعات العمل والتعب الذي يشعر به العمّال، أي بعكس ما تفترضه العلاقة السببيّة التي تجعل من تقصير دوام العمل، بالضرورة، سبباً لراحة العمّال، وذلك من خلال تجاربه على مصنع زيس(Zeiss) الألمانيّ مطلع القرن العشرين[13].

وبالتالي، فإنّ الشركات أو المؤسّسات متعدّدة الجنسيّة أو العابرة للدول، والتي تتمظهر فيها أنماط العمل وشروطه ومتطلّباته السائدة عالميّاً، شكّلت بالنسبة إلى دراستنا هذه إطاراً مُغرياً لتلمّس بعض ملامح ديناميّات علاقة الأفراد بهذا الزَّمن الجديد أو الرّاهن، والذي يَفرض شروطه من خلال إطار العمل وسياقاته السائدة من جهة، وإشكاليّة الشعور بانفلات الزَّمن وضغط الوقت وضيقه من جهة ثانية، على الرّغم من كلّ التسهيلات التي وفّرها التطوّر الحضاري[14]. هذا مع العلم أنّ « **نشأة عِلم الاجتماع هي التي أدخلت إلى الحقل العلمي، في الواقع، التمييز بين الزَّمن الاجتماعي وزمن العمل، بما أنّ كلّ المؤسِّسين يعتبرون الزَّمن وكأنّه خاضع لضرورة مزدوجة: تنسيق الحياة الاجتماعيّة (الزَّمن الاجتماعي)، وبنْيَنَة النشاطات المهنيّة(زمن العمل)**»[15].

الزَّمن الجديد والعمل

بهدف التعرّف عن قرب إلى ديناميّات علاقة الأفراد بهذا الزَّمن الجديد المُشار إليه آنفاً، استندنا إلى حوارٍ مركّز مع ستّة أشخاص يعملون في شركات متعدّدة الجنسيّة أو عابرة للدول، بوصفها شركات يتناظر فيها هذا الزَّمن العامّ، أي الزَّمن المعولَم، مع الزَّمنيّات المختلفة. إنّه الزَّمن العام الذي لم تعد العولمة فيه مُبَنْيَنَة من خلال الدول ذات

(13) Voir: Jens Thoemmes, «Sociologie du travail et critique du temps industriel», Revue *Temporalités,* (Paris: Institut des Sciences Humaines et Sociales du CNRS et référencée par ERIH PLUS,2008),p4.

(14) المقصود بالتطوّر الحضاري مختلف الإنجازات التكنولوجيّة التي تحقّقت منذ مطلع القرن العشرين وصولاً إلى الزَّمن الراهن، أي بدءاً من تطوّر البُنى التحتيّة (طرقات، وجسور، وكهرباء، وهاتف وغيرها)، مروراً بوسائل النقل السريعة (طائرات وقطارات فائقة السرعة وما شابه)، وصولاً إلى وسائل الاتّصال والتّواصل وآخرها الحاسوب والإنترنت.

(15) Ibid, p.p.2-3.

الأقاليم المحدّدة، أي الدولة–الأمّة، بل من خلال انخراط بنية علاقات الإنتاج المعولَمة في البنى الاجتماعية الوطنيّة؛ وهو انخراط بات يتميّز، من دون أدنى شكّ، بعمقه[16]. الأمر الذي جعل مسألة التفاعل بين المحلّي وعبر- الوطني في التحليل السوسيولوجي قضيّة أكثر تعقيداً، بات معها مصطلح غلوكال (Glocal) لـ رولان روبرتسن (Roland Robertson)، العائد إلى تسعينيّات القرن الفائت يُعبِّر عن هذا التفاعل المُتبادَل بين الديناميّات المحلّية والوطنيّة من جهة، وعبر- الوطنيّة من جهة ثانية؛ وبالتالي بات الزَّمن هو جماع اصطفاف الزَّمنيّات (Temporalités) التي يتميّز كلّ منها بإيقاع مختلف. هذا، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ اختيارنا شركات متعدّدة الجنسيّة كإطار لتأمّل اصطفاف الزَّمنيّات هذا، لا يعني بالنسبة إلينا أنّ الزَّمنيّة التي يفرضها نمط العمل المعولَم في هذه الشركات منفصلٌ تماماً عن الزَّمنيّة الخاصّة بالإطار المحلّي. وهذا ما أكّده جيرت هوفستيد (Geert Hofstede) في دراسته تأثير الثقافات الوطنيّة على فروع شركة المعلوماتيّة متعدّدة الجنسيات (IBM)، انطلاقاً من فكرة أنّ الثقافة السائدة في مؤسّسة ما (أي المؤسّسة الفِرع) وما يحمله أفرادها من قيَم، هي انعكاسٌ للقِيم الثقافيّة المحلّية؛ ما يعني أنّ ثمّة اختلافات في الثقافات الوطنية في إطار الثقافة المؤسّساتية للشركة التي يُفترض أن تكون موحَّدة[17].

هذا، وقد دار النقاش المركّز حول ثلاثة أبعاد رئيسة، تتقاطع فضاءاتها وتتداخل، هي:

أوّلاً: كيفيّة مواءمة الأفراد بين زمن العمل وزمن الحياة الخاصّة (العائلة، الترفيه، ممارسة نشاطات مختلفة...)؛ وإلى أيّ حدّ بات زمن العمل هو الذي يُبنْين زمن الحياة الخاصّة، وإلى أيّ حدّ بات هناك تداخل بين الزَّمنيْن. هذا على مستوى الزَّمنيّات المختلفة،على اعتبار أنّ « مفهوم الزَّمنيّة يعني مباشرةً وجود ذات، بحيث إنّنا حين نتكلّم

(16) Voir:Saskia Sassen, «Territoire, Autorité,droits:Nouveaux assemblages», *Le tournant global des sciences sociales*, *sous la direction de Alain Caillé et Stéphane Dufoix (*Paris:La Découverte, 2013),pp.186-208.

(17) Voir:Geert Hofstede, *Vivre dans un monde multiculturel,* (Paris: Les éditions d'Organisation, 1994).

على الزَّمنيّة ننتهي من الكلام على الزَّمن للبدء بالكلام على الدلالة الذاتيّة للزمن»[18].

ثانياً: مدى إسهام انتشار ثقافة المدى القصير(أو الآني أو اللحظوي) – أو تغلغلها في أساليب الحياة، وفي المشروعات الشخصيّة، والالتزامات الفرديّة – في تكريس الشعور بضغط الوقت. ونعني بالوقت تلك الوحدة الزَمنيّة التي تجري خلالها الأحداث أو الأعمال أو الوقائع اليوميّة، والتي تسمح لنا بدرس نظامها، ومُددها، وتواتراتها. إنّها الوحدة الزَّمنيّة التي تسمح لنا إذاً بقياس تجلّيات الزَّمن وتمفصلاته على فترات زمنيّة قصيرة ومتوسّطة وطويلة الأمد.

ثالثاً: في ظلّ الاتّجاه المتزايد نحو الفردانيّة والاستقلاليّة الفرديّة، وما يترتّب عنه من ميلٍ متزايدٍ لدى الأفراد نحو خياراتهم الشخصيّة ونحو تحقيق الذات، كيف يُترجَم ذلك في إحداث شرخٍ أو تناقضات بين الأوقات الخاصّة والأوقات الاجتماعيّة المنذَرجة في زمنيّات مختلفة؟

أمّا اختيار الأشخاص الذين جرى معهم الحوار المركّز، فتمّ بناءً على المعايير التالية:

1 – **العمر**: أن تتراوح أعمار هؤلاء الأشخاص بين 23 و46 سنة. لأنّ هذه الشريحة العمريّة توفّر لنا مساحة أكبر أو مدًى يمكن من خلاله تلمّس إيقاع التجربة المهنيّة (عدد المرّات التي غيّر فيها الأفراد المنتمون إلى هذه الشريحة العمريّة مِهَنهم، إمكانيات تغيير العمل أو المهنة...إلخ)، وذلك عطفاً على كلامنا آنفاً على مقولة هارتموت روزا Harmut Rosa في أنّ المِهن باتت تفقد شيئاً فشيئاً من ديموتها الزَّمنيّة أو من استقرارها. إذ كان للزمن في حيوات الناس، بحسب ريتشارد سينيت Richard Sennett: «**طابعٌ خطّيٌّ: عاماً بعد عام، كانوا يؤدّون مهمات نادراً ما كانت تتغيّر بين يوم وآخر**»[19]، حتّى إنّ الزَّمن شكّل في وقت سابق « **المورد**

(18) Diana Mazza, «À Propos du temps et de la temporalité: Aspects épistémologiques d'un projet de recherche sur l'enseignement» : *http://www.inrp.fr/biennale/7biennale/Contrib/longue/316.pdf.*

(19) Richard Sennett, *Le travail sans qualités. Les conséquences humaines de la flexibilité*. Traduit de l'anglais par Pierre- Emmanuel Dauzat (France: éd Albin Michel,2000),p.15.

الوحيد الذي يمكن أن يتمتّع به بحرّية الأشخاص الموجودين في أدنى مراتب السلّم الاجتماعي»[20]، بمعنى أنّهم كانّوا يعوّلون على الزَّمن للارتقاء المهني والاجتماعي، منطلقين من قيمة المثابرة.

وقد اخترنا هذه الشريحة العمريّة كذلك، لأنّه يفترض أن يفكّر أفرادها بالارتباط و/ أو سبق لأفرادها أن ارتبطوا وأنجبوا بحيث ما زال أولادهم صغاراً؛ وهو ما يضيء أكثر على كيفيّة المواءمة بين زمنيّة العمل وزمنيّة الحياة الخاصّة.

2 – **المهنة**: أن يكونوا من حيث التكوين العلمي حاصلين على شهادات عالية ويتقنون إتقاناً تامّاً اللّغات الأجنبيّة، وأن يكونوا من حيث التكوين المهني من الكوادر الوسطى والعليا، لأنّ هذه الشريحة من الأشخاص العاملين في المؤسّسات متعدّدة الجنسيّة أو العابرة للدول، والتي تتمظهر فيها أنماط العمل وشروطه ومتطلّباته السائدة عالميّاً، يمكنها أن تشكّل أكثر من سواها إطاراً كاشفاً لكيفيّة تأثير الزَّمن النيوليبرالي على حيوات أفرادها بعامّة، أي في دائرة العمل وفي دائرة الحياة الخاصّة. فهؤلاء الأشخاص بكفاءاتهم العابرة للدول – إذا ما جاز التعبير – باتوا الكتلة الأكثر استقطاباً للعمل، ولعلّهم بالتالي الأكثر خضوعاً لضغط العمل وضغط الوقت في آن: «**فحين تصرف مؤسّسة أو إدارة ما أناساً من العمل، فهذا لا يعني أنّ هناك عملاً أقلّ لإنجازه، بل يعني أنّ الذين لم يُصرَفوا بات عليهم المزيد من العمل لإنجازه. وهذا كلّه يؤدّي إلى استقطاب مُفسِد، بيّنته جيّداً الدراسات في السوسيولوجيا، بين الذين يعانون من ضغط عمل زائد والمستبعَدين من نظام التسارع بسبب البطالة**»[21].

3– **الجنس**: أن يكونوا من الجنسَين، بغية رصد الاختلافات الجندريّة في ضوء التجربة المهنيّة والخاصّة. وليس المقصود بذلك تبيُّن ما إذا كانت المرأة أكثر معاناةً من ضغط الوقت بسبب المسؤوليّات التي يلقيها عليها المجتمع بسبب جنسها وأدوارها التقليديّة، بل المقصود هو رصد التفاعلات الجديدة التي

(20) Ibid,p.15.

(21) Hartmut Rosa, *Accélération .Une critique sociale du temps*, op.cit.p.382.

أحدثتها التغيّرات الحياتيّة والمجتمعيّة والمهنيّة الحديثة على العلاقات الجديدة بالزَّمن والوقت، ولا سيّما مع الميل المتزايد لدى الأفراد نحو خياراتهم الشخصيّة ونحو تحقيق الذّات.

النقاش المركّز

تشكّلت مجموعة النقاش المركّز من 4 إناث و2 ذكور، تتراوح أعمارهم بين 24 و46 سنة:

ك.د.: أنثى، العمر 46 سنة، متأهّلة ولها ولد واحد. حاصلة على ماجيستير في علم الحاسوب، تتقن اللّغتَين الإنكليزيّة والعربيّة والقليل من الفرنسيّة، وهي باحثة ومستشارة في الإدارات المالية، تعمل مع مؤسّسات دولية لتقديم استشارات وخدمات تقنية للقطاع العام في لبنان والدول العربيّة.

ر.ف.: ذكر، العمر 24 سنة، أعزب، حاصل على ماجيستير في العلوم المالية، يتقن 3 لغات(الإنكليزيّة والفرنسيّة والعربيّة)، يعمل في شركة ماليّة عالميّة، مهمّته تدقيق حسابات الشركات وتقديم استشارات ماليّة.

ر.س.: أنثى، العمر 29 سنة، متأهّلة ولها ولد واحد، مجازة في هندسة الكمبيوتر والاتّصالات، تُتقن اللّغتَين الإنكليزيّة والعربيّة، وتعمل في مؤسّسة دوليّة تُعنى بالتنمية، ومهمّتها بناء قدرات مؤسّسات المجتمع المدني وتطوير أنظمتها.

ب.ش.: أنثى، العمر 30 سنة، عزباء. حاصلة على ماجيستير في الإدارة العامّة، تتقن 3 لغات(الإنكليزيّة والفرنسيّة والعربيّة)، تعمل في مؤسّسة غير حكوميّة دوليّة، ومهمّتها بناء قدرات موظّفي الجمعيّات الأهلية والبلديّات.

ز.ح.: ذكر، العمر35 سنة، متأهّل وله ولد واحد، حاصل على شهادة في هندسة الاتّصالات وعلى ماجيستير في إدارة الأعمال، ويتقن 3 لغات (الإنكليزيّة والفرنسيّة والعربيّة). يعمل في شركة تأمين عالميّة، ومهمّته التعامل مع البنوك.

د.ك.: أنثى، العمر27 عاماً، متأهّلة، وليس لديها أولاد، حاصلة على ماجيستير في الاقتصاد، تُتقن اللغتَين الإنكليزيّة والعربيّة، وتعمل في مؤسّسة تنموية دوليّة، وهي حالياً مديرة فرع بيروت، ومهمّتها كتابة المشروعات وإدارتها.

1 – في النظرة إلى الزَّمن

حاولنا في الجزء الأوّل من الحوار المركّز تلمّس ما إذا كان المُتحاورون يعتبرون الوقت ضاغطاً، فضلاً عن التوصيف الذي ينطبق على علاقتهم به: هل هو ديكتاتوري أو عنيف كما يصفه بعض الباحثين؟ إذ عدا عن «تسارع الزَّمن» الذي تناوله الفيلسوف هارتموت روزا (Hartmut Rosa) من منطلق إيقاعه وتأثيراته الضاغطة على المجتمع بعامّة، ركّزت نيكول أوبير (Nicole Aubert) على سمتَيْن أساسيّتيْن للزمن الراهن هما «عنفه» و«ديكتاتوريّته»، كسمتَيْن أفضتا إلى سيادة مظاهر الطوارئ، والآنيّة، والفوريّة في المؤسّسة والمجتمع[22]؛ ففي مجتمعاتنا الراهنة، «**وفي سياق السباق القائم على الفتح والامتلاك، أصبح الطارئ أو الملحّ، الذي يَحيل إلى زمن اجتماعي مُختلّ، يضغطنا أو يضغط علينا من أجل التصرّف بسرعة أكبر بغية الاستفادة أكثر؛ وغدا هذا الطارئ أو الملحّ، يشكّل ما سمته أوبير – نقلاً عن** [*Zaki Laïdi*] **عنف الزَّمن؛ بحيث أضحت لهذا الزَّمن الأسبقية على الإنسان، فيما نحاول نحن، أكثر من أيّ وقت مضى، الإمساك به أو كبحه**[23]». وحيث إنّ سيادة هذا «**الطارئ أو الملحّ**» تقوم في إطارٍ من «**سيلٍ توتّرٍ**» مُعمَّم، «**ينطبق على الطريقة التي يغدو فيها الأفراد مُجبرين على إدارة وقتهم في سياق يُفترَض فيه، ومن دون انقطاع، الاهتمام بما هو الأكثر استعجالاً، وحيث يتغلّب الطارئ أو الملحّ على المهمّ، وزمن التصرّف أو العمل المباشر على زمن التأمّل**[24]».

أ–في معنى الزَّمن

الزَّمن بالنسبة إلى أفراد المجموعة يعني «**الماضي**»، «**الماضي الجميل العريق**»، وتحديداً «**أم كلثوم**». «**إنّه البداية والنهاية.. يمرّ وليس ثابتاً ولا يعيد نفسه، ولا يتكرّر. إنّه ثمين، وخصوصاً أنّه لا يُستعاد**».

السيّدة الأكبر سناً في المجموعة أشارت إلى أنّ «**الزَّمن هو من أهمّ الأبعاد أو الموارد في حياتنا لكنّنا نتعامل معه بخفّة، ولا نشعر بذلك إلّا بعد فوات الأوان**».

(22) Nicole Aubert, *Le culte de l'urgence. La société malade du temps* (Paris: éd Flammarion-Champs-Éssais, 2003),p.15, 110.

(23) Ibid., p.110.

(24) Ibid., p.73.

«الزَّمن هو حقبات، هو عبارة عن ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل، لذا فهو يختلف عن الوقت، لكونه يتضمّن مراحل، وحين نستعيده نستعيد المراحل تلك».

ب- بين زمن العمل وزمن الحياة الخاصّة

أولاً: حول الوقت والعمل

يبدو أنّ الجميع، ذكوراً وإناثاً، يعانون من ضغط العمل، ويتجلّى ذلك في أمور عدّة: كثرة الاتّصالات التي يقومون بها، سواء عبر الاحتكاك المباشر بالأشخاص، أم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني؛ وكثرة الأعمال التي يقومون بها خلال وحدة زمنيّة محدّدة (عدد من الساعات، يوم، أسبوع...إلخ) وما يرافقها من اضطّرار إلى الانتقال من مهمّة إلى أخرى أو من مشروع إلى آخر، أو من كتابة تقرير إلى كتابة تقرير آخر قبل إنجاز المهمّة، أو المشروع، أو التقرير الأساسي الذي يكونون في صدد العمل عليه؛ وتوالد المَهمات بشكل غير منقطع من بعضها البعض؛ وكثرة المُهَل التي يفرضها عليهم العمل؛ ومطاردة المدير المباشر للبعض؛ والتقييم المستمرّ لأدائهم؛ واختراق العمل لحيواتهم الخاصّة، إلى درجة أنّ الاتصال بهم لا يتوقّف حتّى خلال العطل، والضغط الناجم عن المواقيت المختلفة للمؤسّسات التي يتعاملون معها في البلدان الأخرى (كأميركا أو كندا مثلاً)...إلخ. بحيث شكّلت الحاجة إلى الوقت (3 من 6 من أفراد مجموعة النقاش المركّز)، العنصر الأكثر ضغطاً على حيواتهم، وخصوصاً حين يقترن ذلك بالحاجة الماديّة إلى العمل (2 من 6 من أفراد مجموعة النقاش المركّز). في حين ذكر شخص واحد من أفراد المجموعة أنّ الحاجة الماديّة إلى العمل هي التي تشكّل الضغط الأساسي في حياته (1 من 6).

ثانياً: الوقت والحياة الخاصّة

ضغط الوقت شكّل السمة البارزة في نقاش أفراد المجموعة، ذكوراً وإناثاً، بحيث لا يقتصر هذا الضغط على العمل فقط، بل بات يشمل الحياة الخاصّة أيضاً، وكأنّ العمل وضغوطه هو الذي بات «يُبَنْيِن» الحياة الخاصّة.

يتجلّى هذا الضغط في الحؤول دون مشاركتهم في الشأن العام أو متابعة الدراسة أو الزواج وإنجاب الأطفال، أو إنجاب أكثر من ولد واحد، والاختلاط بالعائلة الكبيرة التي

هي في لبنان – كما ذكر أحدهم مازحاً – «تتألّف من 750 **فرداً**»...إلخ؛ ويزداد الشعور بضغط هذا الوقت حين «**يمرض أحد أفراد العائلة**»، وحين «**يصبح لدينا أولاد**». واللافت أن لا فروقات جندريّة على هذا الصعيد، أقلّه في هذا النقاش المركّز المحدود، لأنّ المشكلات هذه ذكرها الجنسان. حتّى حين طاول الكلام مسألة ضغط الوقت وحؤوله دون إنجاب أكثر من ولد واحد أو الزواج، بوصفهما مسألتَيْن مرتبطتَيْن بالمرأة بحسب الفهم التقليدي لدورها، لم يكن الأمر ناتجاً عن الإمكانات الماديّة، بل عن صعوبة التوفيق بين الأداء المهنيّ المميّز والحياة الخاصّة.

الذكر المتأهّل في المجموعة ذَكَرَ أنّ تربية الطفل مسألة «**فظيعة**». قبل الإنجاب «**كنتُ قادراً بعد الانتهاء من عملي مثلاً على الترفيه قليلاً عن نفسي، وذلك من خلال ارتياد النادي وممارسة الرياضة أو تناول كأس مع بعض الأصدقاء أو ما شابه، أمّا الآن فبات عليّ التوجّه مباشرة إلى المنزل لقضاء أكثر وقت ممكن مع ابني.. وحين كنتُ أعمل كخبير مستقلّ** (أي حين لم يكن موظّفاً بدوام) **كنتُ أكثر قدرة على التفرّغ له والاهتمام به واصطحابه في نزهات**».

كما توقّف أفراد المجموعة عند عامل أساسيّ يشعرهم بالضغط في حياتهم الخاصّة، وهو عامل متأتٍّ عن « **المنافسة في العمل**»، وعن «**طبيعة مديرهم المباشر**»، وعن «**طبيعة بلدنا الذي لو كان يؤمّن لنا كلّ شيء لما كنّا شعرنا بكلّ هذا الضغط**». إذ إنّ المنافسة القويّة تقود الموظّف أحياناً – بحسب ما جاء في كلامهم – إلى العمل ليل نهار، أو 18 ساعة في اليوم، إرضاءً للمدير المباشر. كما أنّها تدفعكَ إلى عدم الانفصال (فكريّاً ونفسيّاً ومسلكيّاً وشعوريّاً) عن مناخ العمل. فبعض المدراء، وبسبب المنافسة أيضاً، ولأنّهم يتوقون إلى تحقيق المستحيل من أجل إنجاح العمل، يستبيحون الحياة الخاصّة للموظّفين العاملين تحت إشرافهم. في حين أنّ الأمور لا تكون ملحّة إلى درجة لا يمكن معها تأجيل العمل المطلوب منكَ تأديته في يوم عطلتكَ (السبت أو الأحد) إلى يوم الاثنين مثلاً.

أمّا عن أوضاع البلد، «**فنصطدم بسوء الخدمات، من مياه وكهرباء وغيرها من الأمور الحياتيّة، فضلاً عن الصعوبة الكامنة في إجراء معاملاتٍ معيّنة، حيث يستغرق منك العمل على إنجاز معاملة خمسة أيّام، في حين أنّها يُفترَض في بلدٍ سويّ أن تُنجَز بخمس دقائق.**

هذا **الوقت الضائع يُضاعف شعورَكَ بضغط الوقت. والمشكلة القائمة حاليّاً هي عدم تزامن تطوّر الحياة المهنيّة** (بمعنى طبيعة العمل القائمة على التميّز والإبداع والكفاءة العالية وليس على تأدية العمل بشكل آلي..)، **مع تطوّر الحياة العائليّة** (أي بعد أن أصبح الرجل والمرأة يعملان، وبعد أن أصبحت الجدّة عاملة أيضاً، لكن مع الافتقار إلى بنيات أو شبكات اجتماعية داعمة لهذا التطوّر)». ثمّ «**إنّ شعورنا بأنّنا غير مفصولين عن العمل باتت نابعة منّا. باتت المشكلة قائمة فينا بسبب سهولة الاتصال والتواصل، وبسبب أنّ المدير مثلاً، أو أيّ زميل لك في العمل، بات قادراً على الاتّصال بك أو إرسال بريد إلكتروني لكَ أينما كنتَ؛ وكذلك بسبب عدم انفصالنا نحنُ عن العمل**».

أمّا المشكلة الأكبر بحسب إحدى الأمّهات، فهي «**إنّني ناضلتُ ولمّا أزل من أجل تأمين حياة أفضل لابني تكون موائِمة لمجتمع المُنافسة، ولكي أوفّر عليه الشقاء الذي تكبدّته في حياتي. وها أنا أتساءل إلى أيّ حدّ نجحتُ في ذلك؟ ألستُ في صدد إعداد نسخة مشوَّهة عن نفسي؟ فلو أنّني أخيّره بين المدرسة والعزف على آلة موسيقيّة في أحد شوارع المدينة من أجل كسب المال، لربّما يكون أكثر سعادة منّي، ولربّما لا يعاني من الضغوط كافّة التي أعاني منها**».

وفي اتّجاه معاكس، ذكر البعض أنّ أيّ طارئ في الحياة الخاصّة، كمرض أحد الأقارب، الأمّ مثلاً، يجعلكَ غير قادرٍ، كعادتكَ، على تحمّل ضغوط العمل بالمِقدار نفسه.

أحد المشاركين الذكور في المجموعة قال حرفيّاً: «**حين سافرتُ مع زوجتي في إجازة لأوّل مرّة بعد استلامي عملي الجديد.. كنتُ أقول لها إنّني أشعر طوال الوقت بأنّ مديري جالسٌ على كتفي... وقد بذلتُ جهداً لكي أنعم بإجازتي ولكي أفصل نفسي عن عملي وعن مديري**».

2 – التسوية مع الزَّمن

في الجزء الثاني من الحوار المركّز حاولنا تلمّس مدى قدرة المُتحاورين على إقامة تسوية مع الزَّمن، أو التصالح معه عبر التحكّم بالوقت، ولا سيّما مع الميل المتزايد لدى الأجيال الشابّة نحو خياراتهم الشخصيّة ونحو تحقيق الذات. إذ إنّ الطابع «الآني» للزمن الراهن يجعل من الصعب السيطرة ليس على الوقت وضغوطه فقط، بل على المستقبل،

وبالتالي على كيفيّة التخطيط له، لأنّه بات يشكّل بحدّ ذاته خطراً. إذ كيف لنا – بحسب ريتشارد سينيت (Richard Sennett)– أن « **نواصل أهدافاً على المدى البعيد في مجتمع لا يعرف إلّا المدى القصير؟**[25]».

لئن كانت هناك تفاصيل ذكرها المُتحاورون تتعلّق بنمط العمل، وغالباً ما تولّد التوتّر لديهم (مثل التقييم الذي يخضعون له من أجل زيادة الأجر ومن أجل زيادة الرتبة، أو الاحتكاك المكثّف بالناس وضرورة التواصل معهم، وتحمّل ضغط العمل الكبير من دون وجود تقدير موازٍ من قبل المسؤول أو المدير المباشر، والتواجد في مكان لا يتناسب مع أخلاقيّات المهنة والضوابط المهنية[26]، وطبيعة العمل المبنيّة على مهل محدّدة دائماً)، إلّا أنّ ذلك لم يحجب الضغط الذي يولّده توق الأشخاص أنفسهم إلى تأدية عملهم بشكل يرضيهم بغضّ النظر عن أيّ اعتبارات أخرى، كالترقية أو زيادة الأجر أو إرضاء المدير وما شابه. لعلّه التقييم الذاتي الذي يطمح إليه هؤلاء الأشخاص الذين بات العمل يعبّر عن هويّتهم، والذي أظهره النقاش الذي دار حول الدوافع التي قد تقودهم إلى التفكير بترك عملهم الحالي، وذلك عند الذكور كما عند الإناث. إذ ركّزت غالبية المشاركين على مسألة «**تحقيق الذات**»؛ أي الرغبة بعمل يساعد أكثر على تحقيق الذات، يكونون فيه راضين أكثر عن أدائهم المهني، ويسهم في تطوّرهم على هذا الصعيد، أي يُكسبهم خبرة أكبر ويمنحهم مواصفات تشكّل إضافة إلى سماتهم المهنيّة، ويحقّق لهم استقلاليّة أكبر. لذا ليس من الغريب أن يكون متوسّط عدد المرّات التي غيّر فيها أفراد المجموعة عملهم هو 3.3 مرات خلال متوسّط سنوات عمل بلغ 11 سنة؛ وليس غريباً أيضاً أنّهم يفكّرون على الدوام بتغيير عملهم («**طوال الوقت نفكّر بتغيير عملنا**»)، من دون أن يعني ذلك كما ذكروا «**أنّنا غير راضين عن أعمالنا الحاليّة، أو أنّنا في صدد البحث عن عمل آخر**».

ولعلّ أكثر ما يلفت في هذا النقاش المركّز هو تحدّي المشاركين، ولا سيّما الأكبر سنّاً، لضغط الوقت، من خلال فهمهم للسِستيم القائم. فلئن كان الجميع على وعي بأنّ

(25) Ibid., p.31.

(26) المقصود هنا علاقات المحسوبيّة والفساد وغيرها من الأمور التي يفترض أن تكون غائبة في المؤسّسة التي يعمل فيها هذا الشخص، إلّا أن ذلك يعيدنا إلى كلامنا على جيرت هوفستيد حول ارتباط الثقافة المحلّية بالمؤسّسة.

الزَّمن الراهن يستهلكهم، وبأنّ العمل بحسب النمط الحديث المكثّف يولّد سِستامه الذي يأسر الأفراد بما يبثّه من ثقافة خاطئة أو مُموِّهَة للحقيقة وعنوانها أنَّ «**قيمتكَ تنبع من عملكَ**»، فإنّ «التفاوض» و«التسوية» و«التصالح»، سواء مع الذّات أم مع الآخر، تشكّل كلّها أداة فعّالة تحول دون أن يجتاحنا الوقت أو العمل وزمنيّته. هذا ما كشفه جزءٌ من الحوار الذي دار بين الأشخاص المشاركين أنفسهم:

د.ك. 27 سنة: «لعلّ أكبر خدعة أو وهم نعيش في إطاره هو أنّ العمل يحقّق لنا ذاتنا وهويّتنا. بمعنى آخر، ثمّة وَهْم ولّده الزَّمن الراهن، وهو أنّنا نكتسب قيمتنا من العمل نفسه. أسوأ ما في هذا الزَّمن هو أنّ قيمتكَ تتحدَّد بعملك. هذا ضغط جديد. والناس الذين يقبلون بالعمل لمدّة 18 ساعة يوميّاً ربما يعانون من مشكلات لا علاقة لها بالعمل نفسه، بل من مشكلة خاصّة، وهي عدم الشعور بالأمان».

ز.ح. 35 سنة: «في الواقع لا أحد يحقّق ذاته من خلال العمل فقط. ربما كانت هذه القناعة ممكنة في أزمنة سابقة، لأنّ الخيارات لم تكن مُتاحة كما هي الآن. كان الناس مخدوعين. الآن يصعب خداعهم».

ب. 30 سنة:«الحياة هي كلّ متكامل. وبالتالي لا يسعنا القول إنّنا نستطيع تحقيق ذواتنا وهويّتنا بالعمل فقط، أو بالعائلة فقط، أو بملذّاتنا فقط. ومَن يحسب أنّه يحقّق ذاته بالاستغراق في أحد هذه المجالات يكون فاقداً في الحقيقة القدرة على رؤية المشهد كاملاً».

ك.د.46 سنة: « الحقيقة هي أنّنا نحن مَن نُضفي الجمال على العمل. ذلك أنّ العمل في أبسط تعريف له هو وسيلة للحصول على مال؛ نقدّم جهداً مقابل المال، وهذا ما لا يؤدّي بالضرورة إلى اكتشاف الذات. لربّما يُشعرنا التوجّه إلى أمور أخرى بسيطة والحصول على ملذّات صغيرة ليس بهدف المال، مثل العزف أو الرقص أو الغناء أو رعي الماشية لمجرّد المتعة، لربّما قد يُشعرنا هذا التوجّه بأنّنا نحقّق ذواتنا أكثر أو يُشعرنا بالسعادة أكثر. فعندما كان آباؤنا يعملون ضمن إطار دوام محدَّد لستّ أو ثماني ساعات فقط، ويتفرّغون من ثمّ لحياتهم الخاصّة بسبب انفصالهم التامّ عن العمل، كانوا – على الرغم من فقرهم – لأنّني أنتمي إلى بيئة فقيرة، يتمتّعون بأوقاتهم، من تنزّه ورحلات وحضور حفلات لفريد الأطرش وغيره».

هكذا توصّل المشاركون في النقاش المركّز إلى أنّ «سِستام العمل» هو الذي يضعنا في وضعيّة المعاناة من ضغط الوقت، ومن التبعيّة التامّة للعمل. والدليل على ذلك هو «**أنّنا عندما نكون مدراء نقوم بالممارسات نفسها التي يقوم بها المدراء الذين ننتقدهم. وبالتالي، هذا ناتج عن سِستام العمل وثقافته التي توهمك بأنّ حالة الطوارئ حاضرة في كلّ الأوقات، وهو ناتج كذلك عن اعتبارات أخرى مثل شخصيّة المدير وشخصيّة الموظّف نفسه، أي ما إذا كان قادراً على فرض شروطه أم لا**».

لكنّ الأصغر سنّاً في المجموعة، والذي بدأ العمل منذ ثلاث سنوات، والذي أشار إلى أنّه يعمل 18 ساعة في اليوم (من الثامنة صباحاً حتّى منتصف الليل)، اعتبر أنّ الانفصال عن العمل (بالمعنى الوجودي) هو كلام نظريّ. فالانفصال برأيه «صعب»؛ و«**إذا لم يكن زميلي دائم الجهوزيّة ومستعدّاً للعمل على مشروع قد يتطلّب منّا العمل على مدى 18 ساعة في اليوم – أقولها بصدق – أستغني عنه** (بمعنى أنّه يتعاون مع زميل آخر)»؛ و«**إذا كنتُ الوحيد الذي لا أقبل بشروط مديري المباشر فيما يرضى بها زملائي أكون أنا قد سوّدت وجهي مع مديري**».

«**أنا شخصيّاً صرت قادرة على الفصل بين حياتي الخاصّة وحياة العمل**»، أجابت الأكبر سنّاً في المجموعة. **لقد علّمتني التجربة أنّك في هذا السِستام كلّما أعطيتَ أكثر يغدو المطلوب منك أن تعطي أكثر؛ وأنّ حالة الطوارئ التي يوهمك بها مناخ العمل لا أساس لها. الموت هو الحالة الوحيدة التي تتشكّل فيها حالة طوارئ. ما عدا ذلك كلّ شيء يمكن تأجيله. هذا ما علّمني إيّاه مرض أمّي وموتها**».

فأيّدتها ب. ش. (**30 سنة**) قائلة: «**كوني أعمل في إطار العمل الإنساني، ومع اللاجئين حالياً، فأنا دائمة الاستعداد، أيام العطل، للتجاوب فوراً مع أيّ مشكلة إنسانية تتطلّب منّي مبادرة سريعة، أمّا إذا كان الأمر مرتبطاً بأيّ مشكلة إداريّة، فلا أكون مستعدّة للمبادرة إلى حلّها أبداً. لأنّها قابلة للانتظار**» (بمعنى أنّ القضية لا تكون قضيّة حياة أو موت).

هكذا انتهى المشاركون إلى أنّ ضغط الوقت والعمل في النمط الحديث من الأعمال قد يتراجعان مع العمر والنضوج والخبرة. إذ ثمّة «**ميثاق غير معلن**» *Silent agreement* بين الموظّف ومحيط العمل أو مديره المباشر، وهذا الميثاق مرتبط بمدى فهم الموظّف

«**شروط اللعبة**»[27] و«**خيوطها التي تشكّل المنافسة أحد أطرافها**[28]»، وبمدى قدرته بالتالي على فرض شروطه الخاصّة وفق هذا الميثاق. فإذا نجح[29]، يكون قد أزاح عن نفسه قدراً كبيراً من الضغط. وهي أمور مرتبطة بالطبع بشخصيّة الموظّف وظروفه، من مادّية وغيرها، وبشخصيّة مديره المباشر، وبمستوى المنافسة القائم في المؤسّسة التي يعمل فيها عموماً.

لكن، وعلى الرّغم من كلّ الوعي بـ«ديكتاتوريّة الزَّمن» – إذا ما جاز التعبير – يبدو أن أفراد المجموعة «مقهورون» بآلة الزَّمن تلك، وأنّهم مدركون بأنّهم هُم مَن وضعوا أنفسهم في هذه الدائرة المغلقة، وذلك حين اختاروا التميّز والتطوّر المهني، واختاروا مقابل ذلك حياة رغدة لهم ولأبنائهم: «**حين تختارَ أن تشتري شقّة فخمة وغالية الثمن** –قالت إحدى المشاركات مخاطبةً نفسها والآخرين – **تكونُ قد حكمتَ على نفسكَ بأن تغدو أسير هذه الدائرة المغلقَة، أي أسير العمل وشروطه أو متطلّباته العالية**»، أي أسير الزَّمن الراهن الذي تشكّل زمنيّة العمل أحد وجوهه.

وعند سؤالهم عن الشيء الذي يرغبون في القيام به، والذي تحول طبيعة عملهم دون تحقيقه، أجابوا: «**أن أكون لاعب كرة طائرة محترفاً**»؛ و**أن أكون حرّة وعفويّة. وأن أسافر أكثر. وأن أتعرّف إلى ثقافات أكثر، وأن أكون أكثر عفويّة في قراراتي وسلوكيّاتي. صحيح أنّني أسافر مثلاً، إلّا أنّ ذلك يكون بحسب تخطيط وأجندة، أي ليس بشكل عفويّ وحرّ...**»؛ «**أن أحقّق أشياء ذات معنى**»...

(27) وتتمحور هذه اللّعبة بحسب أحد المشاركين في أنّكَ كلّما أعطيتَ أكثر يغدو ما هو مطلوب منكَ أكثر. أو في إحلال تسمية «قائد مجموعة» Leadership بدل تسمية «رئيس» Boss على المسؤول المباشر عن عملكَ، وذلك كدلالة رمزيّة على انتفاء التراتبيّة والأمر والنهي، وعلى أنّ العمل بات جماعيّاً وتشاركيّاً وتفاعليّاً وموجَّهاً لمصلحة الفريق ككلّ. في حين أنّ هذا الاستبدال اللّفظي للمصطلحات ما هو إلّا تمويه لعملية امتصاص الموظّف تحت شعارات وسلوكيّات ناعمة.

(28) المقصود بذلك كما شرح البعض هو أنّ بعض المؤسّسات تستخدم أسلوب إثارة التنافس بين العاملين فيها لكي تحثّهم على العمل أكثر وعلى استغلالهم أكثر.

(29) هذا النجاح بحسب ما جاء في النقاش المركّز يقوم على **التفاوض** مع المدير المباشر مثلًا والاتّفاق معه حول الأولويّات كالقول إنّني على وعي بأنّ هذه المهمّات الثلاث كلّها ضرورية لكنّكَ تُدرك أنّ إنجازها كلّها معاً في وقت واحد مستحيل، فلا بدّ أن تحدّد لي الأولويّات؛ أو عدم الردّ على اتّصالات المدير أيام العطل، وعدم الردّ على أيّ مراسلات تخصّ العمل أيام العطل... إلخ.

أمّا الحلّ الجريء بنظرهم، والذي يحول دون أن يجتاحهم العمل وزمنيّته، فهو في ضرورة « **كسر هذه الحلقة**» أو اختراقها؛ أي لا «تفاوض» ولا «تسوية» بل الخروج التامّ من هذه الدائرة التي تأسرهم. لعلّها الدائرة التي نجح شخصان من خارج مجموعة النقاش بالخروج منها، وهما السيّدة ع.ز(37 عاماً) والأستاذ م.ح (37 عاماً)، وذلك بحسب الشهادَتَيْن اللتَيْن عبّر كلٌّ منهما فيها عن تجربته الخاصّة في هذا الإطار.

شهادة ع. ز

«وقَفَتْ أمامي مرشدةٌ في المدرسة تسألني محتارةً ما هو السبب الذي يدفعني إلى دخول كلّيّة الاقتصاد على الرّغم من كلّ الأنشطة الأدبيّة والفنيّة التي كنتُ أمارسها؟ ما هو السبب الذي دفعني إلى إكمال الدكتوراه في الاقتصاد لاحقاً، ثمّ عملي في صندوق النقد الدولي على الرغم من مشاركتي في الجامعة الأميركيّة بنشاطات يساريّة، وإكمال موهبتي في الرّسم كعمل فرديّ طيلة هذه الفترة؟

ثمّ كانت المفاجأة..مفاجأة لي وللكثيرين. وهي تتمثّل في قرار استقالتي من صندوق النقد. هل هو توبة إلى خيارات لم أستطع أن آخذها بسبب عوامل كثيرة مثل صغر السنّ، أو عدم معرفة الذات، أو انتمائي إلى طبقة وسطى تشجّع الوظيفة الناجحة واستقرار المدخول؟ اليوم أعتقدُ أنّ كلّ هذا لا يفسّر تسلسل خياراتي هذه ولا يفسّر ذهابي وإيابي عن مؤسّسة مثل صندوق النقد الدولي...

يتفرّع صندوق النقد في واشنطن بين مبنيَيْن اثنَيْن رئيسيّين: الأوّل، وهو الأقدم، عبارة عن عمارة من الباطون المسلَّح يُشعِرُكَ أنّه يحوي أسراراً كثيرة. وهو المبنى الذي يحتوي على أقسام تعمل على الخطط الاقتصادية، ولا سيّما النقدية للبلاد. أمّا المبنى الثاني فهو أجدّ وكلّه من زجاج. وهو كان يحوي فروعاً مثل مركز التعليم والإحصائيّات. المبنى الزجاجي كان أكثر انفتاحاً في بنيته وشكله. لكنّ المَبنيَيْن من الداخل يشبهان علبة الإكسيل

Excel. كما أنّ المكاتب تطلّ على باحة داخليّة تجعلنا نعتقد بأنّنا مراقبون. نراقب إنتاجية بعضنا البعض، كما نسهر على سلامة إنتاجية البلدان واقتصاداتها.

قد تكون هذه الجملة تبسيطاً مُضحكاً. لكنْ كان واضحاً بين المجموعة التي دخلتُ معها أنّ من كان مهتماً بأن يصبح جزءاً أساسياً من هذه التركيبة سيصدّق مع الوقت هذا الدور. وأستعمل «السين» لأنّنا في البداية كنّا جميعاً – أي كمتخرّجين جدد من برامج دكتوراه مميّزة – نضحك على اللّغة البيروقراطية مثل كلمة «Mission chief» للتعبير عن رئيس البعثة وكأنّنا في حرب هوليووديّة سنربحها، أو على ميكانيكيّة تحضير الأبحاث التي تمرّ بتصحيحات متدرّجة: كلّ من هو صاحب درجة أعلى يشعر بإثبات سلطته عن طريق التنقيح.. قد يؤخَذ هذا التنقيح بدايةً على أنّه نوع من الخبرة إلى أن لاحظنا أنّ الأوراق تشبه بعضها بعضاً وأنّ هذا التنقيح هو أحد أساليب تحويلنا إلى جنود موالين.

قرّرتُ العمل في الصندوق لأفهمَ ما هو النظام الاقتصادي العالمي الذي يُملي علينا صكّاً اجتماعياً يمزج بين الرفاهية والتعب الميكانيكي، وبين دخول البلدان في أسواق تُسهّل وجود فرص العمل والسلع وتُتعِبها وتُشلّها بعبء الديون. آمنتُ قبل دخولي بأن من الممكن فهم نظام كهذا من داخل مؤسّساته وتغييره. وأعتقد بأنّ ثلاث سنوات كانت كافيةً لإعطائي فكرة واضحة عن أُسس تركيب السياسات واستحالة التغيير الفردي فيها. من المهمّ الإشارة إلى أنّني تعرّفت في هذه المؤسّسة على أصدقاء ذوي الكثير من الاهتمامات الواسعة.

إنّ نوع العمل لساعات طويلة يعني أنّ معظم الموظّفين يجدون حياتهم تتحوّل أسيرة لمهنتهم. كان مستحيلاً بالنسبة إليّ أن أعيش من دون الرّسم والفنّ. ومن هنا نبعَتْ حرّيّتي وقوّة إصراري على أن أترك هذا النوع من العمل الذي يوحّد الإنسان بمهنته وراتبه. ما زلتُ أعلّم بعضاً من ساعات

الاقتصاد، وأُمارس حياتي كفنّانة تبحث عن أسس الصور وعلاقاتها واستهلاكها في شاشاتٍ تفرض علينا أسلوب انتقائنا. بين استهلاك الصورة وتجربتي في الصندوق، يتأرجح فنّي بين السعي لاستعادة الشاعريّة في علاقتنا بالصورة وفحص لغة المتاحف في تقديم العمل الفنّي. قناعتي في أن أمارسَ أكثر من مهنة واحدة هو ثورة فرديّة ضدّ هالة التخصّص، هالة توحيد الهويّة في تحقيق ما يوصّى علينا...».

شهادة م.ح.

«عملتُ لأكثر من اثنتَي عشرة سنة في إحدى الشركات الكبرى المُنتِجة للبرامج الإلكترونيّة العالميّة. التحقتُ بهذه الشركة بعد حصولي على شهادة الهندسة عام 2001، وقد أبهرتني فُرص النجاح المحتمَلة من خلال هذا النوع من العمل. وعلى مرّ الأيام، أضحى الوقت الذي أكرّسه للعمل يتعدّى الـ 12 ساعة يوميّاً مع استمرار التواصل مع مقتضيات العمل حتّى في أيام العطل عبر الهواتف الذكيّة.

لقد أدخلني هذا النمط من العمل في دوّامة، أو بالأصحّ في صراعٍ بين وجودي كإنسان وانغماسي التامّ في تحقيق نجاحات مهنيّة أكبر تتطلّب المزيد من الوقت. وفي خضمّ ذلك، ما انفكّ يراودني هاجسٌ بضرورة كسر هذه الدوّامة، والبحث عن سبلٍ أخرى للسيطرة على الوقت المتاح، وبلْورة خيارات أكثر توازناً أستطيع من خلالها الاستجابة لهذا الهاجس من جهة، وتحقيق نجاحات مهنيّة من جهة أخرى. وفي العام 2012، عُرِض عليّ إدارة أكثر من مئتي موظّف، أي المزيد من المسؤوليات والوقت، وبالطبع المزيد من المردود المالي. للحظة أغراني هذا العرض وأمضيت ليلة كاملة وأنا أدرسه. وفي صباح اليوم التالي، كنتُ قد اتّخذت قراري. لم أكتفِ برفض العرض الذي قدِّم لي، بل اكتشفتُ أنّها اللحظة المناسبة للخروج من الدوّامة واللّحاق بهذا الصوت الذي لم ينفكّ يدغدغني عبر السنين، ويسألني أين أنتَ؟ وماذا تفعل؟

وما إن أطلّ العام 2013، حتّى كنتُ قد اتّخذت قراري بالاستقالة التامّة من عملي والتوجّه نحو أعمالٍ أخرى أستطيع من خلالها السيطرة على وقتي بشكلٍ أفضل، وتلبية نداء الصوت الذي كنتُ أكتمه.

وها أنا اليوم، أخصّص جزءاً من وقتي لأعمالٍ تتّصل بمهنتي الأساسية، وجزءاً آخر لأعمالٍ لطالما رغبتُ في القيام بها، سواء على الصعيد الثقافي أم الاجتماعي.

في نهاية المطاف، أدركتُ أنّني قمتُ بالخطوة الأولى نحو تحقيق ذاتي...».

قائمة المراجع:

- سميث. شارلوت، **موسوعة علم الإنسان**، ترجمة محمد الجوهري وآخرين. ط2 القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.
- عبد الغني. عماد، **سوسيولوجيا الثقافة**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2006.
- مجموعة باحثين، **المتغيّرات الدوليّة وتأثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربيّة**، دورة تدريبيّة خاصّة بـ«**تطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية**». **ط1**. اليمن: منظّمة العمل العربيّة، 27-29/ 11/ 2006.
- Aubert. Nicole, *Le culte de l'urgence*. *La société malade du temps*, Paris : éd Flammarion-Champs-Éssais, 2003.
- Durkheim. Émile, *Les Formes élémentaires de la vie religieuse*, bibliothèque numérique fondée et dirigée par Jean-Marie Tremblay, http: / /classiques.uqac.ca.
- Geert. Hofstede, *Vivre dans un monde multiculturel*, Paris: Les éditions d'organisation, 1994.
- Mazza. Diana, «À Propos du temps et de la temporalité: Aspects

épistémologiques d'un projet de recherche sur l'enseignement»: *http*: / /*www.inrp.fr* /*biennale* /7*biennale* /*Contrib* /*longue* /316. *pdf*.

- Montulet. Bertrand, *Les enjeux spatio-temporels du social*, Paris-Canada: éd L'harmattan, 1998.
- Piotet. Françoise, «Présentation générale», *L'Année sociologique*, Paris: PUF, 2 /2003, Vol.53.
- Ricoeur. Paul, *La mémoire*, *l'histoire*, *l'oubli*, Paris : éd du Seuil, 2000.
- Rosa. Hartmut, *Accélération*. *Une critique sociale du temps*, Traduit de l'Allemand par Didier Renault, Paris : éd La Découverte, 2013.
- Sassen. Saskia, «Territoire, Autorité, Droits: Nouveaux assemblages», *Le tournant global des sciences sociales*, *sous la direction de Alain Caillé et Stéphane Dufoix*, Paris: La Découverte, 2013.
- Sennett. Richard, *Le travail sans qualités*. *Les conséquences humaines de la flexibilité*. Traduit de l'Anglais par Pierre-Emmanuel Dauzat, France: éd Albin Michel, 2000.
- Thoemmes, Jens, «Sociologie du travail et critique du temps industriel», Revue Temporalités, Paris: Institut des Sciences Humaines et Sociales du CNRS et référencée par ERIH PLUS, 2008.

قياس الزَّمن في القانون

عزّة سليمان

المقدّمة

«القاعدة القانونيّة هي مجموعة من المبادئ تُنظِّم وضعاً قانونيّاً يتناول حقّاً معيّناً أو ممارسة لحقّ بصورة تضمن حسن وسلامة استعمال هذا الحقّ»[1]. ولئن كانت هذه القاعدة تَتَّسِم بصفة المجرّدة والموضوعية، إلّا أنّها تنبع من صميم الحياة الإنسانية والاجتماعية بهدف صيانة هذه الحياة. لذلك فهي تتطوّر وفاقاً لاختلاف الزمان والمكان، وهو ما يحكُم صحّتها ومرونتها وانعكاسها على المجتمعات وتأثّرها بحاجاتها. ويتمّ التمييز بين القاعدة القانونية المطبَّقة، وهي خاضعة لعلوم القانون في آلية صدورها وتطبيقها، وبين نشأتها، وهي عملية مرتبطة بالحركة الفكرية، والفلسفية، والاجتماعية، التي واكبت التطوّر البشري[2]. ويستمدّ القانون الوضعي مضمونه من «المفاهيم المُتعارَف عليها في المجتمع الإنساني، أو تلك التي تكوّنت نتيجةً للاختبارات التي مرّ بها هذا المجتمع أو المعتقدات الدينية،

(1) مصطفى العوجي، **القاعدة القانونية في القانون المدني**، ط. 1، (بيروت، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1992)، ص. 37.

(2) عزّة سليمان، «ثقافة القانون، فعالية القانون بين مؤسسات الدولة وثقافة المجتمع»، **مجلة الحياة النيابية**، مجلد 99، (حزيران 2016)، ص 19.

أو الفلسفية، أو الإيمان بالحقوق الطبيعية»[3]. يفيدنا هذا التعريف بطبيعة القاعدة القانونية ونشأتها بتوضيح أهمّية الزمن في بلورة القاعدة القانونية في الدّولة الحديثة.

أمّا من ناحية ثانية، فلا يُعتبر مفهوم الزمن غريباً عن الفكر القانوني، إذ إن القانونيّين قد استفاضوا في دراسة أثره على الحقوق من منظار مرور الزمن على الحقّ العامّ أو الحقّ الشخصي، أو على واقعة معيّنة، أو عملٍ قانوني ما[4]. وتتجسّد مهل مرور الزمن ومهل الإسقاط في احتساب مدّة زمنية تمرّ على واقعة معيّنة فيكون لها أثر قانوني على صاحب الحقّ، سواء في تكريسه أم إسقاطه، أم لتثبيت واقعة أو إزالة بعض الأوضاع القانونية، أو مُعاقبة دائن على إهماله[5]. وقد كرَّسه المشرِّع في نصوصه المدنية والتجارية المختلفة، كما تناوله الفقه في العديد من الدراسات، وطبَّقته المحاكِم على اختلاف حالاته[6]. وكذلك، يمثّل مرور الزمن في القانون الجزائي محوراً أساسياً، ويأخذ أبعاداً مختلفة، من خلال تمييز أثره على الجريمة أو على العقوبة. كما يُعتبر الزمن أداة لتنظيم ممارسة حقٍّ ما أمام المرجعيات الإدارية والقضائية وهو ما يُعرف بمِهل المُحاكَمة[7]. ويشكِّل الزمن بذاته مؤسّسةً قانونية اعتمده المشرِّع كمعيار لتكريس حقٍّ ما أو سقوطه، بغية تحقيق استقرار اجتماعي تنشده المؤسّسات التشريعية والقضائية في المجتمعات.

لن نتناول أثر الزمن على الحقّ أو على الحقوق انطلاقاً من كونها موضوعات منظَّمة، وتمَّت دراستها بشكل وافر، سواء في القانون المدني أم الجزائي أم في أصول الإجراءات أمام المحاكِم على اختلاف أشكالها، إنّما سنسعى إلى قراءة دَور الزَّمن عندما يتحوّل إلى لاعب أساسي في نشأة مفاهيم قانونية جديدة، وأيضاً في طبيعة هذه المفاهيم، وعنصراً مكوِّناً من عناصرها.

(3) مصطفى العوجي، المرجع السابق، ص. 39.

(4) Sur les différentes récentes problématiques, à consulter : *De la pérennité et de la temporalité du droit*, colloque international de Beyrouth, 14-15-16 2013, USJ et CEDROMA.

(5) بسّام عاطف المهتار، **المصطلحات المتقاربة في القانون المدني**، (د. ن. 2006)، ص 334-335.

(6) محمّد علي فينو، **مرور الزمن ومهل السقوط في القوانين اللبنانية : مع القانون المقارن سؤالًا وجواباً واجتهاداً**، (د. ن.، 2003).

(7) للكاتب نفسه، **المدد والمهل القانونية في التشريعات اللبنانية**، (د. ن.، 1999).

لقد ظهرت في القوانين الحديثة مفاهيم قانونية جديدة أثارت دراسات ودمجت في الاختصاصات، من خلال الترشيد والاستدامة والأموال الثقافية وحقوق الشعوب وحماية الأجيال القادِمة. في هذه القواعد، يظهر عنصر الزَّمن ليس كأثرٍ لواقعة قانونية أو عمل قانوني ناشئَين، بل كعنصر مكوِّن من عناصر الموضوع المَحمي؛ فالترشيد والاستدامة قائمان على الاستمرار، وأثر الشعوب لا ينشأ إلّا بمفعول عامل الزَّمن المُضاف إلى العوامل البشرية والطبيعية.

من هنا نشأت الإشكالية التالية: إذا كان القانون اعتاد على استعمال عنصر الزَّمن من خلال أثره على الحقّ أو استخدامه كأداة لتنظيم ممارَسة الحقّ، عندما يكون موضوع الحقّ شيئاً ذا عناصر محدَّدة وثابتة، كيف ستؤمَّن الحماية لموضوع متغيِّر بطبيعته بعامل الزَّمن؟ والشيء بطبيعته هو المتّصف بالجمود بينما عامل الزمن يتّصف بالحركة. وكيف ستنعكس هذه الحماية على المستقبل إذا كان الشرط التقليدي للحماية هو أن يكون الحقّ أكيداً؟

هل إنّ مفهوم الزمن كأحد العناصر المكوِّنة للحقّ أو لأيّ مؤسّسة قانونية هو أمر طارئ على القانون؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، لا بدّ من التوقّف أمام فروع قانونية مختلفة، وبخاصّة قانون البيئة، وهو القانون الأحدث الذي أدخل عنصر الزَّمن في كثير من القواعد القانونية، إذ إنّه فرع قانونيّ حديثٌ يجمع في طيّاته القانون: العامّ والخاصّ والجزائيّ في آن، وسنقسم الدراسة إلى قسمَين، نُثبت في الأوّل التقارب بين الفكر القانوني التقليدي والمفاهيم القانونية الحديثة التي تحتوي على عنصر الزَّمن؛ ونوضح في القسم الثاني كيف أصبح الزَّمن سبباً في ظهور مفاهيم قانونية جديدة.

I- تقاربٌ بين الفكر القانوني التقليدي والمفاهيم الحديثة

سنتناول في هذا القسم مقاربة الزَّمن في الفكر القانوني من ناحية، عارضين عنصر الزَّمن في بعض الفروع القانونية من ناحية ثانية، في محاولة لتوضيح الواقع القانوني الذي تناول الزَّمن في بُعدَيْه المتمادي والمستقبلي.

أ- بين الزمن والقانون: علاقة متعدّدة الأوجه

- يُعتبَر الزَّمن عنصراً أساسياً من القاعدة القانونية، إذ إنّ القانون الوضعي ينشأ عن السلطة الزمنية خلال زمن صلاحيتها، ويُطَبَّقُ بشكلٍ مستمرّ على الأفراد بحيث لا ينقطع ولا يتوقّف إلّا في تدخّل من المشرِّع بوضع قاعدة جديدة تُطبَّق بشكلٍ مستمرّ. وتتّصف القاعدة القانونية بمبدأ عدم الرجعية إلّا في حالات استثنائية محدَّدة يذكرها المشرِّع. وتكون الرجعية في هذه الحالة بإعطاء مفاعيل للقاعدة القانونية على زمن مضى. وقد درس الفقهاء هذه القواعد، وأصبح مفهوم الصلاحية الزمنية للقاعدة القانونية جزءاً من مختلف التشريعات. ويُعتَبَرُ هذا المبدأ أساسياً نظراً لأنّ القاعدة القانونية تحمي حقّاً أكيداً وموجوداً وحالّاً. وانعكس ذلك أيضاً في البُعد الفكري للقضايا الاجتهادية في حماية الحقوق المتضرِّرة. إلّا أنّ المعيار الجديد الذي طرأ على الصلاحية الزمنية دخل مع قوانين البيئة، وما استحدثته في مفاهيم القواعد القانونية، من خلال عرض مبدأ أساسي للزَّمن الاستباقي بحماية الأجيال القادِمة. وقد نتجت عن ذلك أيضاً مفاهيم التنمية المُستدامة والإدارة الرشيدة للموارِد الطبيعية وحماية أثر الشعوب.
- تطوَّر مفهوم الحقّ وطبيعته بالتوازي مع تطوّر المجتمعات البشرية، بدءاً من الحقوق الطبيعية في إطار فلسفي، إلى قوانين وضعية ارتبطت بمأْسَسَة الحياة البشرية في إطار دُول على اختلاف أشكالها، وصولاً إلى الدولة الحديثة. وقد تطورت طبيعة الحقوق من الحقوق الفردية التي تكرّست مع الثورة الفرنسية، والتي تمّ اعتبارها حقوق الجيل الأوّل، مروراً بالحقوق الجماعية مع الثورة الصناعية التي اعتُبِرَت حقوق الجيل الثاني[8]، انتهاءً بحقوق الجيل الثالث مع قوانين البيئة، التي طرأت في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي أَدخلت مفاهيم جديدة على القانون، من أهمّها التنمية المُستدامة وحقوق الأجيال القادِمة. وبذلك نجد أنّ عنصر الزَّمن أُدرِجَ كعنصرٍ مُكَوِّنٍ لطبيعة الحقّ وكمعيار للحماية، سواء بالنظر إلى الزمن المستقبلي أم الاستمرار كأداة تنظيمية.

(8) رامز عمّار، نعمت مكّي، **حقوق الإنسان والحرّيات العامّة**، (د. ن.، 2010)، ص. 71 وما بعدها، وبشكل خاص: 83 - 89.

ب- الزَّمن معيارٌ في فروع مختلفة من القانون

كان للزمن ولتسارع أدواته الأثر في إنتاج أنظمة قانونية جديدة أو في تطويرها، وقد أثَّرت في بعض القواعد القانونية: فنلاحظ مثلاً أنّ خصائص بعض القوانين تميّزت بسرعة الآلة كقانون الطيران، أو لضرورة السرعة في المعاملات كالقانون التجاري، أو للسرعة في الإنتاج وقد أفضى إلى قانون المنافسة، وسرعة التداول في الأسواق المالية وأثرها على المنتجات المطروحة في هذه الأسواق، ما استتبع تفرّعات إضافية في عالَم القانون، أو استلزم تطويراً لبعض القواعد الموجودة. ولكنّ التطوّر الأبرز الذي طرأ على المفاهيم القانونية ظهر مع قوانين البيئة، حيث أخذ عنصر الزَّمن أبعاداً شتّى[9]، وأصبح ركناً مميّزاً لهذا القانون ومتكاملاً معه، فبرز مفهوم التنمية المُستدامة كمفهوم جديد يَعتبر الزمن المستمرّ «المُستدام» هو المكوِّن له. كما حضر الزمن «الاستباقي» بحماية الأجيال القادِمة كتقدّم نوعي رفع القانون إلى مرحلة جديدة، وبدأنا نتحدّث عن الجيل الثالث.

- أمّا على صعيد القانون المدني، الذي يُعتَبَرُ القاعدة الأساسية للقوانين أو القانون المُشترك[10]، فنجد عنصر الزَّمن موجوداً في بعض المؤسّسات القانونية. لم يغفل المشرِّع مثلاً عن معالجة العقود التي تُوَقَّعُ عن بُعْد، أو ما عُرِفَ وقتها بالمُراسَلة، حيث كان يفصل بين المتعاقدين ليس مسافة جغرافية فقط، وإنّما أيضاً زمنية بين العرض والقبول، بحيث اختلف الفقهاء في تحديد معيار تكوين العقد[11]. كما إن الزمن وُجِدَ تقليدياً كعنصر مكوِّن لعقود ذات طبيعة معينة وهي عقود المدّة، التي تختلف عن العقود الآنية، لكون تنفيذ الموجِب الأساسي الذي ينتج عن العقد يتطلّب مدّة زمنية ويتمّ بالتتابع، واعتُبِرَت المدّة في هذه العقود جزءاً من مميّزاتها وعنصراً من مكوِّناتها، وليس أداة لتنفيذها فقط. وقد نظَّم التشريع لهذه العقود آلية تنفيذها وانتهائها[12].

(9) Thibault soleilhac, *Le temps et le droit de l'environnement*, Thèse, (Lyon, 2006).

(10) Le droit commun.

(11) وقد حسم المشرِّع اللبناني الموقف في المادّة 184 من قانون الموجبات والعقود بنصّها على: «إذا كانت المساومات جارية بالمراسلة أو بواسطة رسول بين غائبين، فالعقد يُعدّ مُنشأ في الوقت وفي المكان اللذَين صدر فيهما القبول ممَّن وُجِّهَ إليه العرض».

(12) على غرار عقد المقاولة وعقد العمل وعقد الوكالة وعقد الإيجار.

- وعلى صعيد القانون الجزائي، يمثِّل الزمن معياراً للتمييز بين الجريمة المتمادية والجريمة المستمرة من ناحية، والجريمة الآنية المتكررة من ناحية أخرى، وما ينتج عن تحديدها من أثار قانونية على الجاني والمَجني عليه والحق العام. فاستمرار الزمن الذي يستغرقه تَحَقُّقُ ركني الجريمة المادي والمعنوي هو الذي يسمح بتوصيفها جريمة مستمرّة أو متمادية. وهذا الأمر معروف في القانون الجزائي بعامّة[13]. ويُعتَبَرُ عنصر الزَّمن في هذه الجريمة المعيار الذي يحتاج إلى سبل تحديده، وخصوصاً أنّ الجريمة الآنية تحتاج أيضاً إلى زمن لارتكابها. واعتبر الدكتور حسني أنّ المشرِّع لم يعطِ معياراً واضحاً وتَرك الأمر للاجتهاد الذي سعى إلى تحديد الحالات.

تجدر الإشارة إلى أنّ معيار الزَّمن كعنصر متمادٍ مع عناصر أخرى تُسهم في تكوين المؤسّسة القانونية، ليس بالأمر الغريب عن الفكر القانوني. ولكن ما نودُّ توضيحه في دراستنا يكمن في أنّ التمادي في ارتكاب الجريمة يُسهِم في توصيف واقع يصبح ثابتاً عند التوصيف، أمّا الاستمرار في طرحنا فيتمثّل في أنّه بذاته سيشكِّل محور الحماية. ولعلّ الجيل الثالث في القوانين هو الذي أثار هذه الإشكالية، وتسعى التشريعات الحديثة، الدولية والمحلّية، إلى تكريسه وتحاول إيجاد معايير ثابتة تهدف من خلاله إلى حماية المُتحرّك.

- وقد طُرِح هذا التغيُّر على الاجتهاد من خلال الأضرار المتفاقمة أو المستقبلية التي تلتقي مع المفاهيم التشريعية الجديدة، في الأضرار التي ستحدث للأجيال القادمة. وإذا ما كان الأصل في التعويض عن الأضرار الأكيدة والحالّة، وهي القاعدة المكرَّسة في المادة 431 من قانون الموجبات والعقود اللبناني بنصّها على: «إنّ الأضرار الحالية الواقعة تدخل وحدها في حساب التعويض»، فقد أضاف المشرِّع اللبناني في الفقرة الرابعة من المادّة نفسها التعويض عن الأضرار المستقبلية شرط أن يكون الضَّرر مؤكَّداً من جهة، ولدى القاضي الوسائل اللّازمة لتقدير قيمة التعويض عنه من جهة أخرى، أي أن يكون من الثابت حصوله، ولكونه

(13) محمود نجيب حسني، **شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العامّ**، ج. 1، ط 3، (بيروت، 1998)، ص 434 وما بعدها، وبشكل خاصّ ص 438، والمراجع المذكورة لديه.

نتيجة مؤكَّدة للوضع الحالي. أمّا إذا لم يتوفّر الشرط الثاني، فيمكن للقاضي أن يُحدِّد تعويضاً بصورة موقّتة، حافظاً للمتضرّر المطالبة بالتعويض الكامل عند تَحَقُّقِهِ[14]. ويلاحَظُ أنّ الضَّرر المؤكَّد يبقى شرطاً أساسياً للتعويض، وقد أثار موضوع الأضرار المتفاقمة جدلاً قانونياً، نظراً لعدم إمكانية تحديده سلفاً، وتدخُّل عنصر الزَّمن في تغيير قيمة الأضرار، وبالتالي تحديد التعويض العادل. فكان الرأي الغالب أنّه يحقّ للمتضرّر المطالبة بالتعويض الإضافي، من دون أن يؤثِّر ذلك على قوّة القضية المقضية، إذا طرأ بعد التقدير الأوّل وضع جديد مرتبط سبباً بالخطأ، ويتجاوز التقدير الحاصل للأضرار المُحتمَلة[15]. وهذا الأمر ليس غريباً على القانون الوضعي اللبناني، فقد أشار قانون العقوبات إلى إمكانية الملاحقة مرّة جديدة إذا تفاقمت النتائج وأصبح الفعل الجرمي خاضعاً لتوصيف أشدّ. ولكن القاضي لا يمكنه أن يتدخَّل سلفاً إلّا في الأضرار المؤكّدة.

قَصَدْنا من هذه الإشارة القول إنّ مفهوم الزمن الاستباقي ليس بالأمر الجديد في القانون، ولكن يبقى الحقّ المحمي هو الحقّ المؤكّد، كما أنّ الزمن المستمرّ هو أيضاً موجود في القانون الوضعي، إلّا أنّ المشرِّع يسعى إلى تحديد آلية ضبطه. لذلك، وفي سعي منه لفرض عقوبة على الأضرار التي تصيب البيئة أدخل المشرِّع الجرم الجزائي ولم يتركه للعقوبة المدنية التي تتطلّب متضرّراً حالّاً وأكيداً[16].

II- الإطار العالَمي الجديد مصدر لمفاهيم قانونية جديدة

يرتبط هذا التطوّر في القانون بالتطوّر الاجتماعي والاقتصادي، الذي يخرج عن إطار بحثنا. ولكن من المؤكّد أنّ العولمة التي اجتاحت العالَم، وجموح الرأسمالية إلى أقصى حدودها وما نتج عنها من أزمات مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية، أدّى إلى نشوء المفاهيم الجديدة المذكورة.

(14) مصطفى العوجي، القانون المدني، ج. 2، **المسؤولية المدنية**، بيروت، (مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1996)، ص 197 وما بعدها.

(15) مصطفى العوجي، **القانون المدني**، ص. 201؛ عاطف النقيب، **النظرية العامة للمسؤولية الناتجة عن الفعل الشخصي، الخطأ والضرر**، ط.2، بيروت، (منشورات عويدات، 1983)، ص 276 وما يليها.

(16) يراجع الفصل الرابع من الباب السادس من قانون حماية البيئة اللبناني رقم 444/ 2002.

فـ«في ظلّ عالَم يزداد فيه القتل والتقاتل ونبذ الآخر والظلم والتمييز، كمؤشرات تدلّ على ابتعادٍ تدريجي عن جوهر القيَم الإنسانية»، تتالت الدعوات إلى حماية تنوّع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه[17]، بحيث يُصار إلى بناء ثقافة جديدة مُناهِضة، تفعّل الذاكرة الإيجابية للتاريخ...، التي تكرّس الحوار والتسامح والعدالة وغيرها من القيَم الإنسانية الراقية... إذ إنّ تعزيز هذه القيَم الإنسانيّة لا بدّ أن يفضي إلى سلام حقيقي بين الأفراد والجماعات والشعوب والدول[18].

تبلور الأثر الإنساني عبر الزمن واتخذ قيمة جمالية معينة، سواء فنية أو تقنية أو تجارية أم هندسية. وظهرت مفاهيم عامة في العلوم انعكست مباشرة في عالم القانون، وسعى المشرِّعون الدوليون والمحليون إلى تكريسها في تشريعات مباشرة. فبدأت تظهر حماية التراث البشري كفرع جديد من حقوق المؤلف، أو حماية المشهد كفرع هندسي وجزء من هوية بيئة شعبية محددة، أو المؤشرات الجغرافية كشكل جديد من الملكية الصناعية والتجارية. واتجه القانون إلى محاولة إعطاء توصيف محدد لها ليبني من خلالها حقوقاً جديدة، سواء شخصية أم عامة.

ويبقى عامل الزمن هو العنصر المشترك في كل هذه العناوين المحمية، والمبنية على الأثر البشري، وهو العنصر الذي واكب التجربة البشرية في بيئة محددة، فظهرت كياناً جمالياً أو اقتصادياً، يُعرف قانوناً بالمال[19]. وتحوّل الزمن بذلك إلى مورد، وأصبح الإطار القانوني المحمي عنصراً متغيراً بعد أن كان معيار الحماية جامداً.

وقد سعت منظمة اليونيسكو إلى تكريس هذه المفاهيم من خلال حماية الأثر الثقافي غير المادي، والذي اعتُبِرَ في القانون أموالاً ثقافية تختلف عن الأموال المصنفة تقليدياً في القانون كأموال مادية منقولة وغير منقولة[20]. وبذلك يمكن تصنيفها كجزء

(17) إلى حين صدور اتّفاقية حماية وتعزيز تنوّع أشكال التعبير الثقافي، اليونسكو 2005.

(18) رفيف رضا صيداوي، «القيَم الإنسانية: نعم للممارسة.. لا للشعارات»، **نشرة أفق**، تصدر عن مؤسّسة الفكر العربي، (عدد 25 تشرين الأوّل 2013) http://ofoq.arabthought.org/?p=306، تاريخ الاطّلاع: 2016/8/3.

(19) و«يقصد بالأموال الأشياء والحقوق القابلة للتداول وللتقدير ولها قيمة مالية»: مروان كركبي وسامي منصور، **الأموال والحقوق العينيّة الأصلية**، بيروت (د. ن.، 1997)، ص 7.

(20) Charbel Nassar, *Le patrimoine culturel immatériel au Liban à la lumière de*

من الأموال المعنوية. أدت توصيات اليونيسكو إلى تفعيل علاقتها بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وظهرت من خلال حماية فولكلور الشعوب كحماية استثنائية في حقوق المؤلف، وفي المؤشرات الجغرافية كحماية خاصة تختلف عن حماية الماركة التجارية، بحيث إن الحمايتين تسعيان لحماية منتج جماعي وليس فردياً من ناحية، ومنتج تاريخي وحيّ ومتفاعل من ناحية أخرى. كما تطابقت أهداف اليونيسكو بحماية الأثر غير المادّي في تطوير المفاهيم الهندسية المتلاقية مع دَور البيئة الطبيعية والمجتمع ليظهر أمامنا مفهوم هندسة المشهد.

ومن خصوصية التراث الثقافي غير المادّي، أنّه تراث حيّ، أي إنّه متغيِّر نظراً لتفاعل عناصر تؤدّي إلى تعديل طبيعي، وفاقاً للمجريات الطبيعية لهذه الحركة، وإن كانت بتدخّل بشري. فالعنصر البشري يشكّل جزءاً من هذا الأثر ولكن ليس بشكل مفتعل. لذلك نعود بالقانون إلى المعيار الاجتهادي للتطوّر الطبيعي للأمور[21]، وهو معيار الحماية في هذه الحالة.

ترتبط هذه الحماية بالظواهر الثقافية للشعوب وليس للأفراد. وقد احتاج الأمر للعديد من السنوات حتى تبلورت فكرة الحماية في منظّمة اليونيسكو التي طرحت مبدأ حماية الثقافة التقليدية والشعبية[22] في العام 1989. ودخل مفهوم «الأموال الثقافية الحيّة» في النشرة الصادرة عن المجلس التنفيذي لليونيسكو في العام 1993. وفي العام 2001، دعت الاتّفاقية من خلال إعلانها حول التنوّع الثقافي، إلى حماية حقوق الأجيال القادِمة. وفي17 تشرين الأوّل 2003 أصدرت المنظّمة الاتّفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي غير المادّي[23]. ومن أهداف هذه الاتّفاقية «حماية التراث الثقافي غير

l'expérience internationale, http://www.modernheritageobservatory.org/resources/files/1393501530-Lepatrimoine-culturel-immateriel-au-Liban.pdf, p..9-10, no 23 ; date de consultation 10/7/2016.

(21) « L'évolution normale».

(22) La sauvegarde de la culture traditionnelle et populaire: accédé à www.Unesdoc.unesco.org/images/0008/000846/084696f.pdf p.249

(23) نصّ الاتّفاقية باللّغة العربية مُتاح على:
http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001325/132540a.pdf

المادّي واحترام التراث الثقافي غير المادّي للمجموعات والجماعات المعنيّة وللأفراد المعنيّين»، سنداً للمادّة الأولى من الاتّفاقية، إلى أن صدرت اتّفاقية حماية وتعزيز تنوّع أشكال التعبير البشري في العام 2005. وقد عرّفته الاتّفاقية، في المادّة الثانية منها، بكونه «الممارسات والتصوّرات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقِطَع ومصنوعات وأماكن ثقافية – والتي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي»... والذي «تبتدعه بصورة مستمرّة بما يتّفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة والتاريخ». وركّزت الاتّفاقية على دَور هذا التراث المتوارث جيلاً عن جيل بتنمية الإحساس بالهويّة والشعور بالاستمرارية لدى هذه المجموعات، وعلى شروط الحماية التي تتّفق مع مقتضيات حقوق الإنسان والاحترام المُتبادل بين الجماعات والتنمية المُستدامة. وقد صدر في لبنان القانون رقم 37/ 2008 تحت عنوان «الممتلكات الثقافية»[24].

نلاحظ أنّ هذا النّوع المحمي من الحقوق مبني في تكوينه على مفهوم الزمن لناحية طبيعته التاريخية، المتوارث عبر الأجيال من ناحية، وابتداعه بشكل مستمرّ من ناحية أخرى. فلولا عنصر الزَّمن لما نشأ هذا الحقّ إضافة إلى طبيعته الحيّة المستمرَّة. أمّا لناحية شروطه، فدخل مفهوم التنمية المُستدامة المرتبط بالزَّمن، ولناحية الأثر، ظهر أيضاً مفهوم الزَّمن بشعور الجماعات بالاستمرارية.

إنّ هذا التطوّر الذي ظهر كان له تأثير على بعض المؤسّسات القانونية، وبشكل أساسي في القانون المدني. إذ ظهرت أنواع جديدة من الأموال المعنوية، وتطوّر مفهوم المسؤولية لتشمل الأبعاد التي من شأنها حماية الهويّة والاستمرارية.

أ- عنصر الزَّمن في الأموال: أموال جديدة ذات بعد ثقافي

كان لمفهوم الإرث الثقافي غير المادّي انعكاس على آليات عمل المنظّمة العالمية للملكية الفكرية، التي ركّزت في هذه المرحلة على حماية المؤشّرات الجغرافية، كجزء

(24) الصادر بتاريخ 2008/10/16، وتمّ نشره في الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 تشرين الأوّل 2008.

من الملكية الصناعية والتجارية، والفولكلور كجزء من الملكية الفنّية. ولكن أيضاً على أثر هذا التوجّه، ظهرت تشريعات أوروبية بشكل خاصّ تحمي المَشاهِد.

1 –التعاون بين اليونيسكو والوايبو

أدّى التعاون ما بين المنظّمتَين، إلى دعم فكرة حماية الفولكلور الشعبي وإلى إصدار تشريعات نموذجية بهدف منع استغلال فولكلور الشعوب بشكل تعسّفي، وذلك بدءاً من العام 1982. وكان للتوصيات الصادرة عن اليونيسكو أثر في دفع الوايبو[25] إلى إدراج الأثر الشعبي كجزء من الأعمال المحميّة التي تأخذ بُعداً تقليدياً، بحيث تمنع استغلالها من قبل الغير وبطريقة غير قانونية. وأكّدت اللجان الحكومية للوايبو على حقّ الشعوب في استثمار منتجاتها التقليدية بهدف التنمية الاقتصادية المحلّية.

أوّلاً: المؤشّرات الجغرافيّة

وبهدف تحقيق التنمية الريفية وحمايتها والمحافظة على التوازن البيئي، وتأمين الاستقرار الاقتصادي لتجمّعاتٍ من المُنتِجين أصبحت مهمَّشة في ظلّ العولمة، أطلقت المنظّمات العالمية وبعض الدول نظام المؤشّرات الجغرافية الذي يحمي موارِد طبيعية تتمتّع بمواصفات وشروط محدَّدة، وتجمَع في طياتها الشروط البيئية والتقنية والثقافية. فـ«المؤشّر الجغرافي إشارة تُستخدَم للسلع التي لها منشأ جغرافي معيّن، وسمات أو سمعة، أو خصائص تُنسَب أساساً إلى ذلك المنشأ»[26]. وهذا المؤشّر بعد تصنيفه وتسجيله يدلّ على منطقة جغرافية معيّنة ينتمي إليها هذا المُنتَج. إنّ حماية المؤشّرات الجغرافية من شأنها أن تحمي منتجات تصدر عن منطقة معيّنة، «وتحمي حقوق الجمعيّات الأهلية ومصالحها، وتحمي كذلك التراث والعادات والتقاليد الموروثة»[27]. وذلك،

(25) Voir les détails sur l’évolution chronologique : Notes informatives de l’UNESCO et de l’OMPI sur leur coopération au sujet des aspects du droit de la propriété intellectuelle dans la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel, p. 6 sur le lien suivant : www._____unesco.org/culture/ich/doc/src/04573-FR.doc/

(26) وفقاً للتعريف الوارد على صفحة الوايبو على الرابط التالي:
http://www.wipo.int/geo_indications/ar

(27) ثناء أبو غيدا، **المؤشّرات الجغرافية بين العولمة والتراث**، على الرابط التالي:
http://www.khiyam.com/news/article.php?articleID=3328 تاريخ الاطلاع 2016/7/10.

لكون «وراء كلّ مؤشّر جغرافي أعوام عديدة من العمل الشاقّ، ومن الخبرات المتناقَلة بين الأفراد والتجمّعات في المنطقة الجغرافية ذاتها، والمحاولات العديدة التي يقوم بها المنتِجون لتحسين نوعية إنتاجهم»، والمحافظة على هذه المؤشّرات تعني حماية الخبرات المحلّية والموارِد الطبيعية[28]. فضلًا عن أنّ المؤشّر الجغرافي يُعتبَرُ علامة جودة للمُنتَج، ما يسمح بالتالي بتحويل التراث والعادات في الإنتاج إلى قيمة مالية تُسهم في قيمة المؤسّسة المُنتِجة.

إن المنتَجات التي تحمل مؤشّراً جغرافياً هي المنتَجات الزراعية، والغذائية والحرفية التي تطوّرت على مرّ العصور مع تطوّر خبرات المنتِجين المحلّيين وأهالي المنطقة وفطرتهم. كما قد تكون هذه المنتَجات قد تأثّرت بعوامل مناخية عدّة وموارِد طبيعية مختلفة، أدّت بمجملها إلى مَنْح هذه المنتجات نكهة نموذجية وصفات خاصّة وشهرة وجودة في النوعية تجعلها متميّزة عن غيرها من المنتَجات من الصُّنف ذاته، والتي تُنسَب أساساً إلى منطقة جغرافية معيّنة[29]. وأضيفت بذلك المعايير الثقافية إلى معايير الجودة الإنتاجية التي تُشكِّل ركناً اقتصادياً تمّ تنظيمه تشريعياً.

وتستفيد من حماية المؤشّرات الجغرافية حالات حصرية تنصّ عليها القوانين هي: تجمّعات المنتِجين التي لها الحقّ في المطالبة بحماية المؤشّر الجغرافي لمنتجاتها، والمنتجات التي تدخل ضمن مجال تطبيق قانون المؤشّرات الجغرافية (زراعية، وحرفية، وغذائية والنبيذ والمشروبات الروحية)، والمنتجات التي لها مكانة في السوق والتي تتمتّع بشهرة ذات صلة بمنطقة جغرافية أو مكان معيّن.

ثانياً: الفولكلور

يُستنتَج من التعريف المقدَّم من اللّجان الحكومية لليونيسكو والوايبو أنّ «التعبير عن الفولكلور» عبارة عن نتاجات تتضمَّن عناصر مميّزة للموروث الفنّي التقليدي الذي تمّ تطويره والحفاظ عليه من قِبَلِ السكان في البلاد أو من قِبَلِ الأفراد الذين يعكسون الآمال

(28) وفقاً للكاتب نفسه.

(29) مثل (مشمش بعلبك – درّاق بكفيا – زيت زيتون الكورة – لبنة شتورا – بطّيخ عدلوني – زجاج منفـّخ الصرفند.....). وفقاً للتعريف الوارد على موقع وزارة الاقتصاد اللّبنانية:
http://www.economy.gov.lb/index.php/project/1/20

الفنّية التقليدية للسكّان. وإن لم يتمّ إعطاء تعريف محدَّد وواضح، إلّا أنّه يمكن تحديد العناصر الأساسية له وما يمكن أن يشمل من تعبيرات متنوّعة. وتمّ تحديد أربعة أنواع من التعبير هي: التعبير الشفوي عن طريق الكلمات، كالقصص والحكايات الشعبية والشعر الشعبي، والتعبير السمعي كالموسيقى والغناء الشعبي؛ والتعبير بالجسم الإنساني، كالرقص الشعبي والصيغ الفنّية لعرض الطقوس، وأخيراً التعبير بمَواد ملموسة، كالحجر والخشب والنسيج من خلال الرسم والنحت والخزفيات والصناعات الفخارية والحياكة والسجّاد والأشكال المعمارية. وأضيف إلى التراث الشفوي واليدوي والطقوس، التراثُ الثقافي الذي يمثل القيَم والأخلاق التي يؤمن بها شعب معيّن[30].

(2) حماية المشهد أو المَنظر

تشكِّل حماية المَشاهد نوعاً جديداً من العناصر التي أدخلتها التشريعات الحديثة (الدولية والمحلية)، والتي تتعلّق برفاهية الشعوب وليس الأفراد وثقافتها وبيئتها واحترام كيانها فقط، وتُسهِم أيضاً في تأصيل هويّتها[31]. فالمشهد كما ورد في تعريف اتّفاقية فلورانس للعام 2000، هو جزء من الإقليم ناتج عن العوامل الطبيعية و/ أو البشرية والتفاعل في ما بينها، وفاقاً لما تراه مجموعة السكّان من وجهة نظرها[32]. وقد تناولت

(30) يمكن مراجعة: حسن حسين البراوي، **الحماية القانونية للمأثورات الشعبية**، طبعة ثانية، القاهرة (دار النهضة،2001)، ص. 15 وما بعدها؛ وموقع المنظّمة العالمية للملكية الفكرية على الرابط التالي: http://www.wipo.int/tk/en/folklore/

وكذلك الأحكام النموذجية للتشريعات الوطنية الصادرة عن اليونيسكو والوايبو على الرابط التالي:
Dispositions types de législation nationale sur la protection des expressions du folklore contre leur exploitation illicite et autres actions dommageables, UNESCO et WIPO, 1985, p. 9-10-11 : http://www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/folklore/1982-folklore-model-provisions.pdf, date de consultation 3/8/2016.

(31) Tel que présenté dans le préambule du décret Français pour l'adoption de la convention Européenne «le paysage concourt à l'élaboration des cultures locales et qu'il représente une composante fondamentale du patrimoine culturel et naturel, contribuant à l'épanouissement des êtres humains et à la consolidation de l'identité » européenne en l'occurrence.

(32) Définition du paysage selon la convention Européenne du paysage Florence 2000 :

النصوص اللّبنانية حماية بعض المناظر، على أثر التعاون مع منظّمة اليونيسكو، بموجب قرارات صادرة عن وزير الثقافة ووزير البيئة[33]، من دون أن يتمّ تنظيم هذا المفهوم بموجب تشريع واضح.

ويُسهِم هذا الإطار في تحقيق المصلحة العامّة على المستوى الثقافي والبيئي والاجتماعي. وقد دعت منظّمة اليونيسكو إلى حماية العديد من المواقع التي تجمع في تكوينها بين عناصر ثلاثة هي البيئة والثقافة والمجتمع، وهي العناصر نفسها التي دعت التشريعات إلى حمايتها بموجب حماية المَشاهد كما عرَّفتها العلوم المعنيَّة بها. فالمشهد بذاته لا ينحصر فقط بالبيئة على الرّغم من أنّها جزء منه، ولا يمثّل الثقافة على الرّغم من أنّها تُسهِم في تشكيله، ولا يمكن ربطه بالمجتمع أو تحديده بموجب علوم الاجتماع من دون أن ينفصل عنها.

فإذا عدنا إلى التشريعات الموجودة تقليدياً، نجد جزءاً مَحميّاً بموجب حماية الآثار وآخر مَحميّاً بموجب حماية البيئة والمواقع الطبيعية، إلّا أنّ حماية المشهد تسعى إلى حماية التطوّر الطبيعي لحركة مجموعة من البشر في تفاعلها مع بيئة معيّنة في ظروف محدَّدة، سواء في إطارٍ مدني أم زراعي، أم صناعي، أم طبيعي بحت[34]. ومن خلال

«le paysage désigne une partie de territoire telle que perçue par les populations, dont le caractère résulte de l'action de facteurs naturels et/ou humains et de leur interrelations».

(33) القرار رقم 60، تاريخ 1997/9/27، بناء على القرار رقم 13 بتاريخ 1995/5/22، «إدخال وادي قاديشا (قنوبين وقزحيا) في لائحة الجرد العام للأبنية التاريخية». وقد ورد في المادّة 2 من القرار رقم 13 ما يلي: «لا يجوز القيام بأيّ عمل من شأنه تغيير المنظر الطبيعي والبيئي لهذا الوادي»؛ والعديد من القرارات الصادرة عن وزير البيئة المبنيّة على القانون الصادر بـ 1939/7/8 المتعلّق بـ«حماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان» والذي يعتبر قديم العهد ولا يأخذ في الاعتبار مفهوم المنظر أو المشهد، وفقاً للمعنى الحديث.

(34) l'évolution de la notion du paysage avec l'évolution du droit Français entre 1993 Loi n° 93-24 du 8Janvier 1993 sur la protection et la mise en valeur des paysages, et la convention européenne en 2000. Puis la modification de la loi Française sur les sites naturels et les zones protégées, jusqu'à la Loi n° 2005-1272 du 13 octobre 2005 Décret n° 20061643- du 20 Décembre 2006 portant publication de la convention Européenne du paysage, signée à Florence le 20 Octobre 2000.

هذا التحديد نجد أنّ هذا المفهوم العلمي الهندسي الجديد، وتشريع حمايته لا يلتزم بالأطر والحدود الإدارية المُتعارَف عليها في الأنظمة السياسية والمدنية، وهو بذلك يُعيد المجتمعات إلى حركتها الطبيعية وتفاعلها مع بعضها البعض خارج أُطر السيادة الإدارية والإقليمية للمؤسّسات، سواء الدولة، أم المحافظة، أم البلدية. إلّا أنّ العنصر الأبرز الذي يعنينا، والذي يظهره هذا المفهوم العلمي الجديد الذي دخل في الإطار التشريعي، هو حماية التفاعل بين العناصر الثلاثة الاجتماعية والثقافية والبيئية والتي شكّلت هويّة محدّدة على مرّ الزَّمن. وبذلك، يُعتبَر مفهوم الزَّمن هو المحور الأساس في تحديد هويّة الموقع المَحميّ، وهو العنصر الموضوعي المَحميّ عندما نتحدّث عن حماية التطوّر الطبيعي لتفاعل هذه العناصر الثلاثة. فالمشرّع في هذا النهج سعى إلى حماية الحركة الطبيعية على مرّ الزمن، وأصبح بالتالي الزَّمن هو العنصر الأبرز في هذا المفهوم الجديد. وهو بطبيعته مفهوم متحرّك متغيِّر يشكِّل جزءاً من حياة الجماعة وتشكيل هويّتها.

وإن لم يكن المشهد مالاً مملوكاً لفردٍ بالمعنى التقليدي للأموال في القانون المدني، إلّا أنّه يؤثِّر بشكل مباشر على العقارات الموصوفة بمشهد محدّد، أو المحيطة بالأراضي الداخلة من ضمن مواصفات المشهد، سواء من ناحية القيمة المادّية لتلك العقارات أم من ناحية الحقوق الواردة عليها. فقد ينشأ عليها ارتفاقات قانونية حكمية لحماية ذلك المشهد، وتنتج عن هذه الارتفاقات قيود إضافية على حقّ الملكية[35].

ب- دور الزَّمن في تطوير مفهوم المسؤولية: من المسؤولية المدنية إلى المسؤولية الاجتماعية

أن تكون المؤسّسة، أو المنظّمة، أو الشركة مسؤولة اجتماعياً يعني ألّا تحترم الالتزامات القانونية المطبّقة فقط، وإنّما أن تذهب أبعد من ذلك في استثمارٍ متقدّم في

(35) المادّة 8 من القانون الصادر في 1939/7/8 «يُمكن فرض حقوق ارتفاقية قانونية في سبيل المصلحة العامّة على كلّ عقار أو أرض يكونان على مقربة أو مرأًى من موقع طبيعي أو منظر بقصد المحافظة على صفته الفنّية أو الجذّابة للسيّاح». و«الارتفاق هو عبارة عن عبء أو مجموعة من الأعباء التي من شأنها إرهاق الملكية بحيث تقيّد حرّية المالك في التصرّف بملكه، فيُحرم من ممارسة حقوقه كاملة على عقاره المرتفق به لمصلحة العقار المرتفق»، وفقاً لما ورد لدى: كركبي ومنصور، مذكور سابقاً، ص 275.

الثروة البشرية والبيئة والعلاقات مع الأطراف المعنيّة المختلفة، بحسب توجّه الاتّحاد الأوروبي[36]. وارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفهوم التنمية المُستدامة، سواء في عمل المؤسّسات أم في حياة الأفراد، ونتج عن نظريّات وأفكار طُرِحَت في أميركا منذ الخمسينيّات من القرن الماضي. وإذا كان الارتباط بالبيئة الاجتماعية والطبيعية، المُحيطة بعمل المؤسّسات أو بحياة الأفراد، ليس بالأمر الجديد في عِلم الإدارة بالنسبة إلى الأولى، أو في العلوم الاجتماعية بالنسبة إلى الثانية، فهي تطرح مفهوماً جديداً في عِلم القانون، لناحية طبيعة الحقّ المَحمي وآلية الحماية القانونية وصاحب الحقّ. نشير إلى أنّ المسؤولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم بدأ يُطرَح في عِلم الإدارة منذ نهاية الخمسينيّات من القرن الماضي مع التيّار النيوليبرالي، من خلال نقد نظريّة تعظيم الربح في عمل الشركات وإدخال أصحاب المصالح المختلفة في تقييم مفهوم الربح من ناحية، ومشروعية عمل الشركات من ناحية أخرى. ولا يمكننا فصل هذه التطوّرات الإنسانية والقانونية عن الواقع السياسي والاقتصادي نظراً إلى الدَّور الذي لعبته الشركات الكبرى متعدّدة الجنسية في انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان في ظلّ اقتصادٍ معولَم، بدأ منذ سبعينيّات القرن الماضي[37]. لذلك نجد أنّ التوصيات الأساسية والقواعد الموجّهة صدرت بشكل خاصّ بوجه هذه الشركات من قِبل المنظّمات الدولية التي تُعنى بالاقتصاد والتنمية.

وقد ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية في عمل الشركات بتعبير الإدارة الرشيدة

(36) Intervention de M. Vladimír pidla, Commissaire européen à l’emploi, aux affaires sociales et à l’égalité des chances, conférence OCDE-OIT sur la responsabilité sociétale des entreprises, 23-24 Juin 2008, Paris : «Pour l’Union Européenne, être socialement responsable signifie non seulement satisfaire pleinement aux obligations juridiques applicables mais aussi aller au-delà et investir davantage dans le capital humain, l’environnement et les relations avec les parties prenantes».

(37) Olivier maurel, *La responsabilité des entreprises en matières de droits de l’homme*, vol II - Etats des lieux et perspectives d’action publique, (Paris, Les études de la CNCDH, 2009), p.100.

التي ما لبثت أن دخلت في عملية إدارة المرفق العامّ والإدارة العامّة[38]، وهو أمر لافت لناحية أنّ أهمّ دَور من أدوار الإدارة هو حماية الصالح العامّ ولو من خارج مفهوم الإدارة الرشيدة، وإنّما من خلال مفهوم الدَّولة الراعية والحامية. إلّا أنّ المسؤولية الاجتماعية أخذت بُعداً أوسع لارتباطها بمفهوم الأخلاقيات، على اعتبار أنّ الأخلاقيات تعمل في المساحة الحرّة التي لم يُغَطِّها القانون. فلا ترتبط الموانع بعقوبات جزائية أو مدنية، بل يكون الرادع أخلاقياً محضاً يمنع الفاعل من ارتكاب أيّ عمل يمكن أن يشكّل إضراراً بمحيطه أو بمصلحة غيره، وإن كانت الممارسة تخضع لمفهوم ممارسة الحقّ. إلّا أنّ التطوّر القانوني الذي حصل يتمثّل بإدخال مفاهيم هذه المسؤولية بعمق المفاهيم القانونية والنصوص المانِعة، فتُشَكِّلُ بالتالي مصدراً من مصادر الحقّ التي لم تكن مكرّسة سابقاً، من خلال قوانين البيئة مثلاً. ويُلاحَظ أنّ القضايا المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية تتجسّد بطبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكرَّسة في قوانين العمل والضمان الاجتماعي، إلّا أنّها تخطّتها لتشمل ضمانات حامية ليس على مستوى الإنسان المهمَّش فقط، وإنّما أيضاً على مستوى الأجيال القادِمة وحتّى حماية الأجيال السالفة، باعتبارها جزءاً من الأثر البشري والحضاري.

وقد دخلت هذه المؤشّرات من خلال التوصيات الصادرة عن منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ومنظّمة العمل الدولية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والعَولمة العادِلة وفاقاً لما صدر في إعلانها للعام 2008. وهذه التوصيات، حتّى وإن كانت لم تُترجَم إلى قواعد مُلزِمة، إلّا أنّها بدأت تؤسِّس لعصر قانوني جديد يُخضِع الدول إلى موجِبٍ أخلاقي في علاقاتها الدولية، لتفرضها على الشركات الخاضعة لأنظمتها القانونية. وأصبحت هذه القواعد بالتالي مبادئ أساسية تُصنَّف على أساسها مشروعيّة العمل. وأصبحت الروابط بين النموّ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أساسيّة بالنَّظر إلى تحديد سياسة التنمية المُستدامة. ومن أهمّ المعايير التي اعتمدتها منظّمة العمل الدولية، من خلال الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي حدّدتها في إعلانها عام

(38) عزّة سليمان، «المجتمع المدني أحد أشكال الرقابة السياسية، الحوكمة في إدارة الدولة»، **موقع منبر الحرّية**، متاح على: http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9495

2008 «إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عَولمة عادلة»، معيار الحوار الاجتماعي، فضلاً عن معايير العدالة والمساواة في الفرص والتعامل والمبادئ الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وهي مبادئ الجيل الثاني في القانون[39].

كما كرّس العهد العالَمي للأُمم المتّحدة، الذي لا يتّخذ الصفة الإلزامية، هذه المفاهيم المختلفة من خلال دعوة العالَم للعمل عليها كهدفٍ أساسٍ في الجهد الدّولي، والتي اعتُبرت مأخوذة من الوسائل القانونية الدولية.

الخاتمة

كان لعامل الزَّمن الدَّور الأبرز في تطوير القوانين وتقدّمها إلى أن وصلنا إلى مرحلة جديدة في عالَم القانون، على أثر ازدياد حالات الانتهاكات الكبرى لحضارات الشعوب وتراثها، وضرورة المحافظة على هذا الإرث الثقافي من ناحية، وأيضاً لاستخدام هذه المفاهيم الجديدة كأنواع جديدة من الثروات في الأسواق الحالية. أموال بطبيعتها معنوية إلّا أنّ الزَّمن الذي كرّس وجودها يبقى عاملاً في تغييرها، ليصبح التغيير أحد عناصر الحماية.

وإذا كانت معايير المسؤولية توسَّعت لتطاول المسؤولية الاجتماعية، وإذا كانت معايير المسؤولية الاجتماعية تتناول التنمية المُستدامة ورفاهية الشعوب وتحسين ظروف الحياة في القطاعات الخاصّة والعامّة، فإنّ مفهومَي الأخلاقيات وقواعد السلوك المهنية دخلا كمعيار لضبط حرّية الفرد. أعاد هذا القيد الجديد، الذي توصَّلت إليه المؤسّسات الدولية

(39) Les quatre objectifs stratégiques de l'OIT conformément au cadre défini en 1919 puis en 1944, réaffirmés dans la Déclaration sur la justice sociale pour une mondialisation équitable de 2008:
- « Promouvoir et mettre en œuvre les normes et les principes et droits fondamentaux au travail »,
- « Accroître les possibilités pour les femmes et pour les hommes d'obtenir un emploi et un revenu décents »,
- « Accroître l'étendue et l'efficacité de la protection sociale pour tous »,
- « Renforcer le tripartisme et le dialogue social ».

المعنيّة بالتنمية والاقتصاد[40]، إلى الواجهة معياراً إنسانياً كان في المجتمعات السابقة ضابطاً بديهياً في حياة الإنسان. إلّا أنّه ومع تطرُّف الرأسمالية في تحقيق الأرباح على حساب كلّ قيمة إنسانية، اضطُرَّت المؤسّسات المعنيَّة بالتشريع الدّولي للعودة بالزَّمن إلى حضارات الشعوب لتُصبح ضابطاً جديداً تدخله في النصوص المكتوبة للحرّية.

وبعد أن كانت الشرعة الدولية تتمثّل بالنصوص المتعلّقة بحقوق الانسان[41]، أصبحت الشرعة العالمية المُبتغاة وإن لم تتحوّل بعد إلى نصوصٍ مُلزِمة، وفاقاً لما أطلقه أمين عامّ الأُمم المتّحدة في 26 تموز2000 [42]، تتمثّل بالأدوات التالية: الإعلان العالَمي لحقوق الإنسان للعام 1948، إعلان منظّمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل للعام 1998 [43]، إعلان ريو دي جينيرو حول البيئة والتنمية للعام 1992 [44]، واتّفاقية الأُمم المتّحدة لمُكافحة الفساد للعام 2003 [45].

(40) إنّ مجلس الأعمال العالمي للتنمية المُستدامة عرّف المسؤولية الاجتماعية على أنّها: «الالتزام المستمرّ من قبل شركات الأعمال بالتصرّف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعيّة الظروف المعيشيّة للقوى العامِلة وعائلاتهم والمجتمع ككلّ». كما عرّفها البنك الدولي على أنّها: «التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المُستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلّي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكّان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أنّ الدَّور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاصّ يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوّة دفع ذاتية من داخل صنّاع القرار في المؤسسة».

(41) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948، والعهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدّولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، الصادرة عن الأُمم المتّحدة.

(42) لمراجعة المبادرة التي أطلقها مكتب كوفي أنان في العام 2000:
https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles

(43) http://www.ilo.org/declaration/lang--fr/index.htm؛ http://www.labor-watch.net/uploads/ar_labor-watch.net_635353077038134183.pdf

(44) http://www.un.org/french/events/rio92/aconf15126vol1f.htm

(45) https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

المصادر والمراجع

- أبو غيدا. ثناء، **المؤشرات الجغرافية بين العولمة والتراث**، على الرابط التالي: http: / /www.khiyam.com /news /article.php?articleID=3328، تاريخ الاطلاع 10/ 7/ 2016.
- البراوي. حسن حسين، **الحماية القانونية للمأثورات الشعبية**، طبعة ثانية، (القاهرة ، دار النهضة)،2001.
- حسني. محمود نجيب، **شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام**، ج. 1، ط. 3، بيروت، 1998.
- سليمان. عزّة، «ثقافة القانون، فعالية القانون بين مؤسسات الدولة وثقافة المجتمع»، **مجلة الحياة النيابية**، مجلد 99، حزيران 2016، ص 19.
- صيداوي. رضا رفيف، «القيَم الإنسانية: نعم للممارسة.. لا للشعارات»، **نشرة أفق**، مؤسّسة الفكر العربي، (عدد 25 تشرين الأوّل 2013) .http: / /ofoq. arabthought.org /?p=306، تاريخ الاطّلاع: 3/ 8/ 2016.
- عمّار. رامز ، مكي. نعمت ، **حقوق الإنسان والحرّيات العامّة**، د. ن.، 2010.
- العوجي. مصطفى، **القاعدة القانونية في القانون المدني**، ط. 1، بيروت، مؤسّسة بحسون للنشر والتوزيع، 1992.
- فينو. محمّد علي ، **مرور الزمن ومهل السقوط في القوانين اللبنانية : مع القانون المقارن سؤالاً وجواباً واجتهاداً**، د. ن.، 2003.
- فينو.محمّد علي، **المدد والمهل القانونية في التشريعات اللبنانية**، د. ن.، 1999.
- المهتار، عاطف بسّام ، **المصطلحات المتقاربة في القانون المدني**، د. ن، 2006.
- *De la pérennité et de la temporalité du droit,* colloque international de Beyrouth, 14-15-16 2013, USJ et CEDROMA, 466 p.
- La sauvegarde de la culture traditionnelle et populaire: accédé à www.Unesdoc.unesco.org/images/0008/000846/084696f.pdf.
- MAUREL. Olivier, *La responsabilité des entreprises en matières de*

droits de l'homme, vol II - Etats des lieux et perspectives d'action publique, (Paris, Les études de la CNCDH, 2009).

- Nassar. Charbel, Le patrimoine culturel immatériel au Liban à la lumière de l'expérience internationale, accédé à :http://www.modernheritageobservatory.org/resources/files/1393501530-Lepatrimoine-culturel-immateriel-au-Liban.pdf, date de consultation 10/7/2016.
- soleilhac. Thibault, *Le temps et le droit de l'environnement,* Thèse, Lyon, 2006.

Temps et durabilité: historicité, paradigme, obstacles

Amal Habib

CONTEXTE D'EMEGENCE: DÉFINITIONS ET ACCEPTIONS

«Only time will tell»[1] (Berinstein, 2013). Ce défi lancé au terme de la Conférence de Rio+20 met en exergue la place du temps comme enjeu du présent pour mettre à l'épreuve la réalisation des résolutions de l'Agenda 21 et des Principes de Rio[2], vingt ans après le Sommet de la terre en 1992. Le rôle du temps dans la durabilité est marqué avec l'émergence au vingtième siècle d'un nouveau concept de développement qui, par définition, est appelé développement durable, traduction de l'anglais de «sustainable development». Bien que la traduction

(1) Devant l'évolution des Conférences Rio +20 et Rio+10 et les déficiences dans la réalisation du développement durable après le Sommet de la terre tenue à Rio de Janeiro en 1992, les analystes ont partagé espoirs et scepticisme et ont conclu «Only time will tell it» (Bernstein, 2013).

(2) L'Agenda 21 et les Principes de Rio sont les produits du Sommet de Rio comprenant les principes, les réglementations et les consignes relatifs au développement durable.

française ne reflète pas la signification du verbe anglais «sustain» au sens de soutenir c'est à dire «supporter un effort» ou «refuser l'insupportable», (d'où l'appellation par certains «développement soutenable»), elle introduit par contre un lien avec la durée, alors que la définition officielle retenue dans le «Rapport Brundtland»(3) i. e. «un développement qui répond aux besoins des générations présentes sans compromettre les besoins des générations futures» énonce un rapport de dépendance entre générations présentes et générations futures».

Cette dimension du temps tient son importance non seulement dans la nouveauté liée à un nouveau modèle de développement, qui le met au centre du processus face aux enjeux qui pèsent sur l'homme et la planète, mais également dans les différentes perceptions dues aux mutations technologiques et sociétales qui affectent notre époque et nos façons d'appréhender la notion du temps.

Tout d'abord, au terme de milliards d'années, le monde naturel tel qu'il est aujourd'hui est au seuil de l'extinction de 1,5 millions d'espèces vivantes. Une nouveauté fondamentale de notre «temps» consiste dans un autre rapport de dépendance qui provoque une entrée dans «l'anthropocène», cette ère nouvelle qui fait que le monde naturel face aux risques de son extinction dépend de l'homme. Il est admis aujourd'hui que l'homme, «inconscient de sa puissance, trouve dans la «durée» la finalité de son action. Non seulement l'environnement devient sa responsabilité, mais il s'agit d'entreprendre des solutions rapides et imminentes qui «perdurent» face à des problèmes qui s'étalent dans le temps» (Eloi Laurent, 2011).

Parlant de durée, Fernand Braudel dans Méditerranée fait l'hypothèse que la longue durée géographique qui «met en cause une histoire quasi

(3) Le Rapport Brundtland est le rapport commandé par les Nations -Unies à Madame Gro Harlem Brundtland (1987) pour faire connaître la notion du développement durable (Chassande, 2002) dont la définition a été adoptée au Sommet de la Terre tenue à Rio de Janeiro en 1992.

immobile, celle de l'homme dans ses rapports avec le milieu qui l'entoure, peut être différenciée du temps social (les cycles économiques et sociaux) et du temps individuel. Parce que l'histoire humaine s'est brutalement accélérée au cours du XXème siècle, on distingue de moins en moins nettement ces trois temps, géographique, social, individuel. Il nous faut à présent saisir «leur contiguïté, leurs correspondances, leurs imbrications» (cité dans Eloi Laurent, 2011). Cette connivence entre les trois temps serait – elle à l'origine de la multidimensionnalité des phénomènes dans le développement durable dans laquelle l'environnemental s'entrecoupe avec l'économique et avec le social en ce sens qu'un problème touchant à l'une de ces dimensions e. g. «environnemental» devrait être traité également dans les autres dimensions? C'est un principe de base dans l'application de la durabilité qui mène à l'interdisciplinarité et la transversalité des disciplines.

Dans ce contexte, une autre révolution coïncide avec l'émergence de la durabilité. La révolution des technologies d'information et de communication (TICs) survenue vers la même période dans la deuxième moitié du vingtième siècle change la donne. Considérée à l'origine des bouleversements du développement de la société créant la «société de l'information» et la «société en réseaux» (Castells, 1996), elle est à l'origine de nouvelles perceptions de temps. Si les éléments de cette révolution se fondent sur un paradigme informationnel (et technologique) basé sur la production de la richesse au moyen de l'information et du savoir, la logique des réseaux, la souplesse et la convergence des technologies dans des systèmes intégrés, c'est surtout un nouveau «statut de temps» qui constitue la composante et la dynamique de tout changement dans cette révolution.

Selon Castells, le temps des sociétés contemporaines largement symbolisée par l'horloge s'est désintégré dans la société en réseaux grâce à l'émergence d'un nouveau concept de temporalité désigné par «temps intemporel» (Castells, 1996). Forme naissante du temps social, «basée sur l'espace des flux sans nier l'existence des lieux particuliers», la notion de «temps intemporel» (idem) est appréhendée de plusieurs façons. Cette

«intemporalité» induit une perturbation systémique dans l'ordre séquentiel des phénomènes et crée «la compression» de leur apparition. Elle engendre ainsi l'instantanéité et l'immédiateté, l'ubiquité, l'accélération, la vitesse (idem) faisant état d'un temps qui se «compresse» et qui «s'accélère». Le temps virtuel, le temps réel, le temps événementiel, le mélange des temps dans l'hypertexte conduisant à l'hypertemps (Golgfinger, 1994) sont tous des aspects de structuration du temps intemporel dans cette nouvelle culture informationnelle. C'est surtout le temps géré comme une ressource (Castells, 1996) qui est à l'origine des évolutions dans le monde de l'organisation, du travail, de gestion et de l'entreprise en parallèle des bouleversements sociétaux induits par cette révolution.

Sur le plan économique, les TICs font du temps «un produit de valeur», une «arme concurrentielle» sur les marchés (Tofler, 1990), synonyme actuel de «pour gagner il faut être plus rapide que ses concurrents» (Golgfinger, 1994) où la rapidité équivaut à de plus grands profits. L'effet d'accélération et de vitesse implique alors une nouvelle loi économique faisant du temps un levier dans les économies.

Mais, en dépit de cette action dans le développement, le paradigme du temps lié aux TICs dans la société de l'information n'a pas suffi pour trouver des solutions aux problèmes d'environnement et de pauvreté qui se posaient à la même période.

Devant ces différents enjeux, un autre ordre de développement, «le développement durable», s'est imposé pour apporter des solutions aux différentes problématiques qui, elles, ne sont pas provisoires et auraient des effets néfastes sur la planète si elles persistent dans le temps.

La présente étude a pour but de présenter la place du temps dans la durabilité, son paradigme, son rôle comme facteur de développement face aux défis de dégradation de l'environnement et de pauvreté, et aussi son instrumentation comme outil de mesure mais également comment peut – il devenir un facteur et un obstacle dans la réalisation de la durabilité.

HISTORICITE- DU TEMPS FACTEUR DE DURABILITÉ

Le contexte d'émergence du discours sur la «durabilité», «néologisme associé au concept de développement durable», est intimement lié à l'évolution des différentes théories de l'agir économique survenu dans le siècle passé pour inclure des notions non – économiques dans le développement. La notion de «croissance» définie comme l'augmentation soutenue du produit global brut était alors utilisée pour mesurer l'amélioration d'une nation, se basant sur un seul indicateur économique purement quantitatif. Cette notion a été vite dépassée pour intégrer des dimensions qualitatives à des fins d'amélioration des conditions de vie. Chronologiquement, c'est la notion d'«écodéveloppement» qui a émergé en premier introduisant les notions de «ressources» et des «besoins» dans «l'adaptation écologiquement prudente du milieu aux besoins de l'homme» (Déléage, 2005), face à la situation sociale durant cette période marquée par une précarité économique et taxée de «nouvelle pauvreté, d'exclusions et d' inégalités» (idem).

C'est le concept de «développement durable» ratifié peu après du Sommet des Nations- Unies sur l'environnement et le développement à Rio de Janeiro en 1992 qui prit la relève, liant dans sa définition principale (§ 1) les notions de «besoins» à des notions de «temporalités» et parlant de générations futures et de «ressources» qui s'épuisent. De même, la notion de ressources a été étendue pour inclure, en plus des ressources naturelles, les ressources culturelles, les ressources sociales et les aménités (Mancebo, 2006), dans une équation d'un équilibre à maintenir entre le présent et le futur, pour «satisfaire les besoins des générations présentes sans compromettre ceux des générations futures» (§ 1).

Les interprétations se multiplient, utilisant le concept de «durabilité» pour parler du nouveau mode de développement. Selon l'une de ces interprétations, Chesneaux affirme que la durabilité met en jeu trois instances non – économiques: «la Nature» dans toutes ses capacités et ses

limitations, «la Société» au sens habermassien du terme c'est à dire l'être en société, et «le temps» «ultime garde – fou contre nos errementl» (Chesnaux, 2006). Le temps ainsi défini devient une composante de durabilité et un «acteur» majeur dans son processus.

D'une façon plus explicite, l'OCDE place la durabilité à «l'intersection entre d'une part la couverture des besoins fondamentaux de la personne humaine née ou à naître et d'autre part les conséquences intertemporelles des trajectoires de développement adoptées à un moment donné (consommation des ressources naturelles, création d'irréversibilités …) ». Ce qui donne lieu à une relation causale entre le moment donné comme champ singulier qu'il faut saisir au vol et la durée liée à toute activité et toute situation (cité dans Mancebo, 2006).

Par conséquent, c'est une correspondance entre des choix à faire au présent et leurs conséquences dans la durée qu'il faut mettre en oeuvre afin d'atteindre de bonnes fins qui répondent à une satisfaction durable des besoins et ressources. Ce qui mène à une représentation de la durabilité par l'emblème «économie viable, environnement vivable, société équitable» et à un compromis entre ces trois dimensions schématisé en général par trois sphères qui s'entrecoupent.

Mais le processus de la durabilité dans ce compromis se révèle complexe. Afin de mettre en exergue l'action du temps dans la durabilité, des principes et des réglementations permettent de définir ce que nous appelons «paradigme du temps dans la durabilité» rendant le processus opérable au service du bien – être de l'homme.

PARADIGME DU TEMPS DANS LA DURABILITÉ

Le nouveau compromis de durabilité «économie viable, environnement vivable, société équitable» engendre une dynamique de conflit entre d'une part maintenir un équilibre entre ces trois dimensions et d'autre part prendre en compte la dimension de la durée. Le temps est ainsi envahi et «colonisé»,

de même «l'espace» (Juan, 2005) surtout dans les prises de décisions et les situations problématiques. La réalisation de l'Agenda 21[4] implique également des modes d'action dans lequels ce temps est «instrumentalisé», c'est à dire utilisé comme outil de mesure afin de rendre la durabilité opérable. Ces différents aspects se traduisent à travers un paradigme fait de principes de base et de chaînes causales interdépendantes dont nous examinons les différentes parties: solidarité «temps» et «espaces», temps court et long terme, principe de précaution, d'irréversibilité, risques et incertitude, principe de responsabilité, équité intra et inter − générationnelle, multidimensionalité des phénomènes:

Solidarité Espace et Temps

La solidarité dans l'espace découle du fait que tous les hommes sont citoyens de la même planète et se partagent les mêmes problèmes. Elle se décline sous différentes formes:

- La notion de «limitations» imposées aux notions de «ressources»;
- La justice dans la répartition planétaire de leur usage et la cohésion des sociétés, chaque humain ayant le même droit aux ressources naturelles de la Terre (principe de destination universelle des biens);
- L'équilibre qualité de l'environnement / qualité de vie à maintenir;
- L'approche «Penser globalement mais agir localement» surtout par rapport à l'air, l'eau, les océans, le climat, la pollution …

Ce qui introduit une application de l'Agenda 21 à différentes échelles territoriales, allant du niveau global (planète) au niveau local et donnant lieu à des notions telles que lieu, milieux vecteurs de risques, espaces périurbains ou villes durables comme «espaces» à investir dans les stratégies

(4) La réalisation du développement durable implique la mise en exécution de l'Agenda 21 sur le plan international et local.

d'aménagement durable. A titre d'exemple, au Liban, une initiative a été définie au niveau du gouvernement en établissant le livre blanc pour un développement durable des territoires libanais (Centre de développement et de reconstruction et al. 2004). Cependant avec les perturbations et les pressions humaines que subissent actuellement les régions du Liban, cette stratégie devient obsolète.

La solidarité dans le temps «tenir compte des générations futures» signifie prévenir l'avenir. Or le devenir est toujours lié à la notion de risques, surtout quand il s'agit par exemple des nuisances et des catastrophes naturelles inscrites dans le long terme. Par conséquent, non seulement la solidarité dans le temps aboutit à distinguer différentes échelles de temps (temps court, moyen, long terme) mais également, l'articulation de «l'espace» et du «temps» débouche concrètement sur le Principe de précaution et celui de responsabilité qui est à l'origine du Principe pollueur – payeur.

Court et long terme

La durabilité englobe dans sa dimension temporelle les échelles des sociétés contemporaines qui peuvent varier de quelques décennies constituant un horizon trop proche (court et moyen terme), jusqu'au temps des processus naturels globaux affectés par l'activité humaine (changement climatique, non – renouvellement des ressources, etc …) placés eux – même dans le long terme.

Une classification du temps long permet de cerner sa problématique. Le temps long est «un universel englobant» dont l'écoulement est «irréversible» (Cité dans Chesnaux, 2006). Dans l'échelle des temps longs, qui s'échappent à l'expérience humaine directe et qui requièrent un effort croissant de configuration mentale, on distingue:

- Le temps moyen, dont nous vivons l'expérience sur quelques dizaines d'années, exemple la mémoire politique proprement dite, comme les débuts de guerre civile au Liban dans les années 75. C'est aussi en aval sur un autre plan celui de l'échelle des

inquiétantes anticipations déjà proches e. g. l'épuisement du stock en eaux au Liban dans les années 2030 ou 2050 dû au déssèchement et au gaspillage.

- Le temps long proprement dit, perceptible par notre entendement mais qui dépasse notre expérience directe comme celui de la croissance naturelle des forêts, l'environnement au Liban après les changements climatiques et démographiques de la population au Liban, le dénouement de la crise au Moyen – Orient (حق العودة).
- Le temps «très long», comme celui de l'action des carottes glaciaires qui permet de repérer l'aggravation des pollutions de l'atmosphère terrestre, mais ne peut être décelée dans les couches de glace toutes récentes, les déchets nucléaires …

Exemples à l'appui:

Exemple d'échelonnement du temps dans la stratégie de durabilité environnementale au Liban: celui de «la définition des indicateurs de l'environnement et du développement pour le Liban (LEDO)». Au lendemain de l'engagement du Liban dans l'exécution des résolutions du Sommet de Rio de Janeiro en 1992, une des premières initiatives entreprises fut la définition des «priorités» de développement traduites à travers des «indicateurs de durabilité» définis suivant des thèmes prioritaires et validés dans le temps sur un court, moyen ou long terme.

Ainsi, quatre thèmes ont été retenus: «Population and socio – économic indicators»; «activités économiques»; «environnement»; «activités et politiques de développement durable» (Ministry of Environment et al., 2000). Dans le thème « Population and socio – economic indicators» et son sous – thème «Démographie», neuf indicateurs ont été définis tels la «densité de population; attente de vie à la naissance» (moyen terme), «taux d'urbanisation; taux de croissance de la population urbaine; la densité et la croissance de la population dans les surfaces côtières; changement de

population dans les zones rurales» (long terme), «taux de fertilité; rapport des mâles aux femelles» (court terme) (idem). La mention du temps de mesure est affectée à chaque indicateur.

Irréversibilité, risques et incertitude, principe de précaution

L'articulation du court et long terme, des préoccupations globales et locales suppose une approche systémique c'est à dire une approche qui prend en compte toutes les relations existant entre des ensembles ou entre les éléments de chacun des ensembles concernés (Mancebo, 2006).

Or l'introduction du long terme dans l'étude des systèmes brise l'inertie des données constantes des systèmes du court terme et des relations qui y existent, entraînant une complexification des représentations surtout dans les systèmes compliqués comme celles de l'analyse économique et son ouverture à d'autres champs du savoir comme le social, l'historique, les relations des sociétés à leur environnement… (Cité dans Gourija, 2007).

Deux enjeux en résultent: d'une part, l'incertitude face au risque, puisque l'incertitude croît avec l'éloignement dans le temps, et d'autre part l'irréversibilité présente dans les mécanismes de prise de décision et d'anticipation (idem).

Pour faire face à l'incertitude et l'irréversibilité, le Principe 15 de la Déclaration de Rio appelé Principe de précaution postule que: « Pour protéger l'environnement, des mesures de précaution doivent être largement appliquées par les États selon leurs capacités. En cas de risque de dommages graves ou irréversibles, l'absence de certitude scientifique absolue ne doit pas servir de prétexte pour remettre à plus tard l'adoption de mesures effectives visant à prévenir la dégradation de l'environnement». Le Principe de précaution repose donc sur une vision anticipative du dommage dans un contexte d'incertitude. Il s'applique lorsque l'information et la connaissance sont imparfaites et risquent de se traduire par un impact irréversible.

A ce titre, peut – on considérer la crise actuelle des déchets au Liban, dans

l'absence d'une stratégie de précaution, de vision anticipative comme ayant atteint le seuil d'irréversibilité vis – à – vis de ses effets sur la dégradation de l'environnement?

Un autre exemple sur l'incertitude liée au long terme face à la climatologie au Liban. Un rapport soumis à la Ligue Arabe sur le changement climatique au Liban fait état des modifications basées sur des mesures du climat et de la croissance de la température au Liban. Faute de données à long terme, l'incertitude et le manque de prévention persistent face à des endommagements possibles dans le futur, le Liban ne disposant que de trois stations de mesure (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2013).

Certaines dégradations environnementales dues à la croissance économique peuvent être considérées comme irréversibles telles les extinctions d'espèces naturelles, modification climatique, perte de patrimoine génétique. Il existe par ailleurs des situations d'irréversibilité sociale qui lorsque certains seuils sont atteints, rendent quasiment impossible le retour à une situation de stabilité: extension de la pauvreté, destruction des capacités individuelles, exclusion sociale, migrations forcées, guerres civiles, etc …

Durabilité faible et forte: notion de capital à préserver dans le temps

L'irréversibilité est liée aux notions de «capital critique» et de «durabilité forte». Les économistes tendent à expliquer la durabilité à travers leur théorie du marché, introduisant la notion de capital (naturel, économique, humain, technique) qui, dans sa métamorphose à travers le temps, est lié à deux types de durabilité: la durabilité faible et la durabilité forte.

Dans la durabilité faible, le capital naturel et le capital technique sont assez largement substituables dans le temps.

Par contre les tenants de la durabilité forte, conscients du caractère irremplaçable de l'action du temps et des régulations assurées par la bioshpère, estiment que le capital naturel ne peut être substitué par le capital technique. Certaines transformations globales peuvent conduire à des irréversibilités graves et ne peuvent être récupérables dans le temps.

Par exemple, dans certaines variantes de la durabilité forte, il est nécessaire d'identifier «le capital naturel critique» c'est à dire les éléments du capital naturel dont la destruction à travers le temps engendrerait des dommages irréversibles à grande échelle et ne pourrait être palliée par aucun progrès technique. Ce «capital naturel critique» est considéré absolument non substitutable et pourrait être étendu au capital humain et au capital social (Maréchal, 2005).

C'est pourquoi l'on doit préserver à priori certains équilibres dans ces capitaux au nom du Principe de précaution, y compris pour raisons utilitaristes à long terme. Par exemple, ce principe est mis en évidence au Liban dans les «réserves naturelles» considérées «capital naturel critique» établies pour préserver leurs sites des dommages de l'homme à travers le temps. Quatorze réserves naturelles sont établies au Liban et occupent 3 ٪ environ de sa superficie. Ces lieux protégés renferment une riche diversité biologique, avec près de 370 espèces d'oiseaux et 2000 espèces de plantes et de fleurs sauvages, dont beaucoup sont uniques au Liban.

Equités inter et intra – générationnelles ou principe de responsabilité

La «responsabilisation» dans le temps implique la justice sur base d'équité entre les générations (donc étalée dans la durée sur des dizaines d'années) et appelle à la mise en oeuvre d'une double solidarité:

- «horizontale» à l'égard des plus démunis entre personnes ou groupes de personnes (équité intra – générationnelle) ;
- «verticale» entre les générations (inter – générationnelle).

Cette obligation à prendre en considération les besoins des générations futures relève d'une démarche éthique dans le temps. Selon Jonas, nous sommes aujourd'hui investis d'une responsabilité inconnue des générations antérieures: laisser aux générations futures une terre habitable (Chassande, 2002). Cette éthique de la responsabilité devient une éthique de l'avenir fondée sur la peur qui, selon Jonas, incite à la réflexion et à l'action (idem). C'est dans l'essence même de la durabilité. Toujours est – il que les actions

nécessitent des outils et de l'instrumentation afin de rendre la durabilité opérable.

Instrumentalisation du temps

Selon D'Almeida, la durabilité présente un paradoxe d'un double statut: idéal normatif et objet de discussion d'une part, principe de gestion et objet comptable d'autre part (D'Almeida, 2006). Alors que les Principes énoncés plus haut relèvent de ce statut normatif, l'instrumentation du temps fait partie de ce deuxième statut formé d'outils de gestion intégrés dans des stratégies et des tableaux de bord, insérés dans un calcul coûts – bénéfices et soumis à des évaluations d'impact et des vérifications.

Ainsi instrumenté, le temps devient outil de mesure et facteur de développement. La méthodologie à suivre consiste à réaliser un pilotage permanent par l'homme et à veiller à L›événement imprévu (positif ou négatif) qui pourrait représenter une perturbation dans les schémas et les programmes linéaires observés. C'est l'objectif des travaux de veille et de surveillance à travers le temps qui doivent être poursuivis afin de saisir l'écart signalé dans les relevés des données inscrits dans des politiques et visions, stratégies et rapports d'exécution.

Une analyse de la durabilité demande de repérer les multiples dimensions d'un phénomène déterminé et d'en dégager leurs interactions et leurs croisements car les problèmes ne sont pas isolables: il existe des interactions entre les dimensions économique, naturelle et socioculturelle. Par exemple, une question environnementale comme la désertification ne peut plus être traitée sans prendre en compte ses impacts sur l'agriculture, la nutrition, la démographie et le déplacement des populations, le climat, l'économie etc … Les sciences humaines s'entrecoupent avec les sciences environnementales, les sciences médicales, les sciences et technologies, etc… Il en résulte une transversalité et une multidisciplinarité dans l'analyse des problèmes qui doivent être traduites dans tout travail de veille et de surveillance et prises en compte dans leurs outils de mesure.

INDICATEURS ET TECHNOLOGIES DE MESURE

Indicateurs de pilotage

Le Chapitre 40 de l'Agenda 21 stipule qu'«il est indispensable d'utiliser l'information environnementale, sociale et économique et d'élaborer des indicateurs qui permettent d'avancer vers un monde plus durable. Sa dépendance du facteur temps et de l'espace détermine les propriétés de l'information à recueillir et à traiter: elle doit être actuelle bien que soumise à différentes échelles de temporalités (court, moyen et long terme). Ce qui engage la mise en place d'outils de surveillance, d'observations, d'évaluations, d'études d'impact et de suivi échelonnés dans la durée, ainsi que d'observatoires permettant le suivi des phénomènes dans le temps» (Agenda 21, 1992).

Les indicateurs sont les types d'information qui se prêtent le plus à ce genre de mesures et qui s'insèrent dans les politiques et les stratégies de durabilité nationales (Habib, 2008) (Indicateurs LEDO § plus haut).

Défini comme un paramètre ou une valeur dérivée d'autres paramètres, l'indicateur est considéré comme un instrument de durabilité destiné à comprendre où l'on est, où l'on va, et à quelle distance on se trouve des objectifs retenus. Ils représentent le tableau de bord suivant lequel s'effectuent le pilotage de la durabilité dans le temps, dans presque tous les domaines, d'une façon multidisciplinaire, notamment ce qu'on appelle les «commons» (l'eau, l'air, le sol, l'énergie), et dans le développement humain et social, notamment dans l'éducation, la santé, durée de vie, scholarité, et la pauvreté, etc … Par exemple, le Centre de recherches marines du CNRS libanais collectent les données de pollution de la mer d'une façon permanente suivant des indicateurs agrégés dans des travaux de surveillance du littoral au Liban.

Certains indicateurs sont considérés des repères internationaux dans la mesure de la durabilité. C'est le cas des «indicateurs composites». Ils sont formés de plusieurs indicateurs et rendent compte de plusieurs aspects

d'un problème, chacun exprimé dans l'unité appropriée. Ainsi l'indicateur «empreinte écologique» est utilisé pour évaluer les risques et opportunités de la durabilité dans le temps et l'espace (Amekudsi et al., 2015). Le fameux index de développement humain (IDH) (Human development index) défini par le Programme des Nations -Unies pour le Développement (PNUD) relève aussi de cette catégorie. Il se fonde sur trois critères: le PIB par habitant, l'espérance de vie à la naissance et le niveau d'éducation. Cet indicateur est calculé annuellement par les Nations -Unies pour présenter le progrès dans la durabilité humaine. Exemple dans le Rapport de développement humain pour 2014, le Liban est classé parmi les pays à «haut développement humain» (High Human Development). Son Human Development Index pour l'année 2013 est 0. 765 (UNDP, 2014).

Systèmes de télédétection et d'information géographique (SIG)

Les systèmes de télédétection et d'information géographique (SIGs) sont par excellence les technologies et méthodes basées sur les dimensions temps et espaces pour un traitement durable des problèmes environnementaux et humains. La télédétection comprend l'ensemble des procédés et techniques qui permettent d'acquérir à distance des informations sur les objets terrestres (territoires, sols, villes, démographie, …) grâce à l'utilisation des images par satellite et de cartes basées sur l'analyse des données spatiales ainsi que la modélisation pour caractériser les états de la surface terrestre. Les applications SIGs sont à l'origine de nombreux services de géolocalisation et de scénarios de modélsations utilisées notamment dans l'aménagement du territoire, la gestion des infrastructures et réseaux, le transport et la logistique, l'assurance, les télécommunications, l'ingénierie, la planification, l'éducation et la recherche, etc…, pour étudier leur évolution dans le temps.

Au Liban le Centre de télédétection du Conseil national de la recherche scientifique (CNRS) utilise ces applications pour exploiter l'environnement au Liban. A titre d'exemple, des images Landsat permettent de remonter

30 ou 40 ans dans le temps pour étudier les évolutions démographiques, l'extension de l'urbanisme, les métamorphoses des étendues des forêts et des zones agricoles, des changements des zones de désertification au Liban. De même, le Principe de précaution est mis en application dans des travaux de modélisation concernant les changements de climat, ce qui permet de prévoir les inondations au Liban sur 100 ans et de créer une platforme d'avertissement précoce (Early Warning Platform liée à la Présidence des ministres) capable de surveiller la terre (température, humidité, forêts) et les risques. Egalement, des travaux de surveillance et de cartographie de la pollution des sols et de l'eau, des périodes et des lieux de neige et des irrigations ont lieu grâce à des observations temporelles et spatiales à une fréquence quotidienne et mensuelle dans les différentes régions du Liban.

ELOGE DU TEMPS

En conclusion, le temps se révèle un dynamo de durabilité et facteur de développement à travers paradigme, principes, mesures dans le but de servir les objectifs de protection et de préservation des différents capitaux environnemental, économique, humain et social. Si le temps est facteur de développement, il peut être cependant à double tranchant. En dépit de cette éloge, les approches ne manquent pas pour délimiter des obstacles à son action et montrer certains de ses aspects qui entravent la durabilité comme dans ce qui suit.

TEMPS ET OBSTACLES À LA DURABILITE

Situations controversales

Certains obstacles à la durabilité sont inhérents à sa définition même. Selon Alan A. Lew, un défi majeur qui semble ne jamais être soulevé est «la limitation de la perception humaine du temps. Il est extrêmement difficile de garder à l'esprit un horizon de temps long – terme dans notre jour au jour comportement ainsi que dans nos prises de décision à court et long terme»

(Lew, 2010). Ceci est dû en principe à trois raisons: le même problème peut changer dans la durée; le changement n'est jamais linéaire; la perception humaine est limitée dans le temps. De même, les efforts de durabilité les plus communs tendent à être de «court terme», bien que les problèmes de durabilité ressortent du «long terme» (idem). D'autres obstacles se posent dans certains domaines du fait même de l'instrumentation du temps et des difficultés à maintenir un équilibre du compromis «économie viable, environnement vivable, société équitable», comme dans les exemples qui suivent.

Exemple d'entrave à l'action du temps: **cas du tourisme durable**

Le temps outil de durabilité peut être source de contradictions. L'exemple le plus évident se présente dans le tourisme durable où le temps se présente à la fois comme un facteur de développement humain et social mais un obstacle au développement environnemental. Le temps étalon du développement social a été mis en évidence dans le travail, la productivité, les ressources humaines des entreprises (Stéphanie, 2003). Les théories de travail post − fordiste, l'aménagement du temps de travail, la fluidité temporelle due à la technologie d'information par opposition au cadre conventionnel de coprésence dans les bureaux pour effectuer les tâches, l'élévation de niveau de vie, le progrès des moyens de transports aidant, sont tous des conditions qui ont favorisé une plus grande place accordée au temps de loisirs, et par conséquent, à une plus grande expansion des activités de tourisme. L'écotourisme ou tourisme durable centré sur la découverte de la nature prend de plus en plus de l'essor et de l'importance.

Par ailleurs, le tourisme est considéré un secteur qui contribue au développement économique. Il est devenu une industrie de loisirs qui offre aux touristes des expériences de passe − temps agréable loin des contraintes quotidiennes. De multiples formes de temps i. e. temps de l'horloge, temps ancien, temps de plaisirs, temps instantané, temps fragmenté, temps et non − temps (Dickinson, 2014) y sont expérimentées, liées à une grande

diversité de mobilités et de types de voyage (air, mer, voiture) entreprises à différentes vitesses, différentes durées et de nouveaux rythmes temporels. L'importance du secteur de tourisme dans le développement peut être illustré par l'exemple du Liban où ce secteur représente un levier de l'économie libanaise et le plus grand contributeur à l'augmentation du GDP national. L'importance du temps consacré aux loisirs au niveau national est mise en évidence à travers les statistiques officielles et les rapports sur les conditions de vie et de développement humain et social établis par le Ministère des Affaires Sociales (Ministry of Social Affairs, 2006; Central Administration of Statistics, 2008).

Globalement le temps représente un élément intégral dans les analyses du secteur de tourisme (Dickinson, 2014). Aux effets positifs en matière d'emplois, de production et de recettes sont opposés des effets fortement négatifs: destruction de l'environnement, inflation, remise en cause de l'éthique traditionnelle des peuples. Le temps de loisirs est aussi source de pollution, les touristes créant un surplus de population dans les pays hôtes et provoquant de pressions et de stress sur la biodiversité, les ressources naturelles, les cités, les territoires, les populations, etc… Les mobilités surtout en voiture sont à l'origine de l'augmentation des gaz à effets de serre (GHG), l'analyse montrant que le voyage à une destination est un contributeur clé à l'émission de ces gaz (idem). Selon Dickinson, le temps est l'une des plusieurs dimensions créant l'exclusion et l'inégalité dans les voyages, les autres sont financières, physiques et organisationnelles (idem).

En somme, ces exemples montrent à quel point le secteur de tourisme est à la fois un avantage et un désavantage à la durabilité. Dépasser les contradictions et limiter les impacts en créant un équilibre entre les différentes dimensions environnementale, économique et sociale sont toujours un enjeu et un impératif dans le tourisme durable.

Guerres et conflits armés vs durabilité

Parmi les questions en relation avec le temps que nous ne pouvons

pas négliger existent les guerres, surtout dans notre contexte régional. Le temps facteur ou obstacle à la durabilité ne peut être mieux présenté que par les périodes de paix et de guerre. Deux principes leur sont consacrés parmi les principes de Déclaration de Rio: Principe 24 concernant l'action de la guerre destructrice sur le développement durable et la protection de l'environnement en temps de conflit armé, et le Principe 25 qui statue que la paix, le développement et la protection de l'environnement sont interdépendants et indissociables. A cela, il faut ajouter le Principe d'irréversibilité face aux situations que peuvent créer les guerres. Ces Principes qui viennent compléter les conventions internationales en relation avec les conflits armés, parlent de deux antagonismes (paix et guerre) dans leur actions sur le développement.

L'environnement est à la fois une arme et une victime aux mains des bélligérants. Les territoires ainsi que les ressources, en particulier les hydrocarbures fossiles, l'essence, l'eau, la terre cultivable et, dans l'ensemble, les moyens d'existence peuvent être à l'origine des violences et des conflits (Griffon et Griffon, 2011). Mais aussi, l'environnement peut être une victime et subir également les destructions des guerres plus ou moins aggravées dans le temps.

Mais si la paix représente un levier de durabilité, les temps de guerres sont des périodes de sous – développement, de destruction, de ravages infligés la plupart de temps à des pays pauvres, provoquant les populations réfugiées et les bouleversements sociaux. Leurs sequelles sont classées généralement en quatre catégories (économiques, humaines et médicales, culturelles et environnementales) et peuvent être «des sequelles à court et moyen terme», c'est à dire des séquelles traumatiques, dites et non – dites, qui peuvent persister des années, et parfois sur plusieurs générations créant des situations irréversibles. e. g. Troubles de stress post – traumatique, intoxications à long ou très long terme, dues par exemple aux actions du plomb ou du mercure sur le cerveau, populations déplacées et appauvries, pollutions induites, viols, enrôlement d'enfants, problèmes d'identités et

d'ethnies… sont tous des séquelles de guerre qui perdurent dans le temps, à part les situations d'irréversibilité insurmontables à jamais.

Par conséquent, les guerres et les conflits armés sont des obstacles à toute forme de durabilité, qu'elle soit environnementale, économique, humaine ou sociale. Ils engendrent des enjeux de temporalités et de défis de temps qu'il faut maîtriser. L'exemple du Liban en est le plus évident. Déclenchée en 1975, la guerre militaire faite de combats et de conflits armés a duré seize ans jusqu'en 1990. Partie au rythme de «rounds» faits de combats de courte durée chacun durant quelques semaines, la population vivait chaque round dans l'attente d'une paix supposée arriver à la fin du combat. La trêve ne durait que quelques jours pour repartir dans un autre round et autre escalade de combats, et ainsi de suite … Les attentes ont duré seize ans, créant chez les survivants la conviction du «temps perdu» ou de «vie perdue à attendre». La guerre du Liban de «long terme» a été faite de petites guerres répétitives engagées au rythme de «court terme» et de «moyen terme», pour faire partie d'un conflit de très long terme au niveau régional au Moyen – Orient. Les réfugiés palestiniens au Liban, installés provisoirement en 1948 dans des camps dans l'espoir d'un retour proche à leur pays initial, sont toujours en 2016 dans l'attente de ce retour, incapables de maîtriser l'avenir et d'espérer la date et la durée d'un rapatriement possible.

La crise des réfugiés syriens au Liban semble avancer sur les mêmes pas. Cette crise a atteint des dimensions alarmantes dans l'espace de très court terme (2 ans) depuis le début de la guerre en Syrie en 2011. Déjà les rapports nationaux et internationaux (Republic of Lebanon and United Nations, 2015) font état des dangers sur le Liban avec les proportions de la population des réfugiés syriens (25% de la population libanaise à la fin de 2014), et des conséquences de très grande gravité de ce flux de réfugiés sur les différents secteurs économiques, sociaux, humains et environnementaux. L'étendue et la magnitude du problème des réfugiés a non seulement d'impacts significatifs sur la durabilité au Liban, mais

également les changements peuvent modifier la donne et l'identité du Liban (idem). Comme pour l'exemple du Liban ou pour la cause palestinienne, le temps et les impacts sont non maîtrisables. Les solutions du conflit syrien espérées dans l'avenir proche semblent se diluer dans une durée incertaine qui se prolonge pour les années à venir, créant des situations et des conditions irréversibles.

CONCLUSION: TEMPS ET DURABILITE: UNE CONTRADICTION FÉCONDE

Entre temps favorable et temps obstacle au développement, la durabilité offre un paradoxe de «temps» face aux enjeux et problématiques: manque de temps et nécessité de temps, temps court du profit immédiat et temps long de la nature, un dilemme de temps dans la durabilité que les sociétés modernes ne cessent de saisir le rapport dans tous leurs mouvements.

Les réponses avancées sont diverses e. g. «Nous pensons dans le temps long, mais c'est en agissant dans l'immédiat que nous ouvrirons la voie à un «autre temps long» (Chesneaux, 2006). Le paradigme du temps présenté plus haut permet d'amorcer le temps long en temps court à travers principes, mesure, surveillance, pilotage…

Mais la durabilité qui a révolu l'ordre économique de la croissance qualifié d'un seul indicateur économique et qui s'est fixé des objectifs de protection de l'environnement et de lutte contre la pauvreté a toujours été un sujet de controverse et de discussions.

Elle pourrait paraître une défaillance face aux enjeux qui persistent, e. g. la dégradation de l'environnement, l'augmentation de la pauvreté, des conflits armés, dangers de réchauffement de la planète, mais elle reste à notre avis une notion féconde.

Elle a l'avantage d'inciter à la réflexion et de créer une «conscience collective» faite de valeurs pour concerter les efforts à travers le temps afin de poursuivre les objectifs et défier les enjeux. «Cette conscience collective» se

révèle par exemple dans la poursuite des démarches à longue haleine par les grandes puissances considérées grands pollueurs pour concerter les efforts à réduire le réchauffement de la terre et les effets du changement de climat. La durabilité instaure aussi un nouvel ordre de démocracie, un langage de dialogue, de partenariat et de solidarité et engage une participation du public dans les décisions. Mais sa grande innovation réside comme on l'a vu à conforter le temps comme dimension de développement et comme catégorie d'action à notre époque afin de pouvoir maintenir un équilibre toujours précaire entre les impératifs du présent et ceux du futur.

Bibliographie

- Amekudzi, Adjo et al. «Sustainable development footprint: a framework for assessing sustainable development risks and opportunities in time and space». *Int. J. Sustainable Development,* vol. 18, nos. 1/2, 2015. Pp 9 – 40
- Agence nationale de l'information. 14 réserves naturelles au Liban, des richesses esthétiques, culturelles et touristiques. http: / /nna – leb. gov. lb /fr /show – report /425 /nna – leb. gov. lb /en. Mercredi 04 Mai 2016.
- Bernstein, Steven. «Rio+20: Sustainable development in a time of multilateral decline». *Global environmental politics,* vol. 13, no. 4, November 2013, pp. 12 – 21.
- Castells, Manuel. *La société en réseaux: l'ère de l'information.* (Fayard: Paris, 1998). 609 p.
- Central Administration of Statistics. Satistical Yearbook 2008. (Beirut: CAS, 2008). 975 p.
- Chassande, Pierre. *Développement durable. Pourquoi*? *Comment*? (Aix – en –. 3Provence: Edisud, 2002). 189 p.
- Chesneaux, Jean. «Temps long et développement durable». 4D – *L'Encyclopédie du Développement durable, no.* 8 – juillet 2006. Pp 1 – 4.

- Conseil du développement et de la reconstruction (CDR); IAURIF; Dar al – Handasah. Schéma directeur d'aménagement du territoire libanais (SDATL). Rapport final. (Beyrouth: ne, 2004). 233 p.
- D'Almeida, Nicole. «Le développement durable, entre temps court et temps long, entre temps de gestion et temps de discussion». *Communication et organisation,* no. 29, 2006. Pp 124 – 138.
- Déléage, Jean – Paul. «Paradoxes du développement durable». *Le développement durable: une perspective pour le XXI^e siècle* sous la direction de Jean – Paul Maréchal et Béatrice Quenault. (Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2005). Pp 83 – 90.
- Dickinson, Janet E. and Peeters, Paul. «Time, Tourism consumption and sustainable development». *International Journal of Tourism Research,* 16: 11 – 21 (2014). Published online 19 June 2012 in Wiley Online Library (wileyonlinelibrary. com) DOI: 10. 1002/jtr. 1893
- Georgieva, Kristalina. «The time has never been more right for sustainable development». *The Guardian*, Posted 09 /30 /2015; Updated: 10 /01 /2015
- Goldfinger, Charles. *L'utile et le futile: l'économie de l'immatériel.* (Paris: Editions Odile Jacob, 1994). 622 p.
- Gourija, Seloua. Tourisme et développement durable: quelles conjugaisons? Expériences du Maroc. Thèse de doctorat, Université du Littoral Côte d'Opale 2007. 303 p.
- Griffon, Michel; Griffon Florent. *Pour un monde viable: changement global et viabilité planétaire*. (Paris: Odile Jacob, 2011). 329 p.
- Habib, Amal & Baltz, Claude. «Quelle information pour piloter le développement durable?». *Documentaliste Sciences de l'information,* no. 1, février 2008. Pp. 4 – 13.
- Juan, Salvador. «L'historicité du développement durable». In: *Le*

développement durable Une perspective pour le XXIe siècle sous la direction de Jean – Paul Maréchal et Béatrice Quenault. Collection «Des Sociétés». (Paris: Presses Universitaires de Rennes, 2005). Pp: 69 – 81

- Keating, Michael. The Earth Summit's. Agenda for change, a plain language version of agenda 21 and the other Rio agreements. (Geneva : Centre for our Common Future, 1993). 76 p.
- Laurent, Eloi. *Social – écologie.* (Paris: Flammarion, 2011). 230 p.
- Lew, Alan A. «Time as a major barrier to sustainable development». *Tourism Geographies,* 12: 3, 481 – 483,
- Maréchal, Jean – Paul. «De la religion de la croissance à l'exigence de développement durable». In: *Le développement durable Une perspective pour le XXIe siècle* sous la direction de Jean – Paul Maréchal et Béatrice Quenault. Collection «Des Sociétés». (Paris: Presses Universitaires de Rennes, 2005). Pp 31 – 50.
- Mancebo¸ François. *Le développement durable.* (Paris: Armand Colin, 2006). 269 p.
- Ministry of Environment. Lebanese environment & development observatory (LEDO). United Nations Development Programme (UNDP). *Environment and development indicators for Lebanon:* User's Handbook. (Beirut: np, 2000). 70 p.
- Ministry of Social Affairs et al. *The national survey of household living conditions 2004*. (Beirut: Central Administration of Statistics and UNDP, 2006). 448 p.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم والبحث العلمي. استبيان حول التغيّرات المناخية في المنطقة العربية لبنان. 2013.
- Republic of Lebanon and United Nations. *Lebanon Millenium Development Goals:* Report 2013 – 2014. (Beirut: UNDP, 2015). 95 p.

- The Republic of Lebanon et United Nations Development Programme. *Lebanon Millennium Development Goals:* Report 2013 – 2014. (Beirut: UNDP, 2015). 95 p.
- Stephany, Didier. *Développement durable et performance de l'entreprise*: *bâtir l'entreprise* DD. (Rueil – Malmaison: Editions Liaisons. 2003). 266 p.
- UNDP. Human Development Report 2014. *Sustaining Human Progress: reducing vulnerabilities and building resilience.* (New York: UNDP, 2014). 225 p.
- UNITED NATIONS. Transforming our world: The 2030 Agenda for sustainable development. A/RES/70/1. Sustainable development.

Caractérisation spatio - temporelle du paysage libanais

Salma Samaha

INTRODUCTION

Le paysage est à la fois « réalité matérielle et immatérielles »[1] qui se modifie dans le temps selon des changements progressifs liés aux cycles journalier et saisonnier, le rythme annuel, les mutations rapides des lotissements, le temps insidieux du mitage de l'espace rural, les temps longs des historiens, les temps géologiques plus étalés, ainsi que la qualité et quantité du temps libre disponible aux citoyens. De ce fait, le temps laisse des souvenirs dans la mémoire individuelle et collective dont certains sont décelables dans les paysages et repérables dans une chronologie en tant que phénomènes. Les traces perceptibles de son passage influence la diversité paysagère ainsi que sa représentation. Le paysage permet ainsi aux hommes de se situer dans le temps et dans l'espace, de s'identifier à une culture ou à un groupe qui se reconnait dans le paysage où il vit, habite et travaille.

(1) Ces adjectifs furent introduits par Jean Cabanel, *Paysages*, *paysages*, Paris, J. P. de Monza, 1995.

Effectivement, au fil du temps, cette constante interaction physique et psychique avec le paysage quotidien crée des liens multiples qui se renforcent, s'enrichissent et se fixent dans l'inconscient collectif, pour devenir une véritable référence culturelle, offrant l'impression d'appartenance ou non au cadre de vie qu'il représente. Ainsi, étudier les paysages permet de constater la force du lien entre temporalités et spatialités, étant donné que le paysage reflète les diverses strates accumulées de l'histoire avec ses temps cycliques et ses logiques de formation. Cependant, les acteurs de développement du territoire libanais ainsi que ceux qui en exploitent les ressources sont en train de modifier les éléments tangibles du paysage et par la suite ses spécificités intangibles, rendant ainsi le paysage difficilement appropriable, surtout que « la conscience que nous avons des paysages provient d'abord d'expériences de l'enfance et d'observations basées sur les sens, non sur l'utilité ; nous restons attachés, profondément et durablement, à des souvenirs visuels ancrés dans l'existence, non dans la fonction »(2). En effet, diverses études scientifiques sur le territoire libanais ont montré comment l'identité paysagère nationale se transforme rapidement sous l'impulsion de divers facteurs, entre autres ; le développement de l'industrie immobilière, la prolifération des carrières, les feux de forêts, l'exode rural, l'immigration, les déplacements forcés dus aux diverses guerres et récemment à la crise des réfugiés syriens. En parallèle, les préoccupations sociales en matière de qualité des paysages et des cadres de vie se font de plus en plus grandes surtout que les actions sont fréquemment étrangères aux demandes sociales locales.

MATÉRIEL ET MÉTHODE

De ce fait, cet article vise à étudier la réalité de l'appropriation par les citoyens des paysages d'hier et des paysages d'aujourd'hui, à travers une

(2) David Lowenthal, *Passage du temps sur le paysage*, traduit de l'anglais par Marianne Enckell. Gollion, Infolio, 2008, p. 13

approche combinée par l'adoption de la méthode du « système de monitoring visuel du paysage » SMVP et l'analyse photographique des photos publiées et repostées sur Instagram(3) sur une période de quatorze mois, à partir de Juin 2015. Cette étape sera suivie par une comparaison analytique avec les résultats des diverses études techniques relatives à ce domaine pour révéler la pertinence de l'appropriation ou non des paysages d'aujourd'hui générés par les divers aménagements publics ou privés depuis plus de quatre décennies.

Toute démarche de monitoring des paysages exige non seulement la prise en compte de l'évolution des caractéristiques physico – spatiales du territoire, mais aussi l'évolution des représentations et des pratiques sociales et culturelles qui participent à la qualification des lieux à partir d'une multitude de perspectives, patrimoniale, identitaire, expérientielle et esthétique. La méthode du SMVP fournit « un outil de mesure et d'évaluation des phénomènes d'évolution des paysages »(4) et ceci par la qualification, l'analyse et l'interprétation du phénomène de disparition, de persistance ou des divers mutations possibles du paysage à travers le temps. Cependant, si les études techniques relatives aux paysages sont aptes à dévoiler l'histoire des paysages du pays dans ses évolutions lentes et lorsqu'elles comportent des ruptures brutes, l'analyse des photos publiées et repostées permet, quant à elle, un accès privilégié à l'imaginaire ancré aux lieux de vies et donc aux

(3) Fondée en Octobre 2010, Instagram, l'application de partage de photos et de vidéos disponibles sur les plates - formes mobiles a rapidement gagné en popularité pour revendiquer 550 millions d'utilisateurs à travers le monde en juillet 2016. Instagram est la plus populaire des applications permettant la pratique de la phonéographie et l'interaction entre les divers utilisateurs autour des clichés déposés, modifiés ou pas avec les dix - huit filtres intégrés pour la retouche des photos.

(4) Philippe Poullaouec - Gonidec Sylvain Paquette, et Gérald Domon dir. *Les temps du paysage*. Montréal : les Presses de l'Université de Montréal, 2003. (coll. «paramètres»), p. 148.

réalités subjectives du paysage, en révélant la préférence du citoyen tant au niveau local que national.

Cette palette d'outils permet ainsi de révéler l'antagonisme entre les imaginaires portés sur les paysages représentés et la réalité paysagère résultant de diverses transformations territoriales et d'exposer ainsi l'expression des préoccupations, des valorisations et des aspirations des habitants. Comment le paysage est – il enchevêtré avec la notion du temps, temps de l'histoire mais aussi temps de la mémoire vécue ? Qu'est – ce qui justifie la sauvegarde d'un paysage, pour être légué aux générations futures?

Cet article expose les temporalités paysagères, propose une lecture de la stratification temporelle des paysages, pour enfin analyser l'appropriation des paysages d'hier et des paysages d'aujourd'hui.

A. LES TEMPORALITÉS PAYSAGÉRE

Le paysage correspond à de multiples temporalités, celle de la variabilité des facteurs écologiques, celle de l'histoire sociale ainsi que de leurs représentations. Effectivement, « en cherchant à réguler les processus naturels, les sociétés interviennent dans le temps naturel par des pratiques qui se déroulent selon des temporalités sociales. Et inversement, les processus naturels, par leurs effets, modifient les pratiques sociales : temps naturel et temps social sont bien en interaction permanente »(5).

A1. Évolution du concept de paysage

Le concept de paysage est profondément polysémique. Une définition satisfaisante fut adoptée à l'unanimité par la Convention Européenne du Paysage, sous les auspices du Conseil de l'Europe à Florence, en 2000. Elle a acquis une légitimité internationale et considère que « le paysage désigne une partie de territoire, tel que perçu par les populations, dont le caractère résulte de l'action de facteurs naturels et /ou humains et de

(5) Yves Luginbuhl. Temps social et temps naturel dans la dynamique du paysage, in *Les tems du paysage*. Montréal: Paramètres, 2003, p. 86.

leurs interrelations». Ceci marque un changement fondamental dans la conception paysagère, par la reconnaissance de la dimension subjective de notre relation au paysage qui s'apprécie en le comparant avec les définitions attribuées par les dictionnaires: «étendue de pays qui s'offre à la vue», «partie d'un pays que la nature présente à un observateur». Ainsi, le terme «paysage» né du champ artistique au XVe siècle pour qualifier un genre particulier de tableaux, passe au champ politique et scientifique, de la portion de «pays» au territoire régi par une convention internationale. Le paysage est un multi – système qui en regroupe d'autres, eux – mêmes complexes, mais bien individualisés, des «réalités matérielles constituées par les éléments géographiques, qu'ils soient naturels ou créés par l'homme et des réalités immatérielles, qui relèvent de la perception, c'est à dire du mental et de l'esthétique»(6), car le paysage n'est pas seulement composé de ce qui est devant nos yeux, mais il est également façonn*é* par ce qu'il y a dans nos têtes. C'est une façon de voir le monde. De ce fait, la perception des paysages se fait à travers une combinaison de filtres, fortement conditionnés par les caractéristiques de la vision humaine, des filtres physiologiques, socioculturels ou encore personnels. Ces réalités sont très importantes, car elles conditionnent l'idée que se forgent la plupart des gens sur la qualité de l'espace qui se présente à leurs yeux.

A2. La pérennité paysagère

Le paysage s'écrit et se réécrit continuellement dû au fragile équilibre entre réalités objectives et réalités construites. Il est dans l'immense majorité des cas « un produit non planifié de l'activité humaine »(7), car ce sont des logiques fonctionnelles et symboliques qui génèrent les paysages anthropiques. Les éléments de la structure paysagère sont ainsi considérés comme des composants du milieu de vie, mis en place par des acteurs variés et dont les actions n'étaient qu'exceptionnellement coordonnés. De ce fait,

(6) J. Cabanel., *Paysage paysages*, Paris : Jean - Pierre de Monza, 1995, p. 21.

(7) Paul Claval, *Géographie culturelle. Une nouvelle approche des sociétés et des milieux*, Paris: Armand Colin, 2003, p. 188.

le paysage est lui – même considéré comme l'image culturelle du milieu spatial ancré dans l'imaginaire et les pratiques des différentes sociétés à des temps différents, illustrant la richesse et la vitalité de son évolution continue, offrant ainsi un sentiment d'appartenance ou non au cadre de vie qu'il représente. Une interaction continue avec le paysage quotidien génère des liens multiples qui s'accumulent et se consolident dans l'inconscient collectif, pour se transformer en une véritable référence temporelle culturelle, permettant aux hommes de s'identifier à une culture ou à un groupe et de se situer dans le temps et dans l'espace. C'est ce qui fait du paysage «un témoignage culturel»(8), un signe de tous les besoins humains.

Cependant, la pérennité paysagère est sans cesse mise à l'épreuve des profondes transformations que subissent à travers le temps les caractéristiques physico – spatiales du territoire et des sensibilités sociales qui émergent. Ces modifications sont à la fois physiques, psychologiques, culturelles et sociales et génèrent une inscription complexe dans le temps qui émane d'une combinaison singulière de temporalités issues à la fois des réalités matérielles et immatérielles.

A3. Une composante temporelle dynamique

Le temps présente deux aspects; linéaire et cyclique. L'aspect linéaire, dont l'évolution et la transformation sont irréversibles, représente le passage de la naissance à la mort. Cependant, l'aspect cyclique et donc répétitif, est à l'origine relié aux phénomènes périodiques naturels, qui ont permis de quantifier le temps et des phénomènes périodiques artificiels qui ont permis de mesurer des durées plus courtes. Ces dimensions temporelles montrent la relation et la dépendance du temps avec l'espace et la matière. Mais puisque le temps n'a aucune existence matérielle, dans les études paysagères « la notion de temporalité, conscience du temps est privilégiée »(9).

De plus, étant donné que le paysage possède un passé et une histoire, il est

(8) Anne Fortier Kriegel. *Les paysages de France.* Paris : PUF, 1996, p. 5.

(9) Francis Kaplan. *L'irréalité du temps et de l'espace - Réflexions philosophiques sur ce que nous disent la science et la psychologie sur le temps et l'espace*. Paris : Cerf, 2004.

important de l'aborder non plus seulement comme une entité permanente, spécialement circonscrite et temporellement fixe, mais plutôt comme un processus relationnel sans cesse renouvelé et modulé par les multiples temporalités imbriquées. Effectivement, les études récentes montrent que la conception linéaire, voire ontogénétique de l'évolution paysagère doit être modifiée au profit d'une vision entremêlant les temporalités, vu que la structuration des formes paysagères semble relever pour l'essentiel d'un processus d'auto − organisation, selon lequel non seulement elles ne font pas que se dégrader dans le temps, mais peuvent s'enrichir sous l'effet des événements postérieurs. Ainsi, « à l'encontre d'une conception statique et stratifiée, il est possible de proposer un autre modèle, dynamique, d'évolution des formes, reposant sur des processus de conservation, de transformation et de transmission conjuguant permanences et changements »(10). En effet, le paysage subit des modifications progressives liées aux cycles naturels temporels, quotidien, saisonnier et annuel, ainsi que les périodes géologiques, mais aussi des mutations rapides reliées surtout aux diverses activités humaines et aux catastrophes naturelles. Le passage du temps laisse des traces perceptibles dans le paysage, repérables chronologiquement à des degrés divers, influençant la diversité paysagère ainsi que sa représentation. Cette composante temporelle dynamique est fondamentale pour expliquer le paysage tel qu'il est perçu et identifié. Ceci permet d'inventorier les éléments du patrimoine naturel, culturel et historique d'une région donnée, surtout qu'ils marquent la mémoire des lieux et commémorent visiblement des époques ou des événements marquants afin d'échapper à l'inévitable amnésie collective.

En effet, bien que le paysage se présente comme un moteur de développement local et régional, les préoccupations à l'endroit de sa qualité sont davantage « associées à des démarches réactives et non proactives en

(10) Claire Marchand. *Paysages: du temps linéaire au temps complexe*. 2014.

réaction, contre un projet ou un aménagement »[11]. C'est surtout lorsque des transformations réelles ou simplement prévues menacent l'intégrité d'un champ visuel ou d'un cadre de vie, limitant le libre accès à un site ou mettant en péril des pratiques, que les communautés locales réalisent la gravité de cette perte éventuelle. C'est exactement le cas au Liban.

B. LA STRATIFICATION TEMPORELLE DES PAYSAGES

En effet, pour une part croissante de la population libanaise, témoin de mutations paysagères drastiques et souvent irréversibles, la qualité des paysages constitue de plus en plus un objet de préoccupation. Les paysages qui semblaient éternelles se métamorphosent à des rythmes de plus en plus préoccupants affectant la remarquable diversité des structures paysagères élaborées pendant des siècles grâce à l'assemblage complexe des spécificités physiques du territoire et de la diversité culturelle et religieuse de sa population. Ceci est dû à divers facteurs, constamment influencés par le couple de temporalité « période de paix / période de conflits ». Effectivement, la stabilité sécuritaire a toujours joué un rôle direct et parfois indirect dans la stratification des paysages libanais.

B1. Paysage de refuge / Période de paix

La configuration accidentée et l'existence dans le massif du Mont – Liban de grandes sources d'altitude et de rivières torrentielles pérennes courant droit à la mer ont morcelé le pays en petites entités isolées les unes des autres, le rendant favorable à la fortification et à la défense. Ainsi, dès le VIIe siècle, il s'est parsemé de zones – refuges aux non – conformistes et aux bannis de nombreuses contrées, « chaque massif, chaque ravin devient un petit état »[12] difficilement accessible. Ainsi, « la fixation des migrants

(11) Philippe Poullaouec - Gonidec, Gérard Domon et Sylvain Paquette (dir.). (*Paysages en perspective*. Montréal : Presses de l'Université de Montréal, 2005, Série Paysages, Collection « Paramètres », 368. p.

(12) P. Lyautey, cité dans Joseph Mouwanes. *Les éléments structuraux de la personnalité libanaise Essai Anthropologique*. Kaslik : Bibliothèque de l'Université Saint - Esprit, 1973, p. 44.

s'est faite selon les mécanismes sociaux, économiques et topographiques qui ont abouti à la reproduction ou à la reconstruction d'espaces confessionnels relativement homogènes »[13]. Par ailleurs, la religion « profondément ancrée dans l'espace géographique »[14] structure chez le fidèle chacune des dimensions spatiale, sociale et chronologique dans lesquelles il est inscrit, et marque ainsi le paysage en le singularisant par une iconographie territoriale, dépendant des croyances qui sont supposées la caractériser. Cette structuration – héritage historique est très prégnante et s'impose à tous de nos jours, même aux athées. A cette aune, les religions peuvent être considérées comme un facteur de découpage spatial, repérable plus ou moins facilement, en fonction des signes identifiants laissés par les communautés religieuses sur le paysage.

En plus de leur besoin de pratiquer librement leur conviction, les réfugiés devaient subvenir aussi à leurs besoins primaires tels que se loger et se nourrir. A une échelle plus large, ceci se concrétise par le fait que les villages sont sans murailles, sans fortifications, protégés par la montagne qui les a modelés et la topographie du terrain qui les marque de son empreinte ineffaçable. Les villages sont généralement localisés au milieu des versants, ce qui y rend l'accès facilement contrôlable de tous les côtés. Il est intéressant de noter qu'aucune pente vertigineuse, aucun affleurement rocheux ne semblent constituer un obstacle à la volonté humaine. Les villages éparpillés dans ce bastion naturel, sont regroupés par une toile d'araignée de chemins et de sentiers, qui confère au paysage une échelle humaine, rassurante et gorgée de références. Des terrasses de culture en pierre sèches nécessaires à l'autosuffisance alimentaire articulent le tout et introduisent ainsi une structure paysagère devenue caractéristique. Du point de vue de l'insertion

(13) Nawaf Salam, *La condition libanaise Communautés*, *Citoyen*, *État* suivi de *La citoyenneté en pays d'Islam*. Beyrouth : Dar An - Nahar, 2001, p. 32.

(14) Stéphane Dubois, *Le fait religieux dans le monde d'aujourd'hui. Essai géographique*. Paris : Ellipses, 2005, p. 12.

paysagère, le dialogue des maisons rectangulaires composées de pierre de ramassage, avec le paysage peut atteindre une rare perfection, à l'échelle des habitations isolées autant qu'à celle des agglomérations.

Il est important de mentionner, que bien que l'occupation du sol montagneux dans le Levant ne soit pas une singularité libanaise, la montagne libanaise reste incontestablement la plus peuplée et la plus vivante de toutes les montagnes du Proche – Orient. En outre, l'une de ses caractéristiques les plus frappantes est la densité élevée de la population en montagne (135 habitants /Km^2), et le grand nombre de gros villages, notamment dans la chaîne occidentale, sachant que « le peuplement sédentaire permanent est limité en altitude à environ 1500m »(15).

B2. Paysage de guerre / Période de conflits

« Dans la mesure où, dans un conflit, ce n'est plus seulement l'adversaire qui est personnellement recherché, mais tout ce qui constitue son cadre de vie, son ravitaillement, ses quartiers et son environnement, les impacts du conflit armé seront plus ou moins présents sur le paysage, et on parlera alors de paysages de guerre »(16). La sémiologie de la destruction ne consiste cependant pas à inventorier les dégâts causés par les conflits armés, mais à établir un rapport entre le sort des structures paysagères et la stabilité temporelle. En effet, le passage de la période de paix à la période de conflits ou de guerre et vice versa génère divers types de paysages, allant de la momification des paysages détruits délaissés du fait de l'instabilité sécuritaire, à la reconstruction de ce qui a été détruit et donc la genèse d'un paysage de paix distinct de l'existant dans le cas d'une destruction irréversible rendant impossible la restauration.

La concentration urbaine sur le littoral et sur les premières pentes du Mont

(15) Mouine Haddad. *Le Liban Milieu et Population*. Beyrouth, 1981, p. 174.

(16) Martin Wanke. Du champ de bataille au paysage de guerre, *Les carnets du paysage*, n°5, 2000, p. 48.

– Liban est très importante. Elle résulte d'une expansion urbaine qui a débuté à la fin des années soixante et qui s'est accélérée pendant les quinze années de guerre. En effet, les troubles de la guerre intercommunautaire (1975 – 1990) massivement concentrés dans la capitale, ont entraîné un redéploiement de la population de Beyrouth vers les périphéries, provocant la parcellisation effective du pays par des mouvements massifs de population. Par ailleurs, de nouvelles agglomérations se sont étendues inexorablement, présentant une autosuffisance totale, surtout aux niveaux commercial et scolaire, pour pallier à la carence provoquée par l'inaccessibilité des localités d'origines. Effectivement, l'étalement urbain a triplé de 1994 à 2005(17) au dépend des paysages agricoles et naturels et la ville de Beyrouth est quasi − saturée à 98%.

Le retour à la période de paix ne génère pas systématiquement la possibilité de restauration des paysages d'auparavant. En effet, une période d'instabilité, montrant la nonchalance des propriétaires, résolus à ne plus revenir, est matérialisée par la momification des structures délaissées appartenant exclusivement à des époques antérieures à la période de conflit et au déplacement, présentant un état d'abandon clair et parfois même exhibant toujours les signes des saccages subis. De même qu'elle se révèle par la vacuité de certaines parcelles contenant à l'origine des maisons qui furent dynamitées durant la guerre et l'inexistence de nouvelles constructions. Ironiquement, les politiques de développement locales fondées sur des projets d'écotourisme s'appuient surtout sur les anciens quartiers des villages de la région. Outre leur valeur d'usage, ces «monuments − patrimoine, objet de fierté et d'économie touristique, attestent de l'ancienneté de l'établissement sur ce territoire.

Un autre paysage de guerre est matérialisé par des villages séculaires

(17) G. Faour et M. Mhawej, Evaluating urban expansion using remotely - sensed data in Lebanon, *Lebanese Science Journal*, *Vol.* 16, No. 1, 2015, Available at http: //www. cnrs. edu. lb/info/lsj2015/no_1/gFaour. pdf

ayant perdu leur identité historique, causant la dégradation du patrimoine paysager, puisque le village entier est érigé en béton, après avoir été intégralement rasé lors de la guerre. Ils sont formés presque exclusivement par des squelettes de bâtisses en béton, des immeubles – squelettes et de multiples maisons inachevées. C'est une sorte d'éradication par leur paysage, « témoin compatissant des atrocités et où l'homme unit dans la guerre son destin à celui du paysage… à notre époque les guerres se dérouleraient non seulement en vue d'une conquête, mais dans et même contre le paysage »(18).

B3. **Le paysage, archive vivant du passé**

Outre les bouleversements paysagers brutaux causés par des événements tragiques, depuis la moitié du siècle dernier, l'amélioration des moyens de transport et de communication, la modification accélérée de l'agriculture et du commerce et la puissance des moyens techniques ont remis en cause des paysages élaborés au cours des siècles et qui semblaient éternels. Ce sont surtout la rapidité et la brutalité des changements intervenus qui alarment, d'autant plus que le paysage a longtemps représenté le visage d'un pays, d'une société. Il témoignait de l'identité régionale car la diversité des paysages dans le monde d'autrefois résultait de la multiplicité des traditions culturelles et du rôle des techniques spécifiques indispensables à la réalisation des projets. Cela conduisait à des schèmes d'organisation ou de construction propres à chaque lieu. Le paysage devient ainsi le miroir et la mémoire des activités humaines d'antan et de la dynamique des milieux naturels et représente donc un patrimoine à découvrir et à conserver. Sa valeur en tant que patrimoine est liée à ses rôles de facteur d'identité et d'archive vivante du passé de la nature et des hommes ainsi que des logiques d'aménagement contemporain.

(18) Martin Wanke, Du champ de bataille au paysage de guerre, *Les carnets du paysage*, n°5, 2000, p. 48, p. 57.

Ce dossier historique est « le plus riche que nous possédions »[19]. C'est un palimpseste. Le paysage conserve et présente, sous forme de traces, les organisations ancienn es et actuelles des systèmes écologiques, économiques, sociaux et symboliques. C'est une forme polyvalente de la connaissance, et il est à l'origine de la valeur des paysages en tant que patrimoine naturel et culturel. II représente un élément de la mémoire individuelle et collective des groupes et des peuples, tout en portant l'empreinte de leurs cultures.

La dualité qui a caractérisé l'histoire du Liban à travers le temps entre la paix et la guerre, entre la montagne et la côte, etc. a affecté la perception par les libanais de leur paysage. Cette dualité s'exprime par un antagonisme clair entre la réalité de leur cadre de vie au quotidien et la réalité paysagère reflétée sur Instagram.

C. ANTAGONISME ENTRE L'APPROPRIATION DES PAYSAGES D'HIER ET DES PAYSAGES D'AUJOURDH,UI

La remarquable variété paysagère nationale semblait éternelle, mais depuis une quarantaine, d'années plusieurs facteurs ont remis en cause un agencement patiemment élaboré au cours des siècles. Il y a toujours eu des changements, mais à présent ils interviennent avec une rapidité et une brutalité qui déroutent et inquiètent. Effectivement, l'étalement urbain[20] au dépend des paysages agricoles et naturels, les feux continuent à dévaster annuellement les paysages forestiers centenaires[21], la pression

(19) W. G. Hoskins, *The Making of the English landscape*, London: Hodder & Stoughton, 1955, p. 14.

(20) G. Faour, M. Mhawej. , op. cit.

(21) Selon les rapports annuels (2008 - 2014) du Ministère de l'Environnement et de l'Université de Balamand, (disponible seulement pour consultation sur place).

de l'augmentation exponentielle des carrières à majorité illégales[22] a raison actuellement de 8 carrières au Km2, etc.

L'analyse comparative des résultats obtenus dans les études scientifiques et dans celles des typologies paysagères des photos postées montre clairement que si la sélection de paysages remarquables parie sur le consensus, la reconnaissance des paysages ordinaires, paysages d'aujourd'hui, suppose d'accepter la diversité et la variabilité des regards, des pratiques, des valeurs, ce qui n'est pas le cas. Comment défendre le droit à un cadre de vie qui permette la création de liens sensibles et de sentiments d'appartenance s'il n'a pas été approprié ? Effectivement, les paysages ordinaires sont affaire de familiarité, de proximité, de connivence, d'attachement ; leur fréquentation doit tisser des liens entre les usagers et les lieux. Comment gérer et mobiliser des outils et des procédures pour ces paysages jugés exceptionnels pour les uns, et qui ne sont que les paysages quotidiens des autres? D'autant que la connaissance, la conservation et la mise en valeur de ce paysage créent une valeur ajoutée aux ressources patrimoniales existantes, et devraient participer au développement économique et social de la région dans le cadre d'un projet de développement durable. A ceci s'ajoutent d'autres facteurs, non moins importants qui résident dans le manque de compréhension de la notion de paysage dans la région du Proche – Orient en général, et au Liban en particulier. Les études concernant le domaine paysager se limitent surtout à l'aménagement de jardin. Ainsi, une meilleure compréhension de ce concept pourra pousser à la préservation des paysages qui sont de plus en plus massacrés, n'étant efficacement protégés par aucune convention. La protection et la valorisation des paysages doivent se poser actuellement comme un défi très sérieux pour la région en général, et le pays en particulier. Des travaux doivent se concentrer sur l'identification de ces paysages,

(22) Selon le Schéma Directeur de l'Aménagement du Territoire Libanais SDATL, Conseil de Développement et de reconstruction CDR, Beyrouth, 2005, disponible sur http: //www. cdr. gov. lb/study/SDATL/sdatlf. htm

ensuite sur leur caractérisation et leur qualification patrimoniale, en vue de leur gestion durable et informée. Protéger un paysage, c'est aussi et surtout sauvegarder des traditions, des pratiques, entretenir des valeurs dans un monde qui choisit souvent, par paresse ou par commodité, la stratégie de l'effacement.

En effet, la majeure partie des photographies recueillies fait émerger deux registres de temporalités complémentaires, l'une permanente et l'autre éphémère. La temporalité de l'ère géologique et de la permanence de l'identité paysagère est immortalisée par la grandeur des structures paysagères, tandis que la seconde temporalité est matérialisée par les effets de lumière éphémères comme les paysages de couchers de soleils, de brumes et brouillards, d'arcs − en − ciel, celle du vécu quotidien dans un univers exigeant et changeant. Cependant, les paysages photographiés ne se cantonnent pas à des contextes exclusivement ruraux ou naturels, mais s'étendent aux paysages urbains et exceptionnellement aux paysages industriels. Néanmoins, ces photographies n'englobent pas tous les cadres de vie, étant donné qu'il y a abstraction nette de nouveaux quartiers anarchiques communément reconnus comme peu ou pas esthétiques, des territoires dégradés, des collines bétonnées etc. Effectivement, il est presque impossible de trouver des photos de forêts brulées, de carrières même délaissées, de rivières desséchées ou polluées ou de nouveaux quartiers. En effet, ce qui envahit les écrans, ce sont plutôt des photos de quartiers d'époque même délabrés des grandes villes, ainsi que divers villages rendus célèbres et aptes à être visités. La visite des lieux montre la volonté d'exclure divers éléments jugés comme des points noirs paysagers, comme les nouvelles constructions mal intégrées, les ordures accumulées, et ceci par un choix de cadrage judicieux. En ce qui concerne les paysages remarquables, les sites archéologiques représentant une temporalité bien spécifique sont relativement bien représentés.

Rarement sont postées des photos de paysage aride de haute montagne

et encore plus rare est leur sélection. En effet, les paysages naturels les plus photographiés restent par excellence les réserves naturelles, les forêts verdoyantes ainsi que les rivières et chutes d'eau.

La typologie des photos publiées et repostées permet un accès privilégié à l'imaginaire ancré aux lieux de vies et donc aux réalités subjectives du paysage. Cette méthode a permis de susciter des discours singuliers et collectifs sur le territoire, de révéler l'antagonisme entre les imaginaires portés sur les paysages représentés et la réalité de la dégradation des structures paysagères résultant de diverses transformations territoriales, et d'exposer ainsi l'expression des préoccupations, des valorisations et des aspirations des habitants. Les résultats de l'analyse à cet effet sont concluants: ce que nous révèlent les photos postées, c'est le déni de certains types de paysages résultant du développement anarchique, bien que reliés fréquemment aux lieux de vie et représentatifs des paysages d'aujourd'hui, c'est surtout la valorisation incontestable des paysages d'hier, les paysages naturels préservés et indirectement la sympathie de la population envers ces paysages qui sont les marques du passage du temps.

«Le temps social du paysage est donc celui pendant lequel évolue le paysage sous l'effet des dynamiques sociales, qui se manifestent par des changements des structures paysagères radicaux et rapides ou progressifs et lents dus aux actes, événements et pratiques collectifs».(23)

CONCLUSION

Le paysage, cette ressource faiblement, difficilement ou non renouvelable et qui doit être transmise à nos descendants dans le meilleur état possible, exige en premier lieu des mesures réglementaires de protection. Le

(23) Yves Luginbuhl, Temps social et temps naturel dans la dynamique du paysage, in *Les temps du paysage*, Paramètres, Montréal, 2003, p. 85.

classement de « hauts lieux », reconnus « patrimoine mondial de l'humanité », voisine aujourd'hui avec la reconnaissance de paysages plus ordinaires, en tant que témoins des pratiques ancestrales, pour leur valeur identitaire ou écologique. Aujourd'hui, la tendance est à l'homogénéisation et c'est la compréhension de la particularité de chaque paysage et la distinction de paysages locaux et régionaux différents qui peuvent fournir un élément de résistance aux effets homogénéisant de la globalisation. Ce type de connaissance est recherché et honoré dans beaucoup de pays, car il permet de résister à la globalisation économique et technologique et de combattre l'homogénéisation qu'elle provoque dans plusieurs domaines, dont le paysage, premier patrimoine culturel commun collectif de la population. Mais actuellement, il n'y a pas de loi de paysage spécifique au Liban, pour aider à préserver ce patrimoine. De ce fait, rien dans les permis de construire n'exige le respect des structures paysagères ni la prise en compte du paysage dans les remembrements et dans les plans d'occupation des sols. Toutefois, plusieurs lois ont participé indirectement à une certaine préservation du paysage, mais il faut reconnaître que ces dispositions n'ont pas permis la protection réelle de cette richesse patrimoniale et culturelle et qu'il est nécessaire d'élaborer un arsenal de lois et de règlements dans le domaine.

Tout ce qui précède révèle l'ampleur des retards par rapport à la connaissance des particularités des contextes culturels, historiques et biophysiques des paysages libanais, et par conséquence les tendances de leur évolution ainsi que la conception de modèles d'intervention spécifiques. A ceci s'ajoute la non – actualisation de la notion de paysage du point de vue législatif, étant donné que son importance n'a toujours pas été reconnue par les pouvoirs publics nationaux. Cet article se voudrait à la fois un cri d'alarme et l'expression d'idées et de méthodes pour agir.